المكتبة اللغوية

قضايا الخلاف النحوي في معلقة امرئ القيس

تأليف

الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد ـ القاهرة
٢٥٩٢٢٦٢٠-٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد المقصود ، عبد المقصود محمد
قضايا الخلاف النحوى فى معلقة امرى القيس
تاليف / عبد المقصود محمد عبد المقصود،
- ط ١ ـ القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٩
١٦٠ ص : ٢٤ سم
تدمك :٨-٤١٠-٣٤١ - ٩٧٧
١ - الشعر العربى ـ تاريخ ـ العصر الجاهلى
٢ - امرى القيس ، امرى القيس ابن حجر ابن الحارس الكندى ، نحو ٤٩٧-٥٤٥
ا-العنوان

ديوى: ٨١١/١

رقم الايداع :٢٠٠٨/١٩٢٠٢

قضايا الخلاف النحوي
في معلقة امرئ القيس



مقدمة الكتاب

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم رسله محمد صلّى الله عليه وسلّم الذي خصّه ربُّه بجوامع كلمه واتّخذه صفيًّا،وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين،وبعدُ:

فهذه قراءة لغوية نحوية لواحدة من أبرز القصائد الجاهلية الطويلة المعروفة بالمعلقات، وهي معلقة امرئ القيس بن حجر الكِنْدِيّ الشاعر الجاهلي الكبير المشهور الملقّب بالملك الضليل، تلك المعلقة التي كانت مثار إعجاب الناس والنقاد قديمًا وحديثًا. وقد وقفتُ من خلال هذه القراءة على عدد من القضايا النحوية المهمّة التي هي مثار خلاف بين النحويين قديمًا وحديثًا، وقد أبرزت هذه القضايا وتناولتها بالعرض والتحليل والمناقشة والدراسة.

والذي دفعني لهذه القراءة ما وجدته من ثراء شواهد هذه المعلقة واهتمام النحويين بها وتشعُّب قضايا الخلاف فيها، وقد لمستُ ذلك وقت إعداد بحث (ملامح التفكير النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابه شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) ؛ ففي المبحث الخاص بآرائه النحوية استخلصت جملة من آرائه النحوية في المعلقات السبع وأجملت القول فيها وقوّمتها في ضوء آراء النحويين، ولكنني وجدت قضايا الخلاف النحوي في هذه المعلّقة بحاجة إلى دراسة مستفيضة، ولا يكفيها الملامح العامة التي أُخِذَتْ منها في البحث

الآخر، فعقدتُ النيّة – متوكّلاً على الله – وأعدتُ قراءتها بصورة متأنّية جدّا متناولاً قضايا الخلاف فيها بالدراسة بصورة مفصَّلة مراعيًا ترتيب هذه القضايا وفق ترتيب ابن مالك في ألفيته الشهيرة باعتباره الترتيب المشهور في الدرسين النحوي والصرفي، منتهجًا في دراستها المنهج الوصفي التقريري التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوّة.

وكنت مضطرًّا في بعض الأحيان لعقد مقارنة غير مُتَعمَّدة بين التفكير اللغوي العربي من جانب والدرس اللغوي الحديث من جانب آخر بغرض الربط بين التفكيرين والوقوف على نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بينهما في القضية موضوع الدراسة.

وقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن يكون في عدد من المباحث يمثل كلُّ مبحث واحدة من هذه القضايا الخلافية، وقبل هذه المباحث تمهيد تناولت فيه نقطتين: الأولى تعريف موجز بصاحب المعلقة، والثانية إشارة عامة إلى أبرز كتب الخلاف النحوي التي وصلت إلينا، وبعدها خاتمة أجملتُ فيها أبرز النتائج التي توصَّلتُ إليها في هذا البحث.

وقد اعتمدت في عملي هذا ديوان امرئ القيس بطبعتيه ؛ طبعة دار المعارف بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، وطبعة دار المعرفة باعتناء المصطاوي، وقد أفدتُ في عملي هذا من كمّ غفير من مصادر اللغة والنحو والأدب الأصيلة،

كان من بينها شروح المعلقات، وأمهات كتب اللغة والنحو والشواهد...وهلـمّ جرّا مما هو مدوَّن في ثبت المصادر والمراجع في ذيل هذا العمل.

واللهَ أسألُ أن يجعل عملي هـذا خالـصًا لوجهـه الكـريم،وأن يوفقنـا دائـمًا لخدمة لغتنا العربية الشريفة التي هي لغة القرآن الكريم...إنّه على ما يشاء قـدير وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

****

التمهيد

أ- تعريف موجز بصاحب المعلَّقة [(١)]:

صاحب المعلقة هو أبو وهب أو أبو الحارث أو أبو زيد، امرؤ القيس ابن حُجْر بن الحارث بن عمرو بن حُجْر بن عمرو بن معاوية بن ثور بن مرتع الكِنديّ الشاعر المشهور المتوفّى عام ثمانين قبل هجرة المصطفى صلّى الله عليه وسلّم، وقيل سنة ستين وخمسمائة لميلاد المسيح عليه السلام [(٢)] ويتّصل نسبه بملوك كِنْدة وهم بطن من كهلان بن سبأ بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قحطان. وأمُّه فاطمة بنت ربيعة بن الحارث بن زهير، أخت كُلَيب ومُهلهِل ابنَيْ ربيعة التغلبِيَّيْنِ، ويقال له الملك الضليل وذو القروح [(٣)]. وهو رأس الطبقة الأولى من طبقات فحول الشعراء، وقد قرن به ابن سلام زهيرًا والنابغة وأعشى قيس، وكان علماء البصرة يقدّمون امرأ القيس في حين أنّ علماء الكوفة كانوا يقدّمون

---

(١) المعلقات – كما هو معروف عند أهل اللغة والأدب – قصائد قد اختارها العربُ من شعر فحول شعرائهم وذهَّبوها على الحرير،وعلّقوها بالكعبة تشريفًا لها وتعظيمًا لمقامها واعترافًا بحسن سبكها،حتى أصبحت العرب تترنَّم بها في أنديتها. ينظر: رجال المعلقات، للشيخ الغلاييني، ص ٤٧.

(٢)والفرق بين الروايتين زهاء عشرين عامًا، كما أشار إلى ذلك الشيخ الغلاييني في كتابه (رجال المعلقات) ص٥١.

(٣) ينظر المرجع السابق.

الأعشى، بينما كان أهل الحجاز وأهل البادية يقدِّمون زهيرًا والنابغة على نحو ما ذكر يونس بن حبيب البصري [٤].

وقد عني الرواة بجمع شعره منذ القرن الثاني الهجري عناية كبيرة لم يظفر بها شاعر قبله ؛ فرواه حمّاد الراوية وأبو عمرو الشيباني والأصمعي والمفضَّل بن محمد الضبّي وخالد بن كلثوم ومحمد بن حبيب وأبو العباس الأحول وابن السكّيت، ثمّ صنعه أبو سعيد السكّري من جميع هذه الروايات [٥].

ب- أشهر الكتب التي تناولت الخلاف النحوي:

تجدر الإشارة إلى أنّه قد ظهرت كتب عالجت الخلاف النحوي بصورته العامة والخاصة ؛ وأعني بالصورة العامة الخلاف بين البصريين والكوفيين أو بين النحويين جميعًا، وأعني بالصورة الخاصة الخلاف بين عالمين ينتميان إلى مدرسة نحوية واحدة أو ينتميان إلى مدرستين مختلفتين، وجلّ هذه الكتب مفقود، وبعضها ما زال مخطوطًا لم ير النور بعد، ومن أهم تلك الكتب:كتاب اختلاف النحويين لأحد أئمة الكوفيين وهو أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لأبي الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)،والمقنع في اختلاف

---

(٤) ينظر مقدمة تحقيق ديوان امرئ القيس ص ٦ (طبعة دار المعارف)، ومقدّمة تحقيق شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٣٥ (طبعة بيروت)، ومقدمة تحقيق شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس ص ١٩.

(٥) ينظر ديوانه – مقدّمة التحقيق ص ٧.

البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس (ت ٣٤٠ هـ) والردّ على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) والنصرة لسيبويه على جماعة النحويين لابن درستويه أيضًا والاختلاف لعبد الله الأزدي (ت ٣٤٨ هـ)،والخلاف بين النحويين للرمّاني (ت ٣٨٤ هـ)، والانتصار لثعلب لأحمد بن فارس (ت٣٩٥ هـ) وكفاية المتعلمين في اختلاف النحويين له أيضًا والمسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة لعبد المنعم الغرناطي (ت ٥٩٧ هـ) والإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز (ت ٦٨١ هـ)، والذهب المذهب في مذاهب النحاة ليوسف الكردي (ت ٧٦٨ هـ) [٦].

وأهم الكتب التي وصلت إلينا من كتب الخلاف:الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الشرجيّ الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ).

----

(٦) ينظر الخلاف في المنصوبات، منصور الوليدي ص ١٦.

القضية الأولى:

الفعل (انجلِي) بين الإعراب والبناء في قول امرئ القيس:

أَلا أيُّها الليلُ الطويلُ أَلا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ [١]

الفعل (انجلي) في البيت السابق فعل أمر معتلّ الآخر بالياء، وقد اختلفت كلمة النحويين حوله من جهتين: الأولى تتعلق بطبيعته، وهل هو داخل في حيّز المضارع أو هو قسم قائم بذاته وبتعبير آخر: هل الأفعال عمومًا قسمان: ماضية ومضارعة فقط أو هي ثلاثة بزيادة فعل الأمر ؟ والجهة الثانية تتعلق بالأولى، وهي خاصّة بموقفه من حيث البناء أو الإعراب، وإليك مجمل الخلاف:

أ- مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أنّ الفعل ثلاثة أقسام، وذلك لأنّ الأزمنة كذلك ؛ إذ الفعل إمّا متقدّم عن زمن الإخبار أو مقارن له أو متأخّر عنه ؛ فالأول الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال. وهذا المذهب هو الذي ساد في الدرس

---

(١) ديوانه ص ٤٩ طبعة دار المعرفة باعتناء المصطاوي، وكذا في شرح المعلقات العشر للزوزني ص ٣٩ وفي ص ١٨ من طبعة دار المعارف بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم: وما الإصباح فيك ؛ أي: في جنبيك وهي رواية الأعلم التي اقتصر عليها الشنقيطي في كتابه شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها ص ٤٢.

النحويّ عند متأخّري النحويين[1]. وعندهم أنّ فعل الأمر مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، وأصل بنائه السكون، وقد ينوب غيره عنه ؛ كحذف آخره إن كان الفعل معتلّ الآخر، أو حذف النون إن كان الفعل ممّا اتصل به الألف والنون أو الواو والنون أو الياء والنون. واحتجّوا لصحّة مذهبهم بأدلّة وحجج وبراهين مودعة في الكتب المعنيّة بأمر الخلاف النحوي[2]. وإلى هذا القول ذهب عدد من النحويين منهم ابن السرّاج[3] وابن الشجري[4] وأبو البركات الأنباري[5] وابن يعيش[6] وابن هشام الأنصاري في غالب كتبه[7].

---

(١) ينظر كتاب كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب، للفاكهي، ص ٣٠٠.

(٢) ولولا خشية الإطالة لأوردتها ها هنا ولكن نكتفي بالإحالة إلى كتاب الإنصاف، المسألة الثانية والسبعين، ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٣) ينظر الأصول: ٢ / ١٧٣.

(٤) ينظر الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٥٥.

(٥) ينظر الإنصاف ص ٤٣٩، وأسرار العربية ص ٣١٩.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش: ٧ / ٦١.

(٧) ينظر: شرح شذور الذهب ص ٦٣، شرح قطر الندى ص ٣١، وشرح اللمحة البدرية: ٢ / ٣٢٢.

ب – مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر بناء على أنّه مقتطع من المضارع للمخاطب ؛ وأنّ أصل (افعَلْ) لِتَفْعَل ؛ لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ؛ ونظرًا لأنه مقتطع من المضارع فهو مثله في الإعراب (١). وانتصر لهم ابن هشام في المغني (٢) وهو اختيار أبي بكر بن شقير البغدادي (ت ٣١٧هـ)(٣). وقال أبو حيان: واختاره شيخنا أبو علي الحسن بن أبي الأحوص(٤). ويحتجّون لصحّة مذهبهم بأنّ أصل (افعَلْ) لِتَفْعَلْ ؛ كقولهم في الأمر للغائب (لِيَفْعَلْ)، وعليه قراءة: (فبذلك فلتفرحوا) (٥)، ويستدلّون

---

(١) ينظر الإنصاف ص ٤٢٧، والمغني ص ٢٥٣– ٢٥٤، وكشف النقاب ص ٣٠٠.

(٢) ينظر المغني ص ٢٥٤، وينظر كذلك كشف النقاب ص ٣٠٠.

(٣) ينظر المُحلَّى ص ١٨٦.

(٤) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢ / ١٨١.

(٥) يونس: من الآية (٥٨). وجاء في الإنصاف ص ٤٢٧: «وذكرت القراءة على أنها قراءة النبي– صلى الله عليه وسلّم– من طريق أبيّ بن كعب، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، والحسن البصري ومحمد بن سيرين، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وأبي رجاء العُطاردي، وعاصم الجَحْدَرِيّ، وأبي التَّيَّاح وقتادة، والأعرج، وهلال بن يَسَاف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحضرميّ، وغيرهم من القرّاء» . وذكرت القراءة

أيضًا بالحديث الشريف: «ولتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ»[1]، أي: زُرَّهُ. وبقوله – صلى الله عليه وسلّم-: «لِتَأخذوا مصافّكم»[2]، أي: خذوا. وبقول الشاعر:

لِتَقُمْ أنت يا ابنَ خيرِ قريش فَتَقَضَّى حوائجُ المسلمينا[3]

وبقول الآخر:

أيضًا على أنها قراءة علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت -رضي الله عنهما- تنظر هذه القراءة في معاني القرآن للفرّاء: ١ / ٤٦٥، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٣ / ٦٥، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١ / ٢٦٩، وإعراب ثلاثين سورة له ص ٢٧، والحجّة له ص ١٨٢، والحجّة للفارسي: ٤ / ٨٠، والمحتسب لابن جني: ١ / ٣١٣، والكشف: ١ / ٥٢٠، والبحر المحيط: ٤ / ١٧٠، والنشر: ٢ / ٢٨٥، والإتحاف ص ٣١٥.

(١) الحديث بهذا اللفظ في الإنصاف ص ٤٢٧، والمساعد: ٣ / ١٢٤. وبلفظ آخر في صحيح البخاري: ١ / ١٣٩ – كتاب الصلاة – أبواب الصلاة في الثياب، وفي سنن أبي داود: ١ / ١٧٠ – باب في الرجل يصلي في قميص واحد.

(٢) ينظر كتاب تخريج الأحاديث والأخبار للزيلعي: ٢ / ١٢٧. وينظر الحديث في معاني القرآن للفرّاء: ١: ٤٧٠، والإنصاف ص ٤٢٧، والمغني ص ٢٥٤، والتصريح: ١ / ٥٥.

(٣) وهي إحدى روايات البيت. والبيت مجهول القائل، ينظر الإنصاف ص ٤٢٧، والمغني ص ٢٥٤، والمساعد: ٣ / ١٢٤، والتصريح: ١ / ٥٥، والخزانة: ٩ / ١٤، ١٠٦

فلتكنْ أبعدَ العُداةِ من الصُّلْـ ـحِ، منَ النَّجمِ جارهُ العيُّوقُ [١]

وقول الآخر:

لِتَبْعُـــــدْ إذ نأى جدواكَ عنّي فلا أشْقى عليكَ ولا أبالي[٢]

وغير ذلك من الشواهد التي احتجّوا بها لتأييد ما ذهبوا إليه، وبعد أنْ أتَوا بالعديد من الشواهد قالوا: «فثبت أنّ الأصلَ في الأمر للمواجَه أن يكون باللام نحو لِتَفعَل كأمر الغائب إلا أنّه لمّا كثر استعمال الأمر للمواجَه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف... وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها ولا مبطلاً لعملها» [٣].

وقد عرض صاحب المفصّل رأي الفريقين رافضًا رأي الكوفيين وذلك في قوله: «وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين، وقال الكوفيون: هو مجزوم باللام مضمرة. وهذا خُلْفٌ من القول» [٤].

---

(١) لم يعرف قائله، ينظر الإنصاف ص ٤٢٩.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. ينظر المرجع السابق.

(٣) الإنصاف ص ٤٢٩ – ٤٣٠. وراجع أدلة الكوفيين في المسألة الثانية والسبعين ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٤) المفصّل ص ٢٥٧. وينظر ما قاله الجندي في تعليقه على عبارة الزمخشري في كتابه الإقليد ص ١٥٢٤.

والملاحظ أنّ رأي البصريين هو الذي فرض نفسه على الساحة النحوية مع أنّ الرأي الكوفي رأيٌ له وجاهته، وكذلك أدلتهم لها وجاهتها ولها قبولها أيضًا.

وعلى رأي البصريين يكون الفعل (انجلي) مبنيًّا على حذف حرف العلّة ؛ لأنّ مضارعه يجزم بحذف حرف العلّة [1]، وكما هو معلوم عند نحاتنا أنّه عند

---

(١) يتبادر إلى الذهن سؤال، وهو: هل حذف حرف العلّة للجازم أو بالجازم ؟
وفي الجواب عنه نقول إنّ هناك خلافًا بين النحويين في ذلك ؛ فقد نقل صاحب التصريح عن سيبويه أنّ حرف العلة محذوف عند الجازم ؛ لأنه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفي بها، ثمّ لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرّقوا بينهما بحذف حرف العلّة (ينظر التصريح: ١ / ٨٧)، وهذا ما نقله السيوطي عن أبي حيّان ؛ إذ إنّه نقل عنه أنّه يرى أنّ هذه الحروف حذفت عند الجازم لا بالجازم ؛ لأنّ الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمّة مقدّرة... فالقياس عنده أنّ الجازم حذف الضمّة المقدّرة، ثمّ حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت، لاتّحاد الصيغة (ينظر الهمع: ١ / ١٧٤). وذكر الفاكهي عن الحريري أنّ حرف العلّة إذا كان أخر المضارع فاحذفه للجازم واجعل حذفه علامة للجزم، وقد مثّل بقوله: لا تأسَ. أي: لا تحزن على ما فات. ولا تُؤذِ ؛ أي: أحدًا من خلق الله. ولا تحس الطّلا ؛ أي: لا تشرب الخمر. ولا تهوَ المنى ؛ أي: لا تحبّ الأماني الكاذبة فهذه الأفعال الأربعة عنده مجزومة بحذف آخرها، وكون حرف العلة يحذف للجازم هو المشهور عند الحريري والسيوطي والفاكهي وغيرهم (ينظر كشف النقاب ص ٥٨٠). وحكى صاحب التصريح عن ابن السرّاج أن الجازم حذف نفس حرف

حذف حرف العلّة تبقى حركة من جنسه دليلاً عليه ؛ فتبقى كسرة تحت الحرف الذي قبل المحذوف لتدلّ على أنّ المحذوف ياء، وتبقى فتحة عليه إن كان المحذوف ألفًا وتبقى ضمّة إن كان المحذوف واوًا. وعليه تكون صورة الفعل هكذا (انجلِ)، ثمّ مطل الشاعر كسرة اللام وأشبعها فنتج عنها الياء فقال (انجلي)، وعليه فإنّ الياء الموجودة ليست هي لام الفعل المحذوفة وإنّما هي أخرى طارئة ناشئة عن إشباع كسرة اللام كما ذكر الفراء في معاني القرآن (١).

وعلى الرأي الكوفي يكون الفعل المذكور معربًا مجزومًا بحذف حرف العلّة ثم أشبعت الكسرة فجاءت الياء الجديدة، وهذه نقطة الخلاف بين الفريقين – أعني خلافهم حول بنائه أو إعرابه – ولكنّ نقطة الاتفاق بينهم تكمن في أن كثيرًا من هؤلاء وهؤلاء متفقون على أنّ هذه الياء نشأت نتيجة إشباع الكسرة الموضوعة تحت اللام للدلالة على أنّ المحذوف الياء.

ونحن نرى ما يراه البصريون من أنّ فعل الأمر قسم برأسه وأنّ الأفعال ثلاثة أنواع، ونراه أيضًا مقتطعًا من المضارع المخاطب المجزوم، كما يرى الكوفيون، وأنه مأخوذ منه بإجراءين اثنين ؛ أوّلهما: حذف تاء الخطاب، والثاني: الإتيان بألف الوصل ليتوصل به إلى النطق بالساكن، وأنّ أصل (افْعَلْ) لِتَفْعَلْ،

العلّة (ينظر التصريح: ١ / ٨٧). وكون حرف العلّة يحذف بالجازم هو رأي ابن مالك والسبكي وغيرهما (ينظر الهمع: ١ / ١٧٤).

(١) ١ / ١٦١.

وأصل (افعلوا) لِتفعلوا، وأصل (اسعَ) لِتسعَ، وأصل (انجلِ يا ليلُ) لِتنجلِ يا ليلُ. وكان ينبغي أن يكون حكم الأمر كحكم المضارع المقتطع منه فيكون معربًا مثله، كما هو مذهب الكوفيين، ولكنّه لما كثر استعماله محذوف اللام على صورته التي استقرّ عليها ولازم حالة واحدة وهيئة واحدة انتقل من حالة الإعراب إلى حالة البناء،ولذلك فهو عندنا أمرٌ مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، كما يراه البصريون، ولكنّ تفسير الظاهرة من وجهة نظرنا يختلف عما كان عليه الأمر عند البصريين والكوفيين، مع احترامي وتقديري لرأي الفريقين ؛ فعلى سبيل المثال الأفعال (يسعى، يدعو، يرمي) – ونحوها – أفعال مضارعة تنتهي بمصوّتات طويلة (حركات طويلة) هي الفتحة الطويلة في الأوّل والضمّة الطويلة في الثاني والكسرة الطويلة في الثالث والمصوّت الطويل في الدرس الصوتي الحديث بمثابة مصوّتين قصيرين من جنسه، كما أشرنا في أعمال لنا سابقة [1]، وكما يظهر في الجدول التالي:

المصوِّت الطويل	رمزه الصوتي	المصوِّت القصير	رمزه الصوتي
ألف المدّ	aa	الفتحة	a

(١) أشير هنا إلى أعمالنا التالية: أثر ابن جني في بناء الدرس اللغوي الحديث، ودراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ودور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية.

واو المد	uu	الضمة	u
ياء المدّ	ii	الكسرة	i

وكما يتضح من خلال الكتابة الصوتية التالية: (ي -َس ع -َ -َ/ y a s ' a a)، (ي - َدع -ُ -ُ/ y a d ' u u)، (ي -َن ج -َل -ِ -ِ/ y a n g a l i i):

وبدخول الجازم تصبح هذه الأفعال على النحو التالي (لم يسعَ، لم يدعُ لم ينجلِ) فتكون منتهية بمصوّتات قصيرة: (لم ي -َس ع -َ/ y a s ' a) (لم ي -َدع -ُ/ y a d ' u)، (لم ي -َرم -ِ/ y a n g a l i).

والأمر من هذه الأفعال: إِسْعَ، أُدْعُ، إِنْجَلِ: (eingali – oud'u - e is'a).

فنحن هنا أمام تحويل حركة طويلة إلى حركة قصيرة، ولسنا أمام حذف ألف أو واو أو ياء – كما عبّر الصرفيّون العرب القدامى – بمصطلحات تنطلق من الخطّ لا من النطق.

وأزيد الأمر وضوحًا فأقول: أنتم يا علماءنا تقولون إِنّ الفعل المضارع (يكتبُ) مثلاً يجزم بالسكون – وهذا صحيح – والسكون حذف الحركة ؛ أي أنّه مجزوم بحذف الحركة، وإِنما وضع السكون عليه ليعلم أنّ الحركة التي هي الضمّة محذوفة. ونحن نطبّق هذا أيضًا على الفعل الناقص، فنقول: تحذف الحركة الأخيرة للجزم فتبقى حركة قصيرة. قارن بين التغير الحادث في الفعل الصحيح والناقص في التحليل الصوتي التالي:

الفعل الصحيح المرفوع	الفعل الصحيح المجزوم	الفعل العليل المرفوع	الفعل العليل المجزوم
Yaktub+u	.yaktub+	yangal+ii	yangal+i

والملاحظ أنّ علماءنا القدامى تعاملوا مع المصوّتات الطويلة التي في آخر هذه الأفعال على أنّها صوامت (consonants) لا مصوّتات (vowels) بمثابة حركتين من جنسها [1]، وأنّهم تعاملوا مع المصوّتات على أنّها ملازمة للصوامت وليست ذات

---

(١) باستثناء ابن جني الذي تنبّه إلى الطبيعة الواحدة لكلّ من حروف المدّ والحركات ؛ حيث قال في باب مضارعة الحروف للحركات من كتاب الخصائص (٢ / ٣١٥ – ٣١٦): «إنّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أنّ من متقدّمي القوم من كان يسمّي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة » . وقال في سرّ صناعة الإعراب (١ / ١٧): " اعلم أنّ الحركات أبعاض لحروف المدّ واللين، وهي الألف والواو والياء، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الضمة والفتحة والكسرة. وقد كان متقدمو النحاة يسمّون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة... ويدلّك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف أنّك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ألا ترى أنّ هذه الحروف التي يحدثن لإشباع الحركات لا يكنّ إلا سواكن لأنّهنّ مدّات، والمدّات لا يحركن أبدًا ". غير أنّ ملاحظته بهذا الشأن لم تؤتِ ثمارها في مسلك من جاء بعده من القدماء حيال هذه الأصوات الطويلة وأجزائها باستثناء الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن سينا (ت ٤٢٨ هـ) الذي تنبّه كذلك إلى الطبيعة الواحدة لحروف المدّ والحركات، وذلك في رسالته المؤلّفة في علم الأصوات الموسومة بـ أسباب حدوث الحروف ص ٨٥.وينظر

طبيعة استقلالية، أي أنهم تعاملوا مع الكلمة على أنها مكوّنة من عدد من الأحرف (الصوامت) المتحركة بحركات (مصوِّتات) ولم يتعاملوا معها على أنّها مكوّنة من مجموعة أصوات منها ما هو صامت ومنها ما هو مصوّت. وهذا ما ترفضه الدراسات اللغوية الحديثة ويتعارض مع منجزات العلم الحديث[1] .

للباحث: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ص ٢٣٣ وما بعدها، ودور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية ص ٤٥ وما بعدها.

(١) مما تجدر الإشارة إليه أنّ اللسانيات الحديثة ترفض النظر إلى ما يسمّى في العربية بأصوات العلّة المدّية – الواو والياء المدّيتين، ومعهما الألف – على أنّها حروف وتنظر إليها على أنها مصوّتات طويلة، بخلاف بقية أصوات اللغة، كالسين والصاد وغيرهما من الصوامت وكذلك لا تفرّق النظرة الحديثة بين الواو والياء المديتين ومعهما الألف – من جهة – وبين الضمة والكسرة والفتحة – من جهة أخرى – إلا في طول المدّة الزمنية (ينظر التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني لمؤلفه هنري روبرت فليش ص ٦٨، ودروس في علم أصوات العربية لـ جان كانتينو ص ١٤٧) وهذا ما يؤكّده أحد علماء اللسانيات الحديثة وهو تروبتزكوي (troubetzkoy) حيث يقول: « إنّ الحركات الطويلة التي هي أحرف المدّ واللين عند العرب تساوي أضعاف الحركات القصيرة التي من جنسها في المخرج وفي الصفات ؛ فالألف ممدودة أو مقصورة فتحتان، والواو الممدودة ضمتان، والياء الممدودة كسرتان، وهذا يعني من ناحية أخرى أنّ الفتحة نصف الألف والضمّة نصف الواو والكسرة نصف الياء (ينظر الصرف وعلم الأصوات د. ديزيره سقّال ص ٧). وهذا ما يؤكده

ومن المعلوم أنّ فعل الأمر مأخوذ من المضارع المجزوم، وهذا يغني أنّ التغيير الحادث فيه كالتغيير الحادث في مضارعه ؛ أعني تقصير المصوِّت الطويل (الحركة الطويلة التي هي صوت المدّ). وعملاً بالقاعدة النحوية التي تقول: «يبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه» يمكننا أن نقول إن الأفعال (اسعَ، ادعُ، انجلِ) مبنية على حذف مصوّت قصير من آخرها أو قل إن شئت: تقصير المصوِّت الأخير.

وقد لفت انتباهي أنّ أبا بكر بن الأنباري يشير - وهو بصدد شرح بيت امرئ القيس المذكور - إلى أنّ الفعل (انجلي) موضعه جزم على الأمر وأنّ علامة الجزم فيه سكون اللام في الأصل ثمّ احتاج إلى حركتها بصلة لها ليستوي له الوزن فكسرها ووصل الكسرة بالياء. ونقل عن شيخه أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء أنّ العرب تصل الفتحة بالألف والكسرة بالياء والضمة بالواو ؛ كما في قول الله تبارك وتعالى في سورة الأعلى[1]: ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾[2]، وكما

د. أنيس في كتابه:الأصوات اللغوية ض ١٥٨، وبرجشتراسر في كتابه التطور النحوي ص ٦٥، ود. الزين في كتابه بين التراث والحداثة: قسمات لغوية في مرآة الألسنية ص ٢٠.

(١) من الآية (٦).

(٢) وهي قراءة حمزة ويحيى بن وثّاب. ينظر السبعة ص ٤٢١، ومعاني القرآن للفرّاء: ١ / ١٦١، والنشر: ٢ / ٣٢١. وقد وجّه الفراء هذه القراءة على ثلاثة أوجه، أولها: أنّ

في قول خزيمة بن مالك [١]:

إذا الجوزاءُ أردفت الثريّا ظننتُ بآل فاطمةَ الظنونا

وكما في قول قيس بن زهير بن جذيمة العبسي [٢]:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقت لَبونُ بني زيادِ

وكما في قول القائل [٣]:

الفعل (تنسى) مرفوع على الاستئناف والتقدير: وأنت لا تنسى. والثاني: أن الفعل في موضع جزم ولم تحذف ألفه وذلك على لغة لبعض العرب وهم الذين يجرون الفعل المعتل مجرى الفعل الصحيح في الإعراب، وقد أثبت الفراء وغيره هذه اللغة بعدد من الشواهد منها ما ذكرنا. والثالث: أن الفعل مجزوم بحذف حرف العلة والألف الموجودة ناتجة عن إشباع فتحة الشين كما أشبعت الفتحة في الصحيح فنشأ الألف في قول الشاعر: بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعا. ينظر معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦١ – ١٦٢، ٢ / ٢٨٧ – ١٨٨. وقد زاد النحويون وجهًا رابعًا وهو أن الفعل (تخشى) مرفوع على أنه حال من فاعل (تخف) على حذف المبتدأ على تقدير: وأنت لا تخشى. وهذا التفسير أجازه الفخر الرازي في التفسير الكبير: ٢٢ / ٩٣، والمنتخب في الفريد: ٣ / ٤٥٢.

(١) ينظر الأغاني: ١١ / ١٥٤.

(٢) ينظر الكتاب: ٣ / ٣١٦، والخصائص: ١ / ٣٣٣، والمحتسب: ١ / ٦٧، ١٩٦، ٢١٥، والمنصف: ٢ / ٨١، ١١٤، ١١٥، والخزانة: ٣ / ٥٣٦.

(٣) غير منسوب في سرّ صناعة الإعراب: ٢ / ٦٣٠، والمنصف: ٢ / ١١٥، وشرح ابن يعيش: ١٠ / ١٠٤ والممتع ص ٥٣٧، وشرح الرضي على الشافية: ٣ / ١٨٤، وشرح

هجوتُ زَبّانَ ثمّ جئتُ معتذرًا   من هَجْوِ زَبّان لم تهجو ولم تَدَعِ [١]

فأبو بكر –وهو نحويٌّ كوفي– ينهج نهجًا وسطًا بين الكوفيين والبصريين عندما يشير إلى أنّ الفعل (انجلِي) في موضع جزم، ولم يقل إنه مجزوم وقد لوحظ أنّه يشير إلى أنّ علامة الجزم السكون في الأصل [٢] ثمّ احتاج إلى كسرتها فكسر وأشبع الكسرة ليستقيم له وزن البيت. وقد تابعه الخطيب التبريزي في ذلك، فأشار إلى أنّ (انجلي) في موضع السكون، وأنّهم شبّهوا ثبات الياء فيه بإثبات الألف في قول الحقّ تبارك وتعالى: (فلا تنسى) وبإثبات الألف في كلمة (الظنونا) في قول خزيمة بن مالك السابق، وبإثبات الياء في (يأتيك) في قول قيس بن زهير العبسي السابق وبإثبات الواو في قوله (لم تهجو) في البيت السابق أيضًا [٣].

شواهد الشافية ص ٤٠٦، واللسان: ١٥ / ٤٩٢، والتصريح: ١ / ٨٧، والخزانة: ٨ / ٣٥٩.

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٩ – ١٠٠.

(٢) الأصل في كلّ مبني اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا أن يبنى على السكون ؛ لأنّه أخفّ الحركات، ولأنّ الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع. قاله الفاكهي في كتابه كشف النقاب ص ٥٨٨.

(٣) ينظر شرح القصائد العشر ص ٦٧ – ٦٨.

والقول بأنّ العلامة السكون في الأصل في الفعل (انجلي) وما كان من بابه لا يستقيم إلا إذا قلنا إنّ السكون هو عدم الحركة ؛ أي هو سلب للحركة، وأنّه يرمز لعدم الحركة هذه بالسكون (ـْ).

وهذه الإشارات قد تنبّه إليها علماء اللغة المحدثون وطوّروها وخرجوا منها بما يشبه القانون أو النظرية حين قالوا إنّ ياء المد في (ينجلي) ونحوه عبارة عن حركة طويلة (كسرة طويلة) وهي تعادل حركتين قصيرتين (كسرتين ــِـِ / ii) فعند دخول الجازم تحذف إحدى الحركتين وتبقى الأخرى، كما اتّضح من الجدول السابق، وهكذا الحال مع فعل الأمر منه وهو (انجلِ) المبني على حذف حركة قصيرة (e n g a l i)<---(e n g a l ii) ولكن لما احتاج الشاعر إلى إشباعها أشبعها فنتج صوت مدّ من جنسها وهو الياء المَدّيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن حمل إبقاء الياء في الفعل (انجلي) على لغة لبعض العرب وهي لغة أولئك الذين يجرون الفعل المعتلّ مجرى الصحيح في إعرابه وبنائه ؛ وهي لغة نقلها عن العرب عدد من النحويين، منهم من نقلها في أصوات العلّة الثلاثة التي هي الواو والياء والألف من هؤلاء الفرّاء [1]، وابن الأنباري [2] ، وابن مالك [3]. وحملوا عليها قراءة حمزة ويحيى بن وثّاب السابقة

(١) ينظر معاني القرآن: ١ / ١٦١.

(٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء: ٢ / ٧٦٩.

(٣) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ٧٣ – ٧٤.

(لا تخفْ درَكًا ولا تخشى)، وحملوا عليها كذلك عددًا من الشواهد الشعرية التي أوردناها في الفقرة السابقة، منها قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمِي بما لاقت لَبُونُ بني زيادِ

وقول الآخر:

هجوتُ زبّانَ ثمّ جئتُ معتذرًا من هَجْوِ زَبّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ

ومنهم من جعلها وقفًا على الواو والياء دون الألف، ووجّهوا القراءة بتوجيهات أخرى ؛ كأن يجعلوا الفعل مرفوعًا على الاستئناف أو على الحالية، أو يجعلوه مجزومًا بحذف الياء وأنّ هذه الياء صلة أو إشباعًا للكسرة، ومن هؤلاء الزجاجي(١) وابن أبي الربيع(٢)، (٣).

هذا عن حال فعل الأمر الناقص (انجِلي) في بيت امرئ القيس، وفي المعلقة شواهد أخرى لأفعال الأمر، منها ما هو صحيح الآخر للواحد فيكون ساكنًا، ومنها ما هو مسند إلى ضمير غير الواحد فيكون محذوف النون، ومن الأول الفعل (تحمّل) في قوله(٤):

---

(١) ينظر الجمل ص ٤٠٦ – ٤٠٧.

(٢) ينظر الكافي: ٢ / ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٣) وهناك من أنكر هذه اللغة ؛ كابن السّيد البطليوسي وابن خروف والصفّار، وغيرهم. ينظر الحلل ص ٣٩٢، وتنقيح الألباب ص ٣٩٥، والخزانة: ٨ / ٣٦١.

(٤) ديوانه ص ٩.

وقوفًا بها صحبي عليّ مطيَّهم   يقولون لا تهلك أسًى وتحمَّلِ

ومنها كذلك الفعل (انزل) في قوله [١]:

تقولُ وقد مال الغبيطُ بنا معًا   عقرتَ بعيري يا امرأ القيس فانزلِ

فهما مبنيّان على السكون الذي هو عدم الحركة غير أنّهما كسرا للقافية، وهما عند أبي بكر بن الأنباري مجزومان على الأمر ؛ استمع إليه وهو يقول:«وموضع (تحمَّل) جزم على الأمر»[٢]. ويقول: " وموضع (انزل) جزم على الأمر " [٣].

ومن الثاني الفعل (قفا) في قوله [٤]:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ   بسِقط اللوى بين الدَّخولِ فحوملِ

فهو عند البصريين فعل أمر مبنيّ على حذف النون، ولكنه عند الكوفيين وابن الأنباري معرب مجزوم ؛ لأنّه مقتطع من المضارع، وأصله عندهم (لِتَقِفا) ؛ لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم حذفوا اللام وأتَوْا بألف الوصل فصار (قفا).

ومثله الفعل (سيري) والفعل (أرخي) في قوله [٥]:

---

(١) السابق ص ١١.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٥٥.

(٣) السابق، ص ٦٦.

(٤) الديوان ص ٨.

(٥) السابق ص ١٢.

فقلت لها سيري وأرخي زمامَه ولا تبعديني من جَناكِ المُعَلَّلِ

يقول ابن الأنباري معلقًا عليه: « موضع سيري جزم بتأويل لام ساقطة ؛ كأنه قال: لتسيري وعلامة الجزم فيه سقوط النون ؛ لأنّ الأصل (سيرين) وكذلك: أرخي زمامه» (1).

وما قيل في (سيري) و (أرخي) يقال في (أجملي) و (سُلِّي) في قوله :

أفاطمُ مهلاً بعضَ هـذا التدلُّلِ وإن كنتِ قد أزمعتِ صرمي فأجملي

وإن كنتِ قد ساءتكِ مني خليقةٌ فَسُلِّي ثيابي مـن ثيابكِ تَنْسُلِ (2).

----

(1) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٦٧.

(2) في ديوانه ص ١٢ – ١٣.

القضية الثانية:

مخاطبة الواحد بخطاب الاثنين أو الجماعة في قوله:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ   بسقطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فحوملِ

عنّ لي عند قراءة هذا البيت سؤال مفاده: هل خاطب الشاعر في هذا البيت رفيقًا واحدًا أم خاطب رفيقين ؟.

والجواب عن ذلك أنّ البيت يحتمل أربعة أمور:

الأوّل: أن يكون الشاعر خاطب بقوله (قفا) رفيقين له [1] وهذا ما يراه أبو إسحاق الزجّاج ؛ حيث نُقِل عنه أنه قال: (أَلْقِيَا) مخاطبة للملَكين، وكذلك (قِفَا) إنّما هو مخاطبة لصاحبيه [2].

والثاني: أن يكون خاطب رفيقًا واحدًا، وثنّى لأنّ العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين فيقولون للرجل [3]: قوما واركبا. قال الله تبارك وتعالى مخاطبًا مالك

---

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري، ص ٤٦، وشرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس، ص، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، ص ٢٠.

(٢) ينظر: شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، ص ٢١.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١ / ٢٩٧.

خازن جهنم: ﴿ألقيا في جهنم كلّ كفّارٍ عنيد﴾ [1] فثنى وهو يخاطب واحدًا. وأنشد الكسائي والفرّاء [2]:

أبا واصلٍ فاكسوهما حليتهما فإنكـما إنْ تفـعلا فتيانِ

بمـا قامتا أو تغلـواكم فغَـاليا وإنْ ترخصا فهو الذي تردانِ

فقال (أبا واصل) ثم ثنّى فقال (فإنكما). وقال الشاعر [3]:

خليليَّ قُوما في عَطالة فانظرا أنارًا ترى من نحو ما بين أم برقَا

فقال (خليليَّ) فثّنى، ثم قال (أنارًا ترى) فوحّد. وأنشد الفراء لامرئ القيس [4]:

خليليَّ مُرَّا بي على أمِّ جندب لنقضيَ حاجاتِ الفؤادِ المعَذبِ

ألم ترى أنّي كلـما جئتُ طارقًا وجدتُ بها طيبًا وإن لم تَطَيَّبِ

والسبب في هذا أنَّ أقل أعوان الرجل في إبلـه ومالـه اثنـان، وأقـل الرفقـة ثلاث، فجرى كلام الرجل على ما قد ألف من خطابه لصاحبيه، قالـه أبـو بكـر بن الأنباري [5].

---

(١) سورة (ق): الآية (٢٤).

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٧.

(٣) ذكره ابن الأنباري في شرحه للمعلقة ص ٤٧.

(٤) ديوانه ص ٤١ - برواية: نُقَضِّ لباناتِ.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٤٦. ونقله التبريزي في شرحه. ينظر ص ٢٠-٢١.

وممن يرى هذا الرأي جلال الدين السيوطي الذي يتوسّع في هذا ويجيز عكسه أيضًا، أعني مخاطبة الاثنين بخطاب الواحد، فيقول: وهل أقول للسائق والشهيد اللذين ذكرا في كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿ وجاءت كلُّ نفسٍ معها سائقٌ وشهيدٌ ﴾ [١] يا صاحِ أنظراني، فيقولان تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان، فأقول: ألم تعلما أنّ ذلك جائز من الكلام، وفي الكتاب العزيز: ﴿ وقال قَرِينُهُ هذا ما لَدَيَّ عَتِيد، أَلْقِيا في جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيد ﴾ فوحَّد القرين وثنَّى الأمر، كما قال الشاعر:

فإن تزجراني يا ابن عفّان أنزجر وإن تدعاني أحمِ عِرضًا ممنّعا

وكما قال امرؤ القيس:

خليليَّ مُرَّا بي على أمّ جندبٍ لأقضيَ حاجاتِ الفؤادِ المعذَّبِ

ألم تـرَ أنّي كلّما جئتُ طارقًا وجدتُ لها طيبًا وإن لم تطيَّبِ

هكذا قلت أنشده الفرّاء. وبعضهم أنشده « ألم ترياني» [٢]. وأنشد أيضًا:

فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا بنزعِ أصوله واجتزَّ شيحًا

فهذا كلُّه يدلُّ على أنّ الخروج من مخاطبة الواحد إلى الاثنين، أو من مخاطبة الاثنين إلى الواحد سائغ عند الفصحاء»[٣].

---

(١) سورة (ق): الآية (٢١).

(٢) وهي رواية الديوان كما وردت في ص ٤١.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو: ٤ / ٢٤٠.

وكان أبو جعفر النحاس يُنكر هذا الوجه ويقول:«فإن أكثر أهل اللغة يقولون إن قوله (قفا) إنما يخاطب واحدًا،وزعموا أنّ العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين، واستدلوا على أنه يخاطب واحدًا بقوله:

أصاحِ ترى برقًا أريك وميضه كلمع اليدين في حَبِي مُكلّلِ

وحُكي عن بعض الفصحاء: " يا حَرسي اضربا عُنُقَه "، وزعموا أنَّ قول الله جَلَّ ثناؤه: ﴿ أَلَقِيا في جَهَنَّم كُلَّ كَفَّارٍ عَنيد ﴾ أنه مخاطبةٌ للملَك، وهذا شيءٌ يُنكِره حذّاقُ البَصريين لأنه إذا خاطَبَ الواحدَ مُخاطبةَ الاثنين وَقَع الإشكال»[1].

والقول الثالث: أنّه خاطب واحدًا ولكنه كرّر اللفظة للتوكيد ؛ قال أبو جعفر النحاس: « والذي يذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد أنّ قوله عزّ وجلّ: ﴿ ألقيا في جهنم ﴾ تثنية على التوكيد يؤدّي عن معنى: ألقِ ألقِ[2]. وكذا يقول في قوله (قفا) إنّه يؤدّي عن معنى: قِفْ قِف. وكان أبو إسحاق يخالفه في هذا أيضًا ويقول في قول الله – عزّ وجلّ – (ألقيا) إنّه مخاطبة للملكين، وكذا (قفا) إنما يخاطب صاحبيه»[3].

(١) شرح القصائد التسع المشهورات، ص ٩٨-٩٩.

(٢) المصدر السابق ص ٩٩. وينظر: الإنصاف، ص ٨٠. وتفسير القرطبي: ١٧ / ١٦.

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات، ص ٩٩.

والقول الرابع: أن يكون أراد (قَفِنْ) بالنون ؛ فأبدل الألف من النون وأجري الوصل مجرى الوقف. وأكثر ما يكون هذا في الوقف، وربما أجري الوصل عليه،قاله ابن الأنباري [١] ونقله الخطيب التبريزي [٢]، وكان الحجّاج إذا أمر بقتل رجل قال: يا حرسي اضربا عنقه !أراد (اضربَنْ) ؛ فأبدل الألف من النون، وقال الله عز وجل: ﴿لنسفعًا بالناصية﴾ [٣]. وقال تعالى: ﴿وليكونًا من الصاغرين﴾[٤]. فالوقف عليهما: لنسفعا وليكونا. وأنشد الفراء[٥]:

فَمَهْمَا تَشَأْ منه فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ ومَهْمَا تَشَأ منه فَزَارَةُ تَمْنَعا

أراد: تمنعن. وأنشد الفراء:

فإنَّ لكَ الأيَّامَ رهنٌ بضربةٍ إذا سُبِرتْ لم تدرِ مِنْ أين تُسبَرا

---

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٤٧.

(٢) ينظر: شرح القصائد العشر للتبريزي، ص ٢١.

(٣) العلق: الآية (١٥).

(٤) يوسف: من الآية (٣٢).

(٥) للكميت بن معروف في حماسة البحتري ص ١٥، وشرح أبيات سيبويه: ٢ / ٢٧٢. وللكميت بن ثعلبة في الخزانة: ١١ / ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠. ولعوف بن عطية بن الخرع في الكتاب: ٣ / ٥١٥، والدرر: ٥ / ١٦٥.

أراد: تُسْبَرَنْ. وقال عمر بن أبي ربيعة [١]:

وقميرٌ بَدَا ابنَ خَمْسٍ وعشريـ نَ لهُ قالت الفتاتانِ قوما

أراد: قومَنْ. وأنشد الفراء [٢]:

يحسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَما شَيْخًا على كُرسيِّه مُعَمَّما

أراد يعلمَنْ. وقال الأعشى [٣]:

وصَلِّ على حِينِ العشيَّاتِ والضُّحى ولا تَحمَدِ المثرينَ واللهَ فاحمدا

أراد: فاحمدن.

ويُقال: إنَّما ثنّى لأنَّه أراد: قفْ قفْ؛ بتكرير الأمر، ثم جمعهما في لفظةٍ واحدة. والدّليل على أنَّه خاطب واحدًا قوله: أصاحِ ترى برقًا أريك وميضَهُ ....» [٤]

....

(١) ديوانه ص ٢٣٤.

(٢) الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه ص٢ / ٣٣١.

(٣) ديوانه ص ٤٦. برواية: ولا تحمد الشيطان.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٤٨.

القضية الثالثة:

الأوجه الجائزة في ضبط العلم (امرؤ القيس) في قوله:

تقولُ وقد مال الغبيطُ بنا معًا عقرتَ بعيري يا امرأَ القيسِ فانزلِ[1]

نقل ابن الأنباري عن شيخه أحمد بن يحيى ثعلب قوله: «وسمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: امرؤ القيس بمنزلة عبد الله وعبد الرحمن. وفي إعرابه أربعة أوجه ؛ يقال: قال امرُؤُ القيس، بضمّ الراء والهمزة، وقال امْرَؤُ القيس، بفتح الراء وضمّ الهمزة، وقال مُرؤُ القيس بضمّ الميم والهمزة بغير ألف، وقال مَرؤُ القيس، بفتح الميم وضمّ الهمزة ؛ فمن ضمّ الراء والهمزة أو الميم قال هو معرب من جهتين، ومن فتح الراء والميم قال هو معرب من جهة واحدة وعلى هذا تقول: أعجبني شعرُ امرِئ القيس، بكسر الراء والهمزة، وتقول أعجبني شعرُ امرَإِ القيس بفتح الراء وكسر الهمزة، وأعجبني شعرُ مرءِ القيس، بكسر الميم والهمزة، وأعجبني شعرُ مَرءِ القيس، بفتح الميم وكسر الهمزة[2].

****

(١) ديوانه ص ٢٩.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٣٥.

القضية الرابعة:

خلافهم حول طبيعة (ما) في قوله:

فتوضحَ فالمقراةِ لم يعفُ رسمها ... لِما نسجتها من جنوب وشمألِ

رُوِيَ البيت بروايتين، الأولى: (لما نسجتها)،والثانية (لما نسجته) وفي كلتا الروايتين خلاف بين النحويين حول نوع (ما) ؛ هل هي موصولة أم مصدرية ؟ وإن كانت موصولة فهل هي في معنى التأنيث أم في معنى التذكير ؟ وما مرجع الضمير في الروايتين ؟.

ويشير شرّاح المعلقات إلى أنّ (ما) في معنى التأنيث، والتقدير: للريح التي نسجت المواضع المذكورة، والهاء في (نسجتها) تعود على الدخول وحومل وتوضح والمقراة، ونسجت: صلة (ما)، وما فيه يعود على (ما). ونظّروه بقول الشاعر:

أَلِفَ الصُّفونَ فما يزال كأنّه ... ممّا يقوم على الثلاث كسيرا[1]

إذ المعنى فيه: فما يزال كأنّه من الخيل التي تقوم على ثلاث، ومن الأجناس التي تقوم على ثلاث. وعلى الرواية الأخرى (لما نسجته) تكون (ما) في معنى التذكير، وتكون الهاء عائدة على الرسم[2].

---

(١) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧، وأمالي ابن الحاجب:٢ / ٦٣٥، وشرح شواهد المغني:٢ / ٧٢٩.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٢. وينظر كذلك: شرح القصائد

ويرى بعض أهل اللغة[(١)] أنّ (ما) مصدرية، والتقدير: لنسجها الريح ثم جاء بـ (مِن) مفسّرة، فقال: من جنوب وشمألِ. ففي (نسجت) ذكر الريح؛ لأنّه لما ذكر المواضع والنسج والرسم دلّت على الريح، فكنّى عنها لدلالة المعنى عليها، كما في قول الله تعالى: ﴿ والنهار إذا جلاّها ﴾[(٢)]؛ أي: إذا جلّى الظلمة، فكُنِّي عن الظلمة ولم يتقدم لها ذكر لذلك المعنى، كما في قول حاتم الطائي [(٣)]:

أماويّ ما يغني الثراءُ عن الفتى إذا حشرجَتْ يومًا وضاق بها الصدرُ

أي: إذا حشرجت النفسُ، ولم يتقدّم لها ذكر؛ لأنّ المعنى دلّ عليها.

ولم يُجِز أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن تكون (ما) مصدرية)؛ لأن الفعل يبقى بلا صاحب؛ قال النحاس: «وكأنّ أبا العباس لم يجز أن يكون في (نسجت) ذكرُ الريح»[(٤)].

التسع المشهورات للنحاس ص ٢٣-٢٤.

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٣، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص٢٤.

(٢) سورة الشمس: الآية (٢).

(٣) ديوانه ص ١٩٩. وينظر البيت في الأغاني: ١٧ / ٢٩٥، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٤، ١١٣٣، وخزانة الأدب: ٤ / ٢١٢.

(٤) شرح القصائد التسع المشهورات ص ٢٤.

القضية الخامسة:

خلافهم حول حقيقة (ما)وموقعها الإعرابي في قوله (بُعْدَ ما متأمّلي) في بيته التالي [1]:

قعدتُ له وصحبتي بين ضارجٍ ... وبين العُذَيب بُعْدَ ما متأمّلي

يرى ابن الأنباري أنّ قوله: ((بُعْدَ ما متأمّلي)) يراد به النداء، أي: يا بُعْدَ ما تأمّلتُ، أي: تبيَّنتُ. وعليه فإنّ (ما) موصولة بمعنى (الذي) وهي في موضع خفض على الإضافة، وصلتها الجملة الاسمية بعدها وقد حذف صدر صلتها وهو العائد المرفوع (هو) الذي هو المبتدأ، و(متأمّل) خبر المبتدأ في جملة الصلة مرفوع ولكنّه كسر للضرورة الشعرية، أي: مراعاة لحرف الرويّ المكسور في القصيدة [2].

ونقل النحّاس عن بعض أهل اللغة أنّ قوله (بُعْدَ ما متأمّلي) بمعنى: ما أبعدَ ما أمّلت،على التعجب،وحكى عن الرياشي (بَعْدَ ما) وأشار إلى أنّها تحتمل

---

(١) ديوانه ص ٦٤ (دار المعرفة)، و شرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات ص ١١٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني ص ٥٤. وفي نسخة دار المعارف ص ٢٤: بين حامر وبين إكام.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١١٨.

معنيين،أحدهما أن تكون بمعنى (بَعُدَ) ثمّ سقطت ضمة العين كما تسقط من (عَضُد) فيقال (عَضْد)،والمعنى الثاني (بَعْدَ ما تأمَّلت) [١].

ويرى بعض أهل اللغة أنّ (ما) صلة الكلام،أي:حشو وزيادة في الكلام، وأنّ (مُتَأمّلي) بمعنى المصدر (التأمُّل)، وأنّ المعنى عنده: يا بُعْدَ تأمُّلي. وعليه فالمتأمّل مخفوض بإضافة (بُعْد) إليه.

ويرى بعضهم أنّ (ما) موصولة في موضع رفع بـ (بَعُدَ) التيْ هي أصل (بُعْدَ) والتي نقلت ضمَّة عينها إلى الباء قبلها، كما قالوا: نِعْمَ الرجلُ. وأصله: نَعِمَ الرجلُ.ويُروى:(بَعْدَ ما مُتَأمَّلِ) على معنى: بَعُد ما متأمّلِ. وعليه فـ (ما) موصولة في موضع رفع على الفاعلية. ويجوز أن تكون (ما) زائدة، و (متأمّل) مرفوع بـ (بَعُد) على الفاعلية، وتكون الباء باقية على فتحتها وسقطت الضمّة على العين، كما تقول: كَرْمَ الرجلُ. وأنت تريد: كَرُمَ الرجلُ. ويرى بعضهم: أنّ (بَعْدَ) على أصلها وليست بمعنى (بَعُدَ) وعليه فإنّ (ما) في موضع خفض على الإضافة إلى (بَعْدَ) [٢].

---

(١) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٩٢.

(٢) ينظر السابق ص ١١٨.

والذي يترجح لدينا من أقوالهم أنّ (ما) زائدة وأنّه نداء يُراد به التعجب ؛ والمعنى: يا بُعْدَ مُتَأمّلي. وهذا ما اختاره الشيخ أحمد الشنقيطيّ في شرحه على المعلقات [١].

****

(١) ينظر شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها ص ٤٨.

القضية السادسة:

القول في حذف الاسم الموصول مع بقاء صلته، وبيان المحلّ الإعرابي لجملة (جاءت) في قوله:

إذا التفتت نحوي تضوَّعَ ريحُها نسيمَ الصَّبا جاءت بريَّا القرنفل[١]

يرى ابن الأنباري أنّ جملة (جاءت) في بيت امرئ القيس المذكور صلة (الصَّبا) وما فيه يعود على (الصَّبا)، وإنّما جاز للصبا أن توصل لأنّ هبوبها يختلف فيصير بمنزلة المجهول فيوصل كما يوصل (الذي)، قال الله – تعالى – ﴿كمثلِ الحمارِ يحملُ أسفارًا﴾[٢]؛ فـ(يحمل) صلة (الحمار)، والتقدير: كمثل الحمار الذي يحمل أسفارًا[٣].

وهذا الذي ذكره ابن الأنباري هو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش؛ حيث إنهم يرون أنّه يجوز حذف الموصول الاسمي مع بقاء صلته، وتبعهم في ذلك ابن مالك من الأندلسيين، غير أنّه اشترط في بعض كتبه كون المحذوف

---

(١) ديوانه ص ١٥.

(٢) الجمعة: من الآية (٥).

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٠.

معطوفًا على موصول آخر، ومما استدلّ به هؤلاء قوله تبارك وتعالى: ﴿ وقولوا آمنا بالذي أُنزِلَ إلينا وأُنزِلَ إليكم ﴾[1] وقول حسان

ابن ثابت – رضي الله عنه[2] :

أمَنْ يهجو رسولَ الله منكم ويمدحُه وينصُره سواءُ؟

وقول الآخر[3]:

ما الذي دأبُهُ احتياطٌ وحزمٌ وهواه أطاع يستويان

أي: والذي أنزل، ومن يمدحه، والذي أطاع هواه.[4]

وما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم ينكره البصريون ويقولون إنا لم نجد في كلام العرب اسمًا موصولاً محذوفًا وصلته مبقّاة، ويجعلون مثل هذا حالاً؛ فإن كان الفعل ماضيًا قدّروا معه (قد)[5].

والراجح لدينا من أقوالهم الأول؛ لأنّ الحالية بعيدة في البيتين، وإن كانت ممكنة في الآية الكريمة.

****

(١) العنكبوت: من الآية (٤٦).

(٢) ديوانه ص ٧٦.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله فيما بين يديّ من مصادر ومراجع.

(٤) ينظر مغني اللبيب: ٢ / ٧١٧-٧١٨.

(٥) شرح القصائد العشر ص ٣٢.

القضية السابعة:

هل تعدّ الألف واللام بدلاً من الإضافة في قوله[1]:

كَبِكْرِ المُقَاناةِ البياضِ بصفرةٍ غذاها نميرُ الماءِ غيرَ المحلّلِ[2]

وما هي الأوجه الإعرابية الجائزة في كلمة (البياض) ؟

حُكِيَ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب[3] أنه أجاز في (البياض) في البيت السابق ثلاثة أوجه إعرابية وهي: الخفض والنصب والرفع، وذكر أنّ من خفض أضاف المقاناة إليه وأنه صلح الجمع بين الألف واللام والإضافة ؛ لأنّ الألف واللام معناهما الانفصال، ويكون التقدير على هذا الوجه: كبكر المقاناة البياض قُونَى بصفرة[4].

---

(١) ديوانه ص ٤١ (طبعة دار المعرفة)، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٣٠. والبيت في طبعة دار المعارف ص ١٦ برواية: كبكر مقاناة البياض.

(٢) المعنى أنّه يصف أنّ بياضها تخالطه صفرة، وليست بخالصة البياض، فجمع في البيت معنيين: أحدهما أنها ليست بخالصة البياض، والمعنى الآخر أنّها حسنةُ الغذاء ؛ قاله التبريزي في شرح القصائد العشر ص٦٥.

(٣) حكاه عنه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٣.

(٤) وأشار ثعلب إلى أنّه لا يجوز لمن خفض البياض بالإضافة أن يجعل الباء صلة المقاناة لأنّ المقاناة في مذهب الأسماء فلا يجوز أن توصل بالباء، وأنّه خطأ في قول الكسائي

وأمّا من نصب نصب على التفسير، كما تقول: مررتُ بالرجل الحسنِ وجهًا. وهذا اختيار ابن الأنباري الكوفي المذهب أخذه عن شيخه ثعلب، ولكن أبا جعفر النحاس يخالفهما ؛ فيرى أنّ نصب (البياض) على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله – أي المفعول الثاني – واسم ما لم يسمّ فاعله مضمر والتقدير: كبكر البيض الذي قوني هو البياضَ، كما تقول: مررتُ بالمعطَى الدرهمَ[1]. ويخالفه في الرأي أيضًا في توجيه الجرّ ؛ فيرى أنّ حمل الجرّ في (البياض) على الإضافة على تشبيهه بـ«الحسن الوجهِ» بعيد ؛ لأنّه مشبّه بما ليس من بابه مع أنّهم قد أجازوا: بالمعطَى الدرهمِ[2]. ومن رفع جعل الألف واللام بدلاً من الهاء، ورفعه بفعل مضمر، ويكون التقدير: كبكر المقاناة قُونَى بياضها بصفرةٍ.

والفرّاء: مررتُ برجلٍ وجيهِ الأبِ في الناس ؛ لأنّ وجيهًا في مذهب الأسماء، فلا يجوز أن يوصل بـ (في)، وكذلك: مررت برجلٍ راغبِ الأبِ فيك " خطأ ؛ لأنّ راغبًا في مذهب الأسماء. حكاه ابن الأنباري في: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٣.

(١) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٥٥، وينظر كذلك شرح القصائد العشر ص ٦٤.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٥٥، وينظر كذلك شرح القصائد العشر ص ٦٥.

والذي يهمّنا من هذه الأوجه هاهنا هو الرفع؛لأنّ توجيهه يتعلّق برأس المسألة التي نبحثها في هذه السطور.

فمن الأقوال التي قيلت في توجيه رفع (البياض) ما حكاه أبو بكر عن ثعلب، وما حكاه النحاس عن ابن كيسان [١]، أنّ الألف واللام فيها تأتي بدلاً من الإضافة ؛والمعنى:بياضها. وهذا ما أكّده ابن الأنباري حين قال: « والألف واللام تكون بدلاً من الإضافة ؛ لأنهما جميعًا دليلان من دلائل الأسماء ؛ قال الله – عزّ وجل– ﴿ونهَى النَّفْسَ عن الهوَى﴾ [٢]. معناها: عن هواها ؛فأقام الألف واللام مقام الإضافة، وقال: ﴿يُصْهَرُ به ما في بطونهم والجلود﴾ [٣]. أراد: وجلودهم، وقال النابغة [٤]:

لهم شيمةٌ لم يعطِها اللهُ غيرَهم … من الناسِ، والأحلامُ غيرُ عوازبِ

معناه: وأحلامهم. وقال الشمّاخ [٥]:

فلما شراها فاضتْ العينُ عبرةً … وفي الصَّدر حُزّازٌ من اللوم حامزُ

أراد: في صدره.

---

(١) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٥٥.

(٢) النازعات: من الآية (٤٠).

(٣) الحج: من الآية (٢٠).

(٤) ديوانه، ص ١٢.

(٥) ديوانه ص ١٧٧.

وقال الآخر[١]:

ولكن نرى أقدامنا في نعالكم وآنُفُنا بين اللّحَى والحواجبِ

معناه: بين لحاكم وحواجبكم، وقال الفرزدق:

فلو سُئلَتْ عنّي النوارُ ورهطُها إذا أحدٌ لم تنطق الشفتانِ

أراد: شفتاه»[٢].

وهذا ما حكاه النحاس عن بعضهم غير مقتنع به ناسبًا إيّاه إلى الكوفيين، وذلك في قوله: «وأحسب هذا مقيسًا على قول الكوفيين؛ لأنهم يجيزون: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ؛ يقدّرونه بـ:مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُه، ثمّ يقيمون الألف واللام مقام الهاء»[٣]

وأشار النحاس إلى أنه سمع أبا إسحاق الزجاج ينكر هذا القول المنسوب إلى الكوفيين ويزعم أنه خطأ ويقول: لأنّك لو قلت مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ، لم يَعُدْ على الرجل من نعته شيء، وأما قولهم إنّ الألف واللام بمنزلة الهاء فخطأ، لأنه لو كان هذا هكذا لجاز: زيدٌ الأب منطلقٌ. يريد: زيدٌ أبوه منطلق، فأمّا قول الله – عزّ وجلّ-: ﴿ فإنّ الجنة هي المأوى ﴾. فالمعنى – والله

(١) لم أقف على قائله فيما بين يدي من مصادر.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٩٣ – ٩٤.

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات، ص ١٥٥.

أعلم – هي المأوى له، وكذلك التقدير في البواقي، ثمّ حذف شبه الجملـة لعلـم السامع [١].

****

(١) المصدر السابق، ص ١٥٥ – ١٥٦.

القضية الثامنة:

خلافهم في علّة نصب (صبابةً) في قوله:

ففاضت دموع العينِ مني صبابةً على النحر حتى بلّ دمعيَ مِحملي [١]

اختلف النحويون في علة نصب (صبابة) في البيت المذكور ؛ فذهب ابن الأنباري إلى أنّها منصوبة على المفعول له ؛ على نحو: زرتك ابتغاءَ بِرِّك، أي: لأجل برّك، وقول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ من الصواعق حذرَ الموتِ ﴾ [٢] ؛ أي: لأجل حذر الموت [٣]. ومذهب أبي جعفر النحاس أنّ نصب (صبابة) على أنها مصدر في موضع الحال كما تقول: جاء زيدٌ مَشيًا أي: ماشيًا، ونحوه قوله عزّ وجلّ: ﴿ قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غَورًا ﴾ [٤]، أي: غائرًا. وأجاز أبو جعفر أن تكون منصوبة على المفعول لأجله – كما هو مذهب ابن الأنباري – وهو الأرجح تبعًا للمعنى، ومثّل له بـ: جئتُك ابتغاءَ العلم، أي: من أجل ابتغاء العلم. واحتجّ بما أنشده سيبويه وهو قول حاتم الطائي [٥]:

---

(١) الديوان ص ٩ (دار المعارف).

(٢) البقرة: من الآية (١٩).

(٣) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٤.

(٤) الملك: من الآية ٣٠.

(٥) ديوانه ص ١٠٨، وينظر الكتاب: ١ / ٣٦٨، ٣ / ١٢٦.

وأغفر عوراء الكريم ادّخارَه   وأعرض عن شتم الكريم تكرُّمًا

أي: من أجل ادخاره[1].

(١) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٠٨.

القضية التاسعة:

كلمة (يوم) بين الإعراب والبناء في قوله: ويوم عقرتُ

كلمة (يوم) في بيت امرئ القيس[١]:

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيتي   فيا عجبًا من رحلها المتحمَّلِ

مختلف فيها بين النحويين من حيث البناء والإعراب؛ فقال قوم: يوم منصوب بفعل مضمر، والتقدير: وأذكر يومَ عقرتُ[٢]. وقال آخرون إنه مبنيّ على الفتح، وهو في موضع خفض بالعطف على (يوم) الذي يلي (سِيَّما) عند من رواه بالجرّ في قوله[٣]:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ   ولا سِيَّما يومٍ بدارةَ جُلجُلِ

وهو في موضع رفع عند من روى (يوم) بعد (لاسيّما) بالرفع[٤].

---

(١) – ديوانه ص ١١ (دار المعارف) وفي طبعة دار المعرفة ص ٢٦ برواية (من كورها).

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٣، ٦٥. وينظر كذلك: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ١١٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٥.

(٣) ديوانه ص ١٠.

(٤) فمن خفض جعل (ما) زائدة للتوكيد وأضاف، ومن رفع جعل (ما) بمعنى (الذي) وأضمر مبتدأ. والمعنى: ولا سيّما هو يومٌ.

والذين قالوا بالبناء علّلوا ذلك بأنّه قد جُعِل (يوم) و (عقرت) بمنزلة اسم واحد،وأنّ ظروف الزمان تبنى إذا أضيفت إلى الأفعال الماضية [١]، أو أضيفت إلى اسم غير متمكّن، وذلك نحو: أعجبني يوم نجح عمرو، ونحو ما أنشده سيبويه [٢]:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المال ندلَ الثعالبِ [٣]

وكما في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ من خِزْيِ يومَئِذٍ ﴾ في قراءة نافع والكسائي [٤].

وقد أشار ابن الأنباري إلى ما ذكرناه وزيادة، فذكر أنّ (يوم) موضعه رفع على الردّ على اليوم الذي بعد سيّما، إلا أنّه نصب في اللفظ لأنّه مضاف غير محض. واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿ وما أدراك ما يومُ الدين ثمّ ما أدراك ما يومُ

---

(١) ويجوز عند الكوفيين أن تبنى ظروف الزمان مع الفعل المستقبل ولا يجوز ذلك عند البصريين لأنّ المستقبل معرب. قاله النحاس ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص١١٥.

(٢) الكتاب: ١ / ١١٦.

(٣) نسبه البصريّ في الحماسة لأعشى همدان، ينظر: ٢ / ٢٦٣.وهي نسبة العيني وذكر أيضًا أنه يروى للأحوص. ينظر العيني ٣ / ٤٦ . وينظر البيت في الكامل: ١ / ١٨٥ واللسان: ١٤ / ١٧٦.

(٤) وقرأها الباقون بالكسر. ينظر التيسير ص ١٢٥.

الدين يومَ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئًا ﴾[1]. واستشهد كذلك بقول علي بن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه[2] –:

في أيِّ يومَيَّ من الموتِ أفِرّ أيومَ لا يُقدَرُ أم يومَ قُدِرْ[3]

مشيرًا إلى أنّ اليوم الذي بعد الهمزة والذي بعد (أم) في موضع خفض على الردّ على اليومين الأوّلين إلاّ أنّه نصب في اللفظ لأنّ المضاف غير محض، ومثله كلمة (حين) المخفوضة على الموضع المنصوبة على اللفظ في قول النابغة[4]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصّبا وقلتُ: ألَمّا أصحُ والشيبُ وازعُ[5]

والملاحظ أنّ أبا بكر كان يخلط بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب؛ فيطلق ألقاب الإعراب على المبنيات، وهذا مطرد عنده، ويدلك على ذلك أمثلة كثيرة جدًّا ذكرنا طرفًا منها في الفقرة السابقة، ونحن نشير إلى رأيه في هذه القضية، ولا مانع من ذكر مثال واحد لمجرد التمثيل لا الحصر، يقول: « اليوم موضعه

(١) الانفطار: ١٧ – ١٩.

(٢) ديوانه ص ٧٩، وحماسة البحتري ص ٣٧. ونسب في شرح شواهد المغني (٢ / ٦٧٤) للحارث بن منذر الجرمي.

(٣) ينظر الطبري: ٦ / ٨٣.

(٤) ديوانه ص ٧٩.

(٥) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٢ – ٦٣.

رفع على الردّ على اليوم الذي بعد (سيّما)، إلا أنّه نصب على اللفظ ؛ لأنه مضاف غير محض» [١].

والملاحظ أيضًا أن أبا بكر يشير إلى مذهبه الكوفي بوضوح حين يستشهد هاهنا بشواهد بنيت فيها ظروف الزمان مع الفعل المستقبل، وهذا أمر أجازه الكوفيون ومنعه البصريون بحجّة أن المستقبل معرب.

وأشار أبو بكر إلى رواية الخفض « ولاسيما يومٍ»، وعليها تكون « يومَ عقرت» في موضع خفض على النسق على اليوم الأول في «ألا ربّ يومٍ» إلا أنّه نصب – على حدّ اصطلاحه – لأنّ إضافته غير محضة. ونقل عن الفرّاء قوله: لا يجوز أن يكون « يومَ عقرتُ» مردودًا على قوله «ألا ربّ يومٍ» ؛ لأنه مضاف غير محض، وهو معرفة، فلا يجوز لـ ربّ أن تقع على المعارف. وهذا الرأي عنده أقيس من قول من قال إن اليوم هاهنا معرب منصوب بفعل مضمر وقال: «لأنا نضمر إذا لم يمكنا النسق، فإذا أمكننا فليس بنا حاجة إلى الإضمار» [٢].

****

(١) السابق، ص ٦٢.

(٢) المرجع السابق ص ٦٣.

القضية العاشرة:

خلافهم حول إعراب (وقوفًا) في قوله: وقوفًا بها صحبي

اختلف النحويون حول إعراب (وقوفًا) في بيت امرئ القيس التالي[١]:

وقوفًا بها صحبي عليَّ مطيَّهم   يقولون لا تهلك أسًى وتجمَّل

إلى أقوال خلاصتها ما يلي:

القول الأول: أنّ (وقوفًا) منصوب على القطع من الدخول فحومل وتوضح فالمقراة، والتقدير: أعني أو أخصّ أو أذكر ونحوه. وهذا القول حكاه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن أصحابه الكوفيين[٢].

القول الثاني: وهو قول أبي العباس ثعلب: أنّه منصوب على المصدر لـ (قفا)، والتقدير عنده: قفا وقوفًا مثل وقوف صحبي عليَّ مطيَّهم[٣]، كما تقول: زيدٌ شُرْبَ الإبل. تريد: يشرب شربَ الإبلِ[٤].

---

(١) ديوانه ص ٩.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٤.

(٣) ينظر السابق، وينظر كذلك: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ١٠٣.

(٤) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس، ص ١٠٣.

القول الثالث: أنّه منصوب على القطع من الهاء في (نسجتها) كما تقول: مررتُ بها جالسًا أبوها؛ فتنصب (جالسًا) على القطع من الهاء. وهو قول بعض النحويين[١].

القول الرابع: أنه منصوب على الحال مما في (نبك). وهو قول بعض النحويين،والتقدير عندهم:قفا نبك في حال وقوف صحبي عليَّ مطيَّهم[٢]. وهو بعيد.

القول الخامس: أنه منصوب على الحال مما في (يقولون). والتقدير عندهم:يقولون لا تهلك أسًى وتحمّل في حال وقوف صحبي عليَّ مطيَّهم. وهو قول لبعضهم حكاه ابن الأنباريّ وغلّطه ؛ وحجّته أنّ الظاهر في التقدير مؤخّر بعد المكنّي ؛ فالمكنّى الذي في(يقولون) للصحب، فلا يتقدّم المكنّى على الظاهر[٣].

القول السادس:أنه منصوب على الحال،والعامل فيه (قفا)؛قال أبو جعفر النحاس: «قوله (وقوفًا) نصب على الحال، قال أبو جعفر: سمعت أبا إسحاق

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٤،

(٢) ينظر السابق، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس: ١ / ٥.

(٣) ينظر السابق ص ٥٤.

يقول: وغاب عني تحصيل العامل فيه، والذي يجب عندي أن يكون العامل فيه (قفا) كما تقول:وقفت بدارك قائمًا سكانهاُ»[١].

القول السابع: أنّه منصوب على الوقت ؛ كأنه قال: وقت وقوف صحبي كما يقولون: خرجنا خروجكم، أي: خروجنا وقتَ خروجكم، وهو قول لبعض النحويين[٢]. أو يكون التقدير: وقفَ وقت وقوف صحبي، ثمّ حذف، ويكون بمنزلة قولك: رأيته قدومَ الحاج ؛ المعنى: وقت قدوم الحاج. وقال أبو جعفر: «وسمعت أبا إسحاق لا يجيز مثل هذا إلا فيما يعرّف نحو قولك:.قدوم الحاج، وخفوق النجم. ولو قلتَ: لا أكلّمك قيامَ زيدٍ. تريد: وقتَ قيامِ زيدٍ. لم يجز ؛ لأنه لا يعرّف»[٣].

القول الثامن: حكاه ابن الأنباري في قوله: «وقال بعض أهل اللغة: التقدير: بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة الوقوف بها صحبي. فلمّا أسقط الألف واللام نصبه على القطع وهذا يرجع إلى معنى القول الأول الذي حكاه أبو العباس إلا أنّ الفرّاء أنكر قول الذين يقولون القطع ينتصب بسقوط الألف واللام منه، وقال: يلزمهم ألا يأتوا بالقطع مع المكنّى، فلا يقولوا: أنت متكلّمًا

(١) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٠٥.

(٢) ينظر السابق.

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس، ص ١٠٤.

أحسن منك ساكتًا. إذ كانت الألف واللام لا تحسن في متكلّم، لأنّ (أنت) لا ينعت؛ لشهرته وتعريفه» [١].

وأرجح هذه التوجيهات من وجهة نظرنا هو التوجيه الثاني - وهو توجيه ثعلب – لأنه أقرب التوجيهات المذكورة إلى المعنى المراد، ويليه القول الخامس القائل بأنها حال من (يقولون).

---

(١) السابق ص ٥٥.

القضية الحادية عشرة:

خلافهم حول علة نصب (أسًى) في قوله:

يقولون لا تهلك أسًى وتجمّلِ.

اختلف النحويون في علة نصب (أسًى) في قول امرئ القيس التالي [1]:

وقوفًا بها صحبي عليّ مطيّهم يقولون لا تهلك أسًى وتجمّلِ

فذهب البصريون إلى أنّ (أسًى) مصدر وضع موضع الحال، والتقدير: لا تهلك آسيًا ؛ أي: حزينًا. وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على المصدر على أنّ معنى قوله: «لا تهلك أسًى» عندهم: « لا تأسَ أسًى » [2].

ولو حاولنا حصر أقوال العلماء في إعراب المصدر المنكّر - فيما ذكرنا - وكذلك في نحو قولهم: "جاء الأميرُ رَكْضًا"، وكذلك "أقبل زيدٌ سعيًا" وكذلك قولهم: "طلع زيدٌ بغتةً" لأمكننا أن نحصرها في الأقوال التالية:

---

(١) ديوانه ص ٩ (دار المعارف).

(٢) وابن الأنباري يتبنى مذهب الكوفيين هاهنا أيضًا (ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٥) وهو كذلك على طول الخطّ ؛ فهو كوفي المذهب في النحو واللغة، كما يتضح من بحثنا الخاص بملامح الفكر النحوي عنده أعاننا الله تعالى على إتمامه على الوجه المراد له. وينظر في هذا الخلاف شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٨ – ٢٩.

١- **قول سيبويه وجمهور البصريين:** يرى سيبويه وجمهور البصريين أنّ هذا ومثله منصوب على الحال على تأويله بالمشتق،أي: راكضًا وساعيًا. وقد رجّحه جماعة منهم الإمام عبد الله الفاكهي، وحمل الفاكهي عليه قوله عزّ وجلّ: ﴿ ثمّ ادعهنّ يأتينك سَعْيًا ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًّا وعلانيةً ﴾[٢]، وكذلك قوله تعالى:﴿ وادعوه خوفًا وطمعًا ﴾[٣]. وأشار إلى أنّ وقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم، وهو مع كثرته لا يقاس عليه لمجيئه على خلاف الأصل[٤]. وقد نصّ السيوطي على أنّه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره ؛ فلا يقال: جاء زيدٌ بكاءً، ولا ضحك زيد بكاءً. وشذّ المبرد فأجاز القياس عليه[٥].

٢- **قول الكوفيين:** يرى الكوفيون أنّ هذا المصدر مفعول مطلق مبيِّن لنوع عامله، وعامله هو نفس المتقدّم في الكلام[٦].

---

(١) البقرة: من الآية (٢٦٠).

(٢) البقرة: من الآية (٢٧٤).

(٣) الأعراف: من الآية (٥٦).

(٤) ينظر: كشف النقاب للفاكهي، ص ٣٩٥. وينظر كذلك: شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٥٣.

(٥) ينظر الهمع: ٢ / ٢٥٣ (طبعة دار المعرفة - بيروت).

(٦) ينظر المرجع السابق: ١ / ٢٣٨، وينظر كذلك: كشف النقاب ص ٣٩٤.

٣- **قول الأخفش والمبرّد:** يرى الرجلان أنّ هذا المصدر مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه والتقدير عندهما: يركض ركضًا، ويسعى سعيًا. وأمّا الجملة المقدرة (يركض) و(يسعى) - ونحوهما - في محلّ نصب على الحالية. وجنح إلى هذا الرأي الحريري في ملحة الإعراب(١).

٤- **قول أبي علي الفارسي:** يرى الفارسي أنّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالاً، والتقدير: جاء الأمير راكضًا ركضًا(٢)

٥- **قول خامس لبعض النحويين:** يرى بعضهم أنّ المصدر المذكور حال على حذف مضاف،أي: ذا رَكْضٍ، وذا سَعْي، وهلمّ جرّا(٣).

٦- **قول سادس لبعضهم:** يرى بعض النحويين أنّ المصدر المذكور أصله مضاف إليه، والمضاف محذوف، وهو مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدّم في الكلام، والتقدير في: جاء الأمير مجيءَ رَكْضٍ(٤).

---

(١) ينظر كشف النقاب ص ٣٩٤، وينظر كذلك: الهمع ١ / ٢٣٨.

(٢) ينظر الهمع: ١ / ٢٣٨، وينظر كذلك: كشف النقاب ص ٢٩٥.

(٣) ينظر المصدرين السابقين.

(٤) بنظر المصدرين السابقين.

القضية الثانية عشرة:

خلافهم حول معنى (عن) في قوله: عن تفضّلِ

اختلف أهل اللغة في دلالة (عن) في قوله[١]:

ويُضحي فتيتُ المسك فوق فراشها   نؤومَ الضحى لم تنتطق عن تفضُّلِ

فذهب بعضهم إلى أنّها بمعنى (بَعْد)، والمعنى في البيت: بَعْد تفضُّل). وهو مذهب يعقوب - واختاره ابن الأنباري - وهو عنده كقولك: ما عَرِق فلانٌ عن الحمّى، أي: ما عرق بعد الحمى، وأنشد للأعشى[٢]:

ولقد شُبّتِ الحروبُ فما غُـــمِّرْتَ فيها إذ قلَّصَتْ عن حَيالِ

والمعنى عنده: بعد حيال. وأنشد كذلك قول الشاعر[٣]:

قَرِّبا مربِطَ النعامة منّي   لَقِحتْ حربُ وائلٍ عن حيالِ

وأنشد للعجّاج[٤]:

---

(١) ديوانه ص ١٧ (دار المعارف)، ص ٤٤ (دار المعرفة).

(٢) ديوانه ص ١٦٧.

(٣) للحارث بن عباد في الأزهية ص ٢٨٠، وخزانة الأدب: ١/ ٤٧٢، ٤٧٣، وسمط اللآلي ص ٧٥٧، واللسان (قلص): ٧/ ٨٢، و(نعم) ١٢/ ٥٨٩، و (عنن): ١٣/ ٢٩٥.

(٤) ديوانه ص ٢٤١. ونسب لبكير بن عبد الربعي في شرح شواهد المغني: ١/ ٤٣٣.

ومنهلٍ ورَدْتُهُ عن منهلِ

أي: بعد منهل [(١)].

وهذا الرأي استحسنه النحاس بقوله: « وهذا قول حسن ؛ لأنّ (عن) تقارب (بَعدَ) في المعنى، ألا ترى أنّ قولك: أخذتُ العلم عن زيد، إنّما معناه جاز إليَّ، ورميتُ عن القرطاس ؛ يؤوَّل معناه إلى معنى (بعد)، وعلى هذا قوله ـ عزَّ وجلَّ: ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ [(٢)] . معناه – والله أعلم – بعدما أمروا [(٣)]. فأمّا قول أبي عبيدة: أنّ (عن) ها هنا زائدة، والمعنى: فليحذر الذين يخالفون أمره، فهذا ليس عند الحذّاق بشيء، قال سيبويه: نُبِّئتُ عن زيدٍ، ونُبِّئتُ زيدًا، فليست (عن) ها هنا بمنزلة الباء في ﴿ كفى بالله ﴾ [(٤)] ؛ لأنّ (عن) و (على) لا يفعل بهما ذلك، ولا بمِن في الواجب. ومعنى كلام سيبويه أنّ (عن وعلى) لا تزادان البتة» [(٥)].

****

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨٩.

(٢) النور: من الآية (٦٣).

(٣) وقيل إنّ الفعل (يخالف) ضمِّن معنى فعل لازم وهو (يخرج) ؛والمعنى– والله أعلم– فليحذر الذين يخرجون عن أمره.

(٤) الإسراء: من الآية ٩٦.

(٥) شرح القصائد التسع المشهورات: ١ /

القضية الثالثة عشرة:

خلافهم حول كاف التشبيه في المعلقة بين الحرفية والاسمية

أودّ بدايةً – وقبل أن أتعرض لموقف علمائنا من طبيعة كاف التشبيه في أبيات المعلّقة – أن أجمل القول حول موقفهم بصفة عامة من هذه القضية، وسيكون حديثي منصبًّا على كاف التشبيه دون غيرها من أنواع الكافات الأخرى.

اختلفت كلمة النحويين حول طبيعة كاف التشبيه في قولهم « أنت كزيدٍ» ونحوه بين الحرفية والاسمية: فسيبويه [1] والمبرّد وجمهور البصريين – وتابعهم في ذلك ابن عصفور – يرون أنّ هذه الكاف حرف جرّ يتعلّق بالكون المطلق كسائر حروف الجرّ [2]، مستدلين بأنّها تأتي زائدة والأسماء لا تقع موقع الزوائد، وإنّما الذي يزاد الحروف [3]، وبأنه يقال: «جاءني الذي كزيد» ؛

---

(١) جعلها كالباء الجارّة، ثمّ قال: «... إلا أنّ ناسًا من العرب إذا اضطرّوا جعلوه بمنزلة (مثل) قال الراجز: فصيّروا مثل كعصفٍ مأكول، وقال خطام المجاشعي: وصاليات ككما يؤثفين» الكتاب: ١ / ٤٠٨ – ٤٠٩. وينظر المقتضب: ٤ / ١٤٠، وشرح الكافية للرضي: ٢ / ٣٤٣.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ٢٧٢ – ٢٧٣، وجواهر الأدب ١٤٠.

(٣) ومما يخرج على زيادة الكاف عند الجمهور قوله - عز وجل- {ليس كمثله شيء} [الشورى ١١] فالكاف زائدة ؛ لأنّه لم يثبت له مثل تبارك وتعالى عن ذلك. والمعنى: ليس مثلَه شيءٌ.

فيوصل الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام، كما يوصل عادةً بالجار والمجرور في نحو: جاءني الذي في القاعة. فلو قدّرت الكاف بمعنى (مثل) لكان المعنى: جاءني الذي مثل زيد، ولم يصحّ مثله إلّا على حذف صدر جملة الصلة ؛ أي على تقدير: جاءني الذي هو مثل زيد. وعندهم أنّ حذف صدر صلة غير (أيّ) من غير طول قبيح [(١)]، وقيل غير جائز [(٢)].

(الكتاب ١/ ٢٠٣، المقتضب ١/ ١٤١، ٣٥٠، معاني الحروف ٥٠، وسر الصناعة ١/ ٢٩٦، شرح الجمل ١/ ٤٧٩، الجنى الداني٩٠، مغني اللبيب ٢١٨، التصريح ١/ ٢٥٢، شرح الأشموني ٢/ ٢٥، خزانة الأدب ٤ / ٢٧٠) وقول حميد الأرقط: فصبروا مثل كعصف مأكول. أي: فصبروا مثل عصف مأكول ؛ لأنها حرف، ولا تقدّر زيادة (مثل) لأنها اسم والأسماء لا تكون لغوًا (ينظر معاني الحروف ٥٠) وكذا قول رؤية بن العجاج:

لواحق الأقران فيها كالمَقَقْ

أي: فيها مَقَق.

(١) ينظر جواهر الأدب ص ١٣٩، والجنى الداني، ص ٧٨.،، وينظر كذلك: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج، الحندود، ص ١١٦٥.

(٢) وأشار ابن هشام إلى أن الحذف هاهنا قليل ؛ يقول في أوضح المسالك: ١ / ١٦٨: ((ولا يكثر الحذف في صلة غير (أيّ) إلا إن طالت الصلة، وشذّت قراءة بعضهم (تمامًا على الذي أحسنُ) وقوله: من يعن بالحمد لم ينطق بما سَفَهٌ. والكوفيون يقيسون ذلك)).

ويرى سيبويه أنها لا تكون اسمًا إلا في ضرورة الشعر ؛ يقول: « إلا أن ناسًا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوه بمنزلة (مثل)» [١]. وتابعه في ذلك بعض النحاة منهم الزمخشري الذي أشار إلى أنّها ربما جاءت اسمًا في الشعر وذلك إذا سبقت بحرف جرّ، كما في نحو قول العجاج:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جَمّ يضحكن عنْ كالبرَدِ المنهَمّ [٢]

وذهب أبو الحسن الأخفش وابن السرّاج [٣] وابن الأنباري والجزولي إلى أنها اسم [٤] وأنها جارة مرادفة لـ (مثل) وأنها لا تتعلق بشيء لا ظاهر ولا مقدّر [٥]. وهذا ما حكاه المالقي عن ابن مضاء القرطبي [٦].

ويرى بعضهم أنّ هذه الكاف تكون حرفًا من الحروف الجارّة وتكون اسمًا بمعنى (مثل) وهي جارّة لما بعدها [٧].

(١) الكتاب: ١ / ٤٠٨.

(٢) ملحقات ديوانه ص ٢ / ٣٢٨. وينظر: شرح المفصّل: ٨ / ٤٢.

(٣) الأصول: ١ / ٤٣٧ – ٤٣٩.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي: ٤ / ٣٣٦.

(٥) ينظر جواهر الأدب ص ١٤٠. و ينظر كذلك: همع الهوامع: ٢ / ٣٦٤.

(٦) ينظر: الجنى الداني، ص ٧٩.

(٧) ينظر: شرح ابن يعيش: ٨ / ٤٢.

وفي التصريح أن الكاف لفظة مشتركة بين الاسمية والحرفية وأن اسميتها جائزة في النثر والشعر معًا وإن كان الأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر، مستدلاً بقول العجاج السابق، لدخول (عن) ؛ لأنّ حروف الجر مختصّة بالدخول على الأسماء [١]. وأشار الرضي إلى أنّ اسميتها متعيِّنة إذا انجرّت كما في بيت العجّاج السابق [٢].

وحكى لنا المالقي خلافًا بين النحويين فقال:«على أنَّ النحويين قد اختلفوا في هذه الكاف ؛ فذهب بعضهم إلى أنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسم واحتج لذلك بأنها على حرف واحد وذلك شأن الحروف كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها،وذهب بعضهم إلى أنّها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف واحتجّ لذلك بأنها في معنى (مثل) وما معناه اسم فهو اسم وبأنها تكون فاعلة في نحو قول الشاعر [٣]:

أتنتهون ولن يَنْهى ذَوي شططٍ كالطعنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

وقول الآخر [٤]:

وإنّك لم يفخر عليك كفاخرٍ ضعيفٍ ولم يغلبك مثلُ مُغَلَّبِ

---

(١) ينظر التصريح: ٢ / ١٨.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي: ٤ / ٣٣٦.

(٣) وهو الأعشى: ديوانه، ص ١٤٩ برواية: هل تنتهون.

(٤) - وهو امرؤ القيس: ديوانه ص ٤٤ (دار المعارف).

ومجرورة في نحو قول الشاعر [١]:

ورحنا بكابنِ الماء يُجْنَبُ وَسْطَنا　　　تُصَوَّبُ فيه العينُ طورًا وترتقي

وقول الآخر [٢]:

وَزَعْتُ بكالهراوةِ أعوجيٍّ　　　إذا جَرَتِ الرياحُ جرى وِثابا

لأن الفاعلية لا تكون إلا في الأسماء، ولا تُجرُّ إلا الأسماء».

والصحيح عند المالقي أنها حرف إلا إذا قام الدليل القطعي على الاسمية من كونها فاعلة لا غير أو مجرورة لا غير كما في الأبيات المذكورة و غيرها من الشواهد التي ذكرها في كتابه[٣]. وعنده أنّ نحو قولك:«زيدٌ كعمرو» تحمل على الحرفية وتكون جارة وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفًا، أحلا محلّه عاملاً فيهما كسائر حروف الجر مع ما بعدها بعد المبتدآت والتقدير: زيد كائن كعمرو [٤].

طبيعة هذه الكاف عند شرّاح المعلّقة:

تكررت كاف التشبيه في معلقة امرئ القيس في عدد من الأبيات وهي عند أبي بكر ابن الأنباري اسم أبدًا، ومعناها (مِثْل) ولها موضعها من الإعراب

---

(١) امرؤ القيس: ديوانه ص ١٧٦ (دار المعارف).

(٢) ينظر: أدب الكاتب ٣٩٣، والمقرب ١/ ١٩٦.

(٣) ينظر: رصف المباني ص ٢٧٤.

(٤) ينظر السابق ص ٢٧٥.

بحسب ما يقتضيه السياق ؛ فهي اسم في موضع رفع في قوله: (كالسجنجلِ) – في البيت التالي [(١)]:

مُهَفهفةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضةٍ ترائبُها مصقولةٌ كالسجنجلِ

على أنّها نعت لـ (مصقولة)، والتقدير عنده: ترائبها مصقولة مثلُ السجنجل[(٢)].

ووافقه النحاس وزاد عليه قوله: «ويجوز أن تكون في موضع نصب على أن يكون نعتًا لمصدر محذوف كأنه قال: مصقولة صقلاً كالسجنجل» [(٣)].

وهي في موضع خفض على النعت لـ(جيد) في قوله [(٤)]:

وجيدٍ كجيدِ الرِّئم ليس بفاحشٍ إذا هي نصَّتْهُ ولا بمُعطَّلِ

والتقدير: وجيدٍ مثلِ جيدِ الرئمِ [(٥)].

وكذلك هي في موضع خفض على النعت للأثيث في قوله [(٦)]:

وفرعٍ يُغشِّي المتنَ أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كَقِنوِ النخلةِ المتعثكِلِ

---

(١) ديوانه، ص ١٥ (دار المعارف).

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٨٤.

(٣) شرح القصائد التسعَ المشهورات ص ١٤١، وكلام النحاس هنا نقله التبريزي برمّته في كتابه شرح القصائد العشر ص ٥٦.

(٤) ديوانه، ص ١٦ دار المعارف .

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٨٦.

(٦) ديوانه، ص ١٦ (دار المعارف).

والتقدير: أثيثٍ مثلِ قِنوِ النخلة[١].

وهي كذلك اسم في موضع خفض على النعت لـ (شحم) في قوله[٢]:

فظلّ العـذارى يرتمين بلحمها وشحمٍ كهدّاب الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ

وتابعه في ذلك الخطيب التبريزي[٣].

وكذلك في كلمتي (الجديل – أنبوب) في قوله[٤]:

وكَشْحٍ لطيفٍ كالجديل مُخَصَّر وساقٍ كأنبوبِ السَّقِيّ المُذَلَّلِ

وهي كذلك في قوله[٥]:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَه عليَّ بأنواع الهمـومِ ليبتلي

وهي اسم في موضع نصب في قوله: (فادبَرْنَ كالجزع) في الشاهد التالي[٦]:

فَأَدْبَرْنَ كَالجزع المُفَصَّلِ بينه بِجيدٍ مُعَمٍّ في العشيرةِ مُخْوَلِ

والتقدير: فأدبرن مثلَ الجزع[٧]. أو على أنـه نعـت لـمصدر محـذوف والتقـدير: فأدبرن إدبارًا مثلَ الجَزع[٨].

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٨٧.

(٢) ديوانه ص ١١ (دار المعارف)، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٦٣.

(٣) ينظر شرح القصائد العشر ص ٤٠.

(٤) ديوانه ص ١٧ (دار المعارف)، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨٨

(٥) ديوانه ص ١٨ (دار المعارف).

(٦) الديوان ص ٢٢ (دار المعارف).

(٧) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١١٢.

(٨) وهو قول النحـاس ذكـره في شرح القـصائد التـسع المـشهورات ص ١٨٠. ونقلـه التبريزي في شرح القصائد العشر ص ٨٠.

وذهب النحاس إلى أنّها في قوله: ((كدأبِكَ من أمّ الحويرث قبلها)) في موضع نصب على أنها نعت لمصدر محذوف، والتقدير: قفا نبكِ بكاءً مثلَ عادتك. ومع ذلك فهي عنده متعلّقة بقوله: (قفا نبكِ). وأجاز أيضًا أن تكون متعلقة بقوله: (شفائي) في البيت الذي قبله، ويكون المعنى: كعادتك في أن تشتفي من أمّ الحويرث [1]. وهذا ما نقله الخطيب التبريزي في شرحه على المعلقة[2].

والرأي عندي أنها في أبيات المعلقة تحتمل الأمرين ؛ تحتمل الاسمية – كما هو مذهب ابن الأنباري والنحاس والتبريزي – وتحتمل الحرفية كما هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

•••••••••••••••

(١) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات، ص ١٠٦ – ١٠٧.

(٢) ينظر شرح القصائد العشر، ص ٣١.

القضية الرابعة عشرة:

القول في تنوين المضاف المفصول بينه وبين المضاف إليه في قوله:

تَصُدُّ وتُبْدي عن أَسيلٍ وتتقي   بناظرةٍ من وَحْشِ وَجرَةَ مُطفِلِ [١]

نقل ابو جعفر النحاس عن ابن كيسان أنّ التقدير في قول امرئ القيس: وتتقي بناظرةٍ من وحش وجرةَ مُطْفِلِ: وتتقي بناظرةِ مُطْفِلٍ ، وكأنّه قال: بناظرةِ مطفِلٍ من وحشِ وجرةَ. ثمّ غلط فجاء بالتنوين، كما قال عبد الله ابن قيس الرقيات [٢]:

رحم الله أعظمًا دفنوها   بسجستانَ طَلحةَ الطلحات

فتقديره: رحم الله أعظمَ طلحة، فغلط فنون، ثمّ أعرب (طلحة) بإعراب (أعظم) [٣].

وعلّق النحاس فقال: «والأجود، إذا فُرِّق بين المضاف والمضاف إليه ألاّ ينوّن، كما قال ذو الرمّة [٤]:

---

(١) الديوان ص ١٦ (دار المعارف).

(٢) ديوانه ص ٢٠ (دار المعارف). وينظر الخزانة: ٣ / ٣٩٢.

(٣) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٤١ – ١٤٢.

(٤) ديوانه ص٧٦. وينظر الكتاب: ١ / ١٧٩، ٢ / ١٦٦، ٢٨٠، والخصائص: ٢ / ٤٠٤، والخزانة: ٢ / ١١٩، ١٠٨٤، ٤١٣، ٤١٩، ولسان العرب: ٧ / ٢٤٤.

كأنّ أصواتَ، مِن إيغالِهن بنا، أواخرِ المَيسِ أصواتُ الفراريجِ

كأنّه قال: كأنّ أصواتَ أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريج [1].

وعلى ما حكاه ابن النحاس عن ابن كيسان فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارّ والمجرور، كما في قول عمرو بن قميئة [2]:

لمّا رأتْ ساتيدَ ما استعبرتْ لله دَرُّ – اليومَ – مَنْ لامها [3]

وقول أبي حيّة النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ [4]

وقول امرأة من العرب ؛ قيل هي دُرنا بنت عبعبة الجَحْدَرية، وقيل هي عَمْرَة الجُشَمِيّة [5]:

---

(١) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٤٢- ١٤٣.

(٢) ديوانه ص ١٨٢.

(٣) انشده سيبويه في كتابه: ١ / ١٧٨، والزمخشري في مفصّله رقم ٩٩، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ص ٣٥٢، والبغدادي في خزانة الأدب: ٢ / ٢٤٧.

(٤) لأبي حيّة النميري كما في الإنصاف ص ٣٥٣. والبيت من شواهد سيبويه: ١ / ١٧٩، والخصائص: ٢ / ٤٠٥ والدرر: ٥ / ٤٥، والتصريح: ٢ / ٥٩، وخزانة الأدب: ٤ / ٢١٩.

(٥) هي عند سيبويه والزمخشري وابن يعيش دُرنا بنت عبعبة، وهي عند أبي تمام في ديوان الحماسة عَمرة الخثعمية، وروى التبريزي عن أبي رياش أن الصواب أنها دُرما بنت عبعبة الجَحدرية ينظر البيت في: الكتاب: ١ / ١٨٠، والخصائص: ٢ / ٤٠٥،

هما أخوا في الحربِ مَن لا أخا له   إذا خاف يومًا نبوةً فدَعاهما

والفصل بينهما بشبه الجملة متّفق على جوازه بين البصريين والكوفيين ؛ حيث إنه يتوسّع في الظرف والجار والمجرور مالا يتوسّع في غيرهما، كما هو متعارف عليه بين النحويين واللغويين.

وأشار التبريزي إلى أنّ في البيت تقديرًا أحسن من التقدير السابق، وهو أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويكون التقدير: بناظرةٍ من وحشٍ وجرةَ ناظرةِ مطفلٍ، فحذف (ناظرة) وأقام (مطفل) مقامه، ومثله في ذلك «طلحة الطلحات» والتقدير: أعظُمَ طلحةِ الطلحات» ؛ فحذفَ (أعظُم) وأقام (طلحة) مقامها [(١)].

وفي البيت تقدير آخر، وهو لابن الأنباري ؛ حيث يرى أنّ مُطفلاً نعتٌ لناظرة [(٢)].

والمفصل رقم ١٠٠، وشرح ابن يعيش: ٣ / ٢١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣.

(١) شرح القصائد العشر ص ٥٨.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨٥. والفرّاء يرى أنّه قال (مطفل) ولم يقل (مطفلة) لأنه وصف لا يكون إلا للنساء ؛ على حدّ قولهم: امرأة حائض. ولكنه على مذهب سيبويه على النسب ؛ كأنّه قال: امرأة ذات أطفال (ينظر الكتاب ٢/ ٩١). والذي يترجّح لدى المتأخرين قول سيبويه مستدلين بجواز أن يقال: مطفلة ؛ إذا أردت أن تأتي به على حد قولهم: أطفلتْ، فهي مطفلة. وكذلك بتأنيث

القضية الخامسة عشرة:

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

ذكر أبو جعفر النحاس أنّه قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في قوله[1]:

إذا التفتت نحوي تضوَّعَ ريحها نسيمَ الصَّبا جاءت بريّا القرنفلِ

والتقدير: مثلَ نسيمِ الصبا [2]. وكذلك في قوله[3]:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ

وعلّق على البيت الثاني بقوله: «وقوله: قيد الأوابد. تقديره في العربية: ذي قيدِ الأوابد، ثمّ حذف (ذي). والمعنى: أنّ هذا الفرس من سرعته يلحق الأوابد، فيصير لها بمنزلة القيد. وهذا كلام جيّد بليغ لم يسبقه إليه أحد» [4].

وفي قول امرئ القيس:

(مرضع) بالهاء في قول الحق – تبارك وتعالى في سورة الحج [الآية: ٢]: {يوم ترونها تذهل كلّ مرضعة عما أرضعت} ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ١ / ١٤٣.

(١) ديوانه ص ١٥ (دار المعارف).

(٢) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٠٧.

(٣) الديوان ص ١٩ (دار المعارف).

(٤) المصدر السابق ص ١٦٥.

تَصُدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتقي بناظرةٍ من وحشِ وجرةَ مُطْفِلِ

رجّح أن يكون على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: بناظرةٍ من وحشِ وجرةَ ناظرةِ مُطْفِلِ. حيث حذف (ناظرة) وأقام (مطفل) مقامها. ومثله: « طلحة الطلحات» كأنّه قال: أعظم طلحة الطلحات، ثم حذف (أعظم) وأقام (طلحة) مقامه[1].

وأشار الزوزني إلى تقدير آخر في قول امرئ القيس «بناظرةٍ من وحشِ وجرةَ» ؛ حيث أشار إلى أنّ التقدير: من نواظر وحش ؛ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[2].

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو أحد الأوجه المحتملة في توجيه الشواهد السابقة، كما أشرنا إلى ذلك في موضعه من هذا البحث، وقد أجازه النحويون بشرطين اثنين أولهما أن يقوم دليل يدلّ على المحذوف لئلا يقع اللبس، والثاني أن يكون المضاف إليه مفردًا لا جملة لأنه لو كان جملة لم يستدلّ على المحذوف ولم تصحّ إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف. وعند حذف المضاف يغلب أن يخلفه المضاف إليه في إعرابه كما في نحو قولنا: سمعتُ الأميرَ. وأنت تريد: سمعت صوتَه ودرَّستُ القاعةَ، وأنت تريد طلابها. وكما في الشواهد المذكورة وغيرها مما لم يذكر ها هنا خشية الإطالة.

---

(١) المصدر السابق ١٤٣.

(٢) ينظر شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٣٢.

وقد يبقى المضاف إليه على جرّه «وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه، كقولهم: ما مثلُ عبدِ الله ولا أخيه يقولان ذلك ؛ أي: ولا مثلُ أخيه، بدليل قولهم (يقولان) بالتثنية، وقوله [١]:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأ ونارٍ توقد بالليل نارًا

أي: وكلَّ نارٍ ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين» [٢].

ومنه كذلك قول امرئ القيس [٣]:

وظلّ طهاةُ اللحم من بين منضجٍ صفيف شواءٍ أو قديرٍ معجّلِ

على تقدير: «أو طابخِ قديرٍ» [٤].

ومنْ غير الغالب قراءة ابن جمّاز ﴿ والله يريد الآخرةِ ﴾ [٥]، والمعنى – والله أعلم – والله يريد عملَ الآخرةِ ؛ فإنّ المضاف ليس معطوفًا بل المعطوف جملة فيها المضاف [٦].

---

(١) هو أبو دؤاد ؛ ديوانه ص ٣٥٣، ولعديّ بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩.

(٢) أوضح المسالك: ٣ / ١٦٩ – ١٧٠.

(٣) ديوان امرئ القيس ص ٢٢ (دار المعارف).

(٤) ينظر الخزانة: ٣ / ٣٥١.

(٥) سورة (الأنفال): من الآية (٦٧).وينظر القراءة في المحتسب (١ / ٢٨١).

(٦) ينظر أوضح المسالك: ٣ / ١٧١.

ونقل البغدادي عن أبي علي في التذكرة أنّ قيد الأوابد: صفة، وهو مصدر؛ كأنّه قال: يقيِّد الأوابد، ثمّ استعمل المصدر بحذف الزيادة فوصف به [(١)].

وقد عقد سيبويه باباً في كتابه لهذه القضية – أعني حذف المضاف – وجعله من قبيل الاتساع في اللغة أو الإيجاز لعلم المخاطب به، وأورد له عددًا من الشواهد القرآنية [(٢)]

وتوسّع بعض النحويين في هذا الباب وعلى رأسهم أبو الفتح عثمان بن جني الذي أشار في كتابه الخصائص [(٣)] إلى أنّ في القرآن الكريم زهاء ألف موضع، وكذلك أبو الحسن الأخفش الذي أشار في معانيه إلى أنّ هذا الموضع كثير في القرآن الكريم [(٤)].

•••••••••••••••

(١) ينظر الخزانة: ٣ / ١٥٨.

(٢) ينظر الكتاب: ١ / ٢١٢.

(٣) ١ / ١٩٢.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش: ١ / ٤٨، ١٥٦، ١٧١، ٢٦٦، ٢ / ٣٠٩، ٣١٥، ٣٤٥، ٣٦٢، ٣ / ٣٩٧، ٣٣٩.

القضية السادسة عشرة:

خلافهم حول علة خفض كلمة (مُزَمَّلِ) في قوله:

كَأَنَّ أَبَانًا فِي أَفَانِينِ وَدْقِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ [1]

من القواعد المتعارف عليها بين كثير من النحويين أنّ الشيء قد يعطى حكم ما يجاوره في الإعراب وإن كان المعنى على خلاف ذلك، كما في كلمة (مُزَمَّلِ) الواردة في البيت السابق. ونقل السيوطي عن أبي علي الفارسي مقولته الشهيرة: "قد يُؤخَذ الجار بحكم الجارِ" [2].

وقد اختلف النحويون حول علّة خفض كلمة (مُزَمَّلِ) في البيت المذكور إلى أقوال خلاصتها ما يلي:

القول الأوّل: يرى أصحابه أنّها مخفوضة على المجاورة لـ (بِجاد) مع أنّها في الحقيقة نعتٌ لـ(كبير) المرفوع على الخبرية للناسخ المتقدّم في صدر البيت (كأنّ).

وهو رأي جمهور النحويين ؛ لأنّهم يقولون إنها في المعنى نعت لـ (كبير) المرفوع، ولا يمكن أن تكون نعتًا لـ (بجاد)، لعدم استقامة المعنى ؛ حيث إنّ امرأ القيس شبّه جبل (أبان) – وفي رواية أخرى للبيت جبل (ثَبِير) – وقد

---

(١) ديوان امرئ القيس ص ٢٥ (دار المعارف).

(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ١٨٨.

غطّاه الماء والغُثاء الذي أحاط به إلاّ رأسَه بشيخ مزمّل - أي: ملفّف- في كساء مخطّط [١]، ولكنّه خفض لمجاورته للمخفوض (بجاد)، وهذا ما يطلق عليه (الخفض على الجوار). ومن ذلك قولهم: "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ"، بخفض (خرب) لمجاورته للضبّ المخفوض، وهو في المعنى نعت لـ (جحر) المرفوع، كما ذكرنا. ومنه كذلك قول الحطيئة [٢]:

فإيّاكم وحيّةَ بطنِ وادٍ هموزِ الناب ليس لكم بِسَيِّ

حيث إنّ (هموز) في المعنى نعت لـ(حيّة) المنصوبة، ولكنها خفضت على الجوار لـ (وادٍ).

---

(١) نقله الخطيب التبريزيّ عن أبي نصر . ونقل عن أبي حنيفة الدينوري في كتاب النبات: شبَّهَ ثَبيرًا برجل مزمَّل بالثِّياب، لأنَّ المطر لَمَّا سَحَّ ستَرَه. ينظر شرح القصائد العشر ص ٩٠، وينظر كذلك: شرح المعلّقات السبع، للزوزني ص ٣٧. وعلّق أبو العباس المبرّد على هذا البيت قائلاً: « وقوله: كبير أناس في بجاد مُزَمَّلِ. يريد: مُزَمَّلاً بثيابه ؛ قال الله تبارك وتعالى: (يا أيُّها المُزَمِّلُ، قم الليلَ إلاّ قليلاً). وهو (المُتَزَمِّل) والتاء مدغمة في الزاي وإنّما وصف امرؤ القيس الغيث ؛ فقال قوم: أراد أنّ المطر قد خنق الجبل فصار له كاللباس على الشيخ المتزمّل. وقال آخرون: إنّما أراد ما كساه المطر من خضرة النبت، وكلاهما حسن. ذكر الودق لأنّ تلك الخضرة من عمله» الكامل: ٢ / ٦٨.

(٢) ديوانه، ص ١٣٩ . وينظر البيت في: جمهرة اللغة ص ١٣١٠، والخصائص ٣/ ٢٢٠، ومقاييس اللغة ٣/ ١١٢، شرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٠، لسان العرب ١٤/ ٤١١، خزانة الأدب ٨٦، ٩٦.

وهذا ما نصّ عليه ابن الأنباريّ في قوله: «والمُزمّل: نعتُ الكبير في المعنى، أجراه على إعراب البِجاد للمجاورة، كما تقول العرب: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، يخفضون خَرِبًا على المجاورة للضبّ، وهو في المعنى نعتٌ للجحر. أنشدنا أبو شعيب الحَرَّانيّ، قال: أنشدنا سلمة [(١)]:

كأنّ نسجَ العنكبوتِ المُزْمَلِ

خفض (المرمل) وهو في المعنى نعت للنَّسج. وأنشد الفرّاء [(٢)]:

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّامَ أعينها ... قُطنًا بمستحصَدِ الأوتارِ محلوجِ

فخفض محلوجًا على الجوار للمستحصد وهو في المعنى نعتٌ للقطن» [(٣)].

وهذا ما يؤكّده الخطيب التبريزيّ في قوله – وهو بصدد شرح البيت-: ((وكان يجب أن يقول (مزمّلٌ)؛ لأنّه نعت لـ (كبير)، إلا أنّه خفضه على الجوار. وحكى الخليل وسيبويه: هذا جحرُ ضبّ خربٍ. وإنّما (خرب) نعت

(١) للعجاج؛ في ديوانه ١ / ٢٤٣.، والكتاب: ١ / ٤٣٧ وشرح أبيات سيبويه: ١ / ٤٩٥، وخزانة الأدب: ٥ / ٨٧، ٨٨، ٩٧، ١٠١. ولبكير بن عبد الربعي في شرح شواهد المغني: ١ / ٤٣٤.

(٢) لذي الرُّمَّة؛ في ديوانه ص ٤٣. وينظر البيت في تذكرة النحاة ص ٦١٠. وأسرار العربية ص ٣٣٨، وخزانة الأدب: ٥ / ٩١.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٢٢.

للجحر[١]. قال سيبويه: وإنّما غلطوا في هذا ؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، وأنّهما مفردان. وحكى الخليل أنّهم يقولون في التثنية: هذان جُحْرا ضبٍّ خَرِبانِ. فيرجع الإعراب إلى ما يجب ؛ لأنّ الأول مثنى والثاني مفرد. ومما يبيّن لك هذا حكاية سيبويه عن العرب: هذا حبُّ رمّاني. وإنما كان يجب أن يضيف الحبّ إلى نفسه)) [٢].

ونَقل السيوطي عن ابن يعيش قوله: «ومما يدلّك على رعايتهم جانب القرب.والمجاورة أنهم قالوا: جحرُ ضبٍّ خربٍ، وماء شنٍّ باردٍ ؛ فأتبعوا الأوصاف ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب والشنّ لا يوصف بالبرودة،وإنما هما من وصف الجحر والماء» [٣]. ونقل كذلك عن أبي البقاء العكبري أنّ العرب قد أجرت كثيرًا من أحكام المجاور على المجاور حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى، ونقل عنه كذلك أنّ كلّ موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعًا، للحاجة [٤].

القول الثاني – وهو قول أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، ومن وافقهما – أنّ (المُزَمَّل) نعتٌ لـ (بِجاد) في الحقيقة وليس على المجاورة قال البغدادي: ((ولم

(١) يظر: الكتاب: ١ / ٤٣٦.

(٢) شرح القصائد العشر ص ٩٠.

(٣) الأشباه والنظائر: ا / ١٨٩.

(٤) ينظر الأشباه والنظائر في النحو: ١ / ١٨٧ - ١٩٠.

يجعل أبو على هذا البيتَ من باب الجر على الجوار، بل جعل مزمَّلا صفة حقيقية لـ(بجاد)، قال: لأنه أراد مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول))[١].

وقال ابن جني: «وأمّا قوله:

كبير أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

فقد يكون على هذا النحو من الجوار: فأمّا عندنا نحن فإنّه أراد (مُزَملٍ فيه) ؛ فحذف حرف الجرّ فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول)[٢].

وقد تابع البغدادي أبا علي الفارسي وابن جني في الرأي حين أنشد هذا البيت الذي نحن بصدده في شرح أبيات مغني اللبيب[٣] شاهدًا على حذف (فيه)، والتقدير: مُزَمَّلٍ فيه.

القول الثالث:أنّ المزَمَّل خفض لمجاورته لـ (أناس) تقديرًا،لا لبجاد لتأخّره عن (مزمّل) في الرتبة ؛ فالمجاورة هنا ملاصقة تقديرية وليست حقيقية. وهذا

---

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) الخصائص: ٣/ ٢٢٠ – ٢٢١.

(٣) ينظر: ٤ / ٤١.

الرأي أشار إليه البغدادي في الخزانة [١] وحمل عليه بيت امرئ القيس الذي نحن بصدد الحديث عنه.

والبغدادي بهذا يخالف شرّاح المعلّقات ؛ ابن الأنباري وأبا جعفر النحاس والزوزني والخطيب التبريزي ومن وافقهم كابن هشام في بعض تعاليقه ؛ حيث يرى أنّ المجاورة - رتبيّة كانت أو حُكميّة -كافية، وكأبي حيّان الذي قال في تَذْكِرَته: خفض مزمّلاً على الجوار لـ (بجاد) وهو في المعنى نعت لـ (كبير) تغليبًا للجوار [٢].

القول الرابع، ذكره الخطيب التِّبريزيُّ في شرح القصائد العشر [٣] ونسبه لبعض البصريين وذلك في قوله:« وفي البيت وجهٌ آخر، وهو أن يكون على قول من قال:كُسِيتْ جُبَّةٌ زَيدًا فيكون التقدير:في بجاد مزمَّلِهِ الكساءُ، ثم تحذف ؛ كما

---

(١) في: ج ٥ ص ٩٨ – شاهد رقم. وقال في ص١٠٤: " قد ضُرب المثل بخفض مزمَّل في كون الشريف يعاشر دَنيئًا فيسفُل بعشرته. قال الأمين المحلّيُّ:

عليكَ بأرباب الصدور فمن غَدا ... مضافًا لأرباب الصُّدورِ تصدَّرا

وإيّاك أن ترضى صَحابة ناقصٍ ... فتنحطَّ قَدرا من عُلاك وتُحقَرا

فرفع(أبو مَنْ) ثم خفض مزمَّل ... يبيِّن قولي مُغرِيًا ومحـذّرا

(٢) ينظر المصدر السابق .

(٣) ص ٩٠.

تقول: مررت برجلٍ مكسوَّتِهِ جُبّةٌ ثم تكنّي عن الجبّة فتقول: مررتُ برجل مكسوَّتِه، ثم تحذف الهاءُ في الشعر. هذا قول بعض البصريين».

ولم يرتضِ البغدادي هذا القول ورجّح تخريج أبي علي، وذلك في قوله: «ولا يخفى تعسُّف هذا القول، وتخريج أبي عليّ أقرب من هذا»[1].

والملاحظ أنّ امرأ القيس راعى القافية فأتى بالمُزَمَّلِ مكسور اللام وهو يعلم تمام العلم أنّه نعت للمرفوع (كبير)، وقد ساعده في خفضه أنّه فصل بينه وبين منعوته بشبه الجملة (في بجاد) فلمّا باعد بينهما ضعف تأثير العامل فيه، فأخذ حكم المجاور على نحو ما أقرّته العرب في قولهم ((هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)) وما جرى مجراه، هذا تفسيري لخفض (مُزَمَّل) في البيت ومع هذا أرى وجاهة تفسير أبي عليّ وأبي الفتح وحسن اجتهادهما في أنّ المراد (مُزَمَّلٍ فيه) وأنّه قد حذف حرف الجرّ فانفصل الضمير فاستتر، على نحو ما حدث في قول بعض العرب: ((السمنُ منوانِ بدرهمٍ))، والمراد: منوانِ منه، والله أعلم.

•••••••••••••

---

(١) خزانة الأدب: ٥ / ٩٩.

القضية السابعة عشرة:

خلافهم حول خفض (قدير) في قوله:

وظَلَّ طُهاةُ اللحمِ من بين مُنْضِجٍ   صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ [(١)، (٢)]

ذكر لنا أبو جعفر النحّاس خلافًا بين النحويين حول خفض كلمة (قدير) في هذا البيت فقال: «وأما خفض (قدير) ففيه للنحويين أقوال ؛ أحدها: أن يكون معطوفًا على (صفيف) فلما تباعد ما بينهما وكان قبله مخفوض غلط فخفض. وهذا القول ليس بشيء. والفول الآخر – وهو قول أكثر أهل اللغة، وقد أجاز سيبويه مثله – أنّه كان يجوز أن تقول: "من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ" ؛ فحمل قديرًا على صفيف لو كان مخفوضًا ؛ وشرح هذا أنّك إذا عطفت اسمًا على اسم، وكان يجوز لك في الأول إعرابان، فأعربته بأحدهما ثم عطفت الثاني عليه جاز لك أن تعربه بإعراب الأوّل، وجاز لك أن تعربه بما

---

(١) ديوانه ص ٢٢.

(٢) والصّفيف: المصفوف على الحجارة لينضج، والقدير: المقدور ؛ أي الذي طُبِخ في القدر ؛ وقد صرف من مفعول إلى فعيل.، يقول: ظلّ المنضجون اللحم وهم صنفان: صنف ينضجون شواءً مصفوفًا على الحجارة في النّار وهو الكباب، وصنف يطبخون اللحم في القدور، ووصف القدير بمعجل، لأنهم كانوا يستحسنون تعجيل ما كان من الصّيد ويستظرفونه. ومن في قوله (من بين) للتفصيل والتفسير نحو: هم من بين عالم وزاهد. ينظر شرح البيت في الخزانة: ٣ / ٢٥٠ – ٢٥١.

كان يجوز في الأول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو. وإن شئت قلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، وكذلك تقول: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا. وإن شئت قلت: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو ؛ لأنه قد يجوز لك أن تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو ؛ فهذا يجيء على مذهب سيبويه، وأنشد للفرزدق [1]:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها [2]

... وأما القول في البيت فإنّ قديرًا معطوف على منضج، ثمّ حذف منضجًا وأقام قديرًا مقامه في الإعراب، كما قال الله - عزّ وجلّ -: ﴿واسأل القريةَ ﴾)) [3] [4].

وعلّق البغدادي على قول النحاس بقوله: « وهذا هو التخريج الجيّد وقد اعتمده أبو علي في كتاب إيضاح الشعر ؛ قال: القول فيه: إنّه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كأنّه: من بين منضجٍ، أو متخذَ قديرٍ. ألاَ ترى أنَّ (بين) هاهنا تقتضي الإضافة إلى اثنين متجانسين من حيث كان تبيينًا للطهاة، فإذا كان كذلك علمت أنّه مثل قوله: سَل القرية وعلمتَ أيضًا أنّه لا حجّةَ فيه

---

(١) ديوانه: ١ / ١٢٣. وهو في الكتاب: ١ / ١٦٥، ٣٠٦، ٣ / ٢٩.

(٢) وذكر أبو جعفر النحاس أن المازني والمبرد لا يجيزان هذه الرواية. والرواية الصحيحة عندهما (ولا ناعبًا). ولا يجوز أن يضمر الخافض لأنه لا ينصرف وهو من تمام الاسم.

(٣) يوسف: من الآية (٨٢).

(٤) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٨٣-١٨٤.

لمن أجاز: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو، إذ القدير ليس بمعطوف على الصفيف،إنَّما هو معطوف على الاسم المشارك في (بين)، وإنما حذفَ اسمَ الفاعل وأقام المضاف إليه مقامه ؛ لأنَّ (بين) تقتضيه، وفي الكلام دلالة على حذفه من حيث ذكرنا»[١].

وقد أشار ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات[٢] إلى أنّ قديرًا نسق على صفيف في التقدير، وأنّ التقدير: من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرَ معجّل. وأن هذا مماثل لما أجازه الكسائي والفرّاء من نحو: عبد الله مكرمُ أخيك في الدار وأباك، وعبد الله مكرمٌ أخاك في الدار وأبيك، وأورد ما أنشده الفراء، وهو قول الشاعر:

فبينا نحن ننظره أتانا　　　معلّق شكوةٍ وزنادَ راعٍ

شاهدًا على نصب (الزناد) على معنى: أتانا معلِّقًا شكوةً وزنادَ راعٍ.

وذكر ابن هشام[٣] أنّ البغداديين يجيزون إتباع المنصوب بمجرور في البابين – النعت والعطف – وعندهم أنّ (قدير) معطوف على (صفيف). وخرّج على أنّ الأصل (أو طابخَ قدرٍ) ؛ ثم حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرِّه،كقراءة

(١) ينظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ٧/ ١٥.

(٢) ص ١١٥.

(٣) في المغني ص ٥٣١ – ٥٣٢.

بعضهم: ﴿ والله يريدُ الآخرةِ ﴾[١] أو أنه معطوف على (صفيف)، ولكنّه خفض على الجوار، أو على توهّم أنّ الصفيف مخفوض كما في قول الشاعر:

أو سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا.

وما قاله ابن هشام أكّده البغدادي في قوله[٢]: ((على أنَّ البغداديّن أجازوا إتباع المنصوب بمجرور، قال الفراء في تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمسَ وَالْقَمَرَ ﴾ [٣]: الليل في موضع نصب في المعنى، فردّ الشمس والقمر على معناه لَّما فرق بينهما بقوله: (سَكَنًا) فإذا لم يفرّق بينهما آثروا الخفض، وقد يجوز أن ينصب وإن لم يحُلْ بينهما بشيء، أنشد بعضهم:

بَيْنَا نَحْنُ نَنْظُرُهُ أَتَانَا   مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِي

وتقول: «أنت آخِذٌ حَقَّكَ وَحَقِّ غيرك» فتضيف في الثاني، وقد نوّنت في الأوّل، لأنَّ المعنى في قولك: «أنت ضارِبٌ زيدًا» و «ضاربُ زيدٍ» سواء. وأحسن من ذلك أن تحول بينهما بشيء كما قال امرؤ القيس: فظل طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ... (البيت)، فنصب الصَّفيف وخفض القدير على ما قلت لك» .

ونُقِلَ عن أبي حيّان قوله: أجاز الكوفيّون: «هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو» بالخفض محمولاً على زيد، لأنّه يكون مخفوضًا، وعلى ذلك حملوا: فَظَلَّ طُهَاةُ

(١) وذلك في الآية (٦٧) من سورة الأنفال.

(٢) في شرح أبيات مغني اللبيب: ٧/ ١٤ – ١٥.

(٣) الأنعام: من الآية (٩٦).

اللَّحْمِ...البيت. ولا حجّة فيه ولا في الجواز، لأنَّه يمكن أن يقدر: أو منضج قدير، فحذفه، وجعله بمنزلة المثبت، لتقدّم ذكره، ولا يبعد عطفه على شواء، و أو بمعنى الواو، وبين تقتضي ذلك [1].

وذكر ابن عقيل أنّ بعض النحويين أثبتوا الإعراب على الجوار في العطف وخرَّجوا عليه قراءة خفض (نحاس) في قوله تعالى ﴿ من نارٍ ونحاسٍ ﴾ [2]، وكذلك خرّجوا عليه بيت امرئ القيس السابق، وأشار إلى أنّ بعض الشافعية قد جرى على ذلك وخرّجوا عليه قراءة جرّ (أرجلِكم) في قوله تعالى ﴿ وأرجلِكم إلى الكعبين ﴾ [3].

وقال الدماميني معلّقًا على بيت امرئ القيس:«فعطف (قدير) بالجرّ على (صفيف) الذي هو منصوب اسم الفاعل المتّصل به وهو (منضج) على توهّم الإضافة، كأنّه قيل: من بين منضجِ صفيفٍ،بإضافة (منضج) إلى (صفيف) فعطف بالجرّ. وهذا الذي اختاره المصنّف هو ممنوع عند المغاربة، والبيت مؤول على حذف المضاف؛أي:وطابخِ قديرٍ. و (أو) على التقدير) بمعنى الواو...» [4].

---

(١) شرح أبيات المغني: ٧/ ١٥.

(٢) الرحمن: من الآية (٣٥).

(٣) ينظر المساعد ٢/ ٤٠٤-٤٠٥ وقد درس الحموز ظاهرة الحمل على الجوار في القرآن الكريم دراسة مستفيضة فليرجع إليها من أراد الاستزادة.

(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٢٧٦ - ٢٧٧.

تعقيب على المسألتين السابقتين:

ظهر لنا من خلال عرضنا لأقوال النحويين في علّة خفض الكلمتين (مُزَمَّل – قدير) في البيتين السابقين أنّ جمهور النحويين حمل الأولى على الجوار، وأنّ بعضهم حمل الثانية عليه أيضًا، ولذلك أرى أنّه من تمام الفائدة أنْ ألخّص موقف علمائنا من ظاهرة الخفض على الجوار فأقول وبالله التوفيق:

اختلفت كلمة النحويين في حكم الخفض على الجوار على أقوال خلاصتها ما يلي:

١ – يرى الفراء [١] وجمهور الكوفيين [٢] وأبو عبيدة [٣] والأخفش [٤] وابن الأنباري، وابن شقير [٥] أنّ الخفض على الجوار كثير، ووجّهوا عليه جملة من الشواهد، منها خفض (المشركين) في قول الحقّ تبارك وتعالى: ﴿لم يكن الذين

---

(١) ينظر معاني القرآن: ٢/ ٧٤. وذكر ابن عقيل أنّ الفراء يقتصر فيه على السماع.

(٢) وليس هذا فحسب، ولكننا نرى الكوفيين يتوسّعون في الإعراب على الجوار، فيذهبون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار قياسًا على الجر على الجوار، مشيرًا إلى أنّ الحمل على الجوار كثير شائع. ينظر الإنصاف – م ٨٤ – ص ٤٩٣ وما بعدها.

(٣) ينظر مجاز القرآن ١/ ٧٢، ١٥٥.

(٤) ينظر معاني القرآن: ١ / ٧٥، ٢٥٥.

(٥) ينظر المحلّى، ص ١٥٠.

كفروا من أهل الكتاب والمشركين ﴾[١] فهي عندهم مخفوضة على الجوار مع أنّها معطوفة على (الذين) الذي هو في محل رفع على أنّه اسم (يكن). وحملوا عليه أيضًا خفض (الأرجل) في قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة وأبي بكر عن عاصم وأبي جعفر وخلف للآية الكريمة: ﴿ وامسحوا برؤوسكِم وأرجلِكم إلى الكعبين ﴾[٢] وجعلوا منه أيضًا قول زهير[٣]:

لعب الرياحُ بها وغيَّرها   بعدي سوافي المورِ والقَطرِ

فخفض (القطر) على الجوار وكان حقه الرفع عطفًا على (سوافي) المرفوعة على الفاعلية لـ (غيَّرها) ولا يكون معطوفًا على (المور) – وهو الغبار – لأنه ليس للقطر سوافي كالمور حتى يعطف عليه[٤]. وحملوا عليه أيضًا قول الشاعر[٥]:

كأنّما ضربي قُدّامَ أعينها   قُطنًا بمستحصدِ الأوتارِ محلوجِ

فخفض (محلوج) على الجوار وكان ينبغي أن يكون منصوبًا لكونه وصفًا لـ (قطنًا). وحملوا عليه كذلك قول الشاعر[٦]

---

(١) البيِّنة: من الآية (١).

(٢) المائدة: من الآية (٦).

(٣) شرح ديوانه لثعلب، ص ٨٧.

(٤) ينظر شرح ديوان زهير لثعلب، ص ٨٧.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

كأنّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

حيث خفض (المُرْمَلِ) على الجوار وكان حقه النصب لكوته وصفًا للنسج لا العنكبوت. وحملوا عليه أيضًا قول بعضهم «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ» بخفض (خرب) على الجوار لـ (ضبّ) وحقه الرفع لكونه في الحقيقة وصفًا لـ (جحر) المرفوع على الخبرية [١]. وهذا الرأي تبنّاه أبو البقاء العكبري [٢] وابن مالك [٣]. وقد فصّل العكبري القول في هذا الباب قائلاً: "وهذا يحتمل أن يُكتب فيه أوراق من الشواهد، وقد جعل النحويون له بابًا ورتبوا عليه مسائل ثمّ أصلوه بقولهم "جحرُ ضبٍّ خربٍ" حتى اختلفوا في جرّ التثنية والجمع، فأجاز الإتباع فيهما جماعة من حذّاقهم ؛ قياسًا على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع" [٤].

---

(١) ينظر الإنصاف م ٨٤، ص ٤٩٣-٤٩٦. وينظر كذلك: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٢ والسبعة ٢٤٢-٢٤٣، والحجة للفارسي ٣/ ٢١٤، حجة القراءات ٢٢١، الكشف ١/ ٤٠٧، والبحر: ٣/ ٤٥٢، تقريب النشر: ١٠٧، الإتحاف ٢٥١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٠٩.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣٠٨.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٠٩.

وممّن اختار هذا الرأي البغوي في تفسيره[١]؛ حيث وجّه عليه قراءة: ﴿ وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين ﴾[٢] مشيرًا إلى أن خفض الأرجل على مجاورة اللفظ لا على موافقة الحكم[٣]. وحمل على ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ عذاب يومٍ أليم ﴾[٤] مشيرًا إلى أنّ الأليم نعت للعذاب ولكنه أخذ حكم (اليوم) للمجاورة، وقولهم: ((هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)) وأنّ الخرب نعت الجحر، فأخذ إعراب الضبّ للمجاورة[٥].

---

(١) ينظر معالم التنزيل: ٣ / ٢٣.

(٢) المائدة: من الآية (٦). وهي عند نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب بنصب الأرجل. ينظر الإنصاف ص ٤٩٣.

(٣) ولم يرتضِ غالب أهل العلم تخريج خفض (أرجلِكم) على الجوار؛ لأنّه مبنيّ عندهم على وجه ضعيف ولا يجوز أن يحمل القرآن عليه، وأجابوا عن الآية بإجابات وتوجيهات مدوّنة في المصادر التالية: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٩ ومشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٢٢١، والبحر المحيط: ٣ / ٤٣٧، والدرّ المصون: ٤ / ٢١٢ – ٢١٣، والمغني: ٢ / ٦٨٣.

(٤) هود: من الآية (٢٦).

(٥) وأجاز الرجل أيضًا أن تكون (الأرجل) معطوفة على (الرؤوس)، بمعنى المسح على رأي بعض أهل العلم. ينظر معالم التنزيل: ٣/ ٢٢-٢٣.

٢- يرى عدد من النحاة ؛ منهم سيبويه [١] وأبو جعفر النحاس [٢]، وابن خالويه، وأبو البركات الأنباري أنّ الخفض على الجوار مقصور على السماع [٣].

---

(١) ينظر الكتاب: ١ / ٤٣٦ – ٤٣٧. ومع أن سيبويه قد وجّه عددًا من الشواهد على الجوار منها قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خرب. إلا أنّه يحمله على الغلط، يقول: «وإنما غلطوا في هذا ؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد وأنهما مفردان، وحكى الخليل أنهم يقولون في التثنية: هذان جحرا ضبٍّ خربان، فيرجع الإعراب إلى ما يجب، لأنّ الأول مثنى والثاني مفرد» . الكتاب: ١/ ٤٣٦ – ٤٣٧. وذكر ابن عقيل في المساعد: ٢/ ٤٠٣ أنّ كلام سيبويه يقتضي جواز ذلك قياسًا مع أمن اللبس، ولم يسمع إلا في ذلك.

(٢) ينكر أبو جعفر النحاس الجرّ على المجاورة، ويعدّ الجوار غلطًا لذلك فلا يجوز في القرآن الكريم ولا في شيء من كلام العرب، ومما وقع من ذلك فهو قليل شاذّ لا يقاس عليه، نحو قولهم: « هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ» والدليل على أنه غلط عنده أن يقال في التثنية « هذان جحرا ضبٍّ خربان» وإنما هذا بمنزلة الإقواء. ينظر إعراب القرآن ١ / ٢٥٨، ٤٨٥.

(٣) ينظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ١/ ١٤٣، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ١/ ٢٩٦ وقد ردّ أبو البركات الشواهد التي حملت على الجرّ على الجوار وشكّك فيه وحمل ما يثبت منها على الشذوذ الذي لا يقاس عليه أو يحمل عليه لقلته، يقول الرجل في الإنصاف ص ٥٠٣ – بعد أن رفض توجيه الكوفيين بالجر على الجوار في عدد من الشواهد –: « وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنّه مجرور على الجوار، إلا أنّه لا حُجّة فيه ؛ لأنّ الحمل على الجوار من الشاذّ الذي لا يعرّج

وأنكر أبو إسحاق الزجاج ومكي بن أبي طالب الجرّ على المجاورة في القرآن الكريم[1].

٣- و يرى السيرافي وابن جني أنّ الخفض على الجوار غير جائز،وتأوّلا ما ورد من ذلك ؛ فعلى سبيل المثال تأوّل السيرافي العبارة السابقة على أنّ المراد ((خربٍ الجحرُ منه))[2]. وتأوّله ابن جني على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير عنده: ((خربٍ جحرُه))[3] ؛ استمع إلى ابن جني وهو يقول:) وأمّا الجوار في المنفصل فتحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ. وقول الحطيئة[4]:

فإيّاكم وحيَّةَ بطنِ وادٍ　　　هموزِ النابِ ليس لكم بِسَيّ

عليه.وكذلك قوله: قُطُنًا بمستحصدِ الأوتارِ محلوجِ. وقولهم: «جحرُ ضبٍّ خربٍ» محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على المسموع لقلّته، ولا يقاس عليه ؛ لأنّه ليس كلّ ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أنّ اللحياني حكى أنّ من العرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذّ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ها هنا، والله أعلم».

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٦٧، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢١.

(٢) ينظر الارتشاف ص ١٩١٣.

(٣) ينظر الخصائص: ١/ ١٩١-١٩٢.

(٤) سبق تخريجه.

فيمن جرّ (هموز الناب)، وقول الآخر:

كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المزمَّلِ

وإنّما صوابه: المُزَمّلا، وقال: «فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. فهذا يتناوله آخر عن أوّل وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلطٌ من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنّه من الشاذّ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيِّفًا على ألف موضع، وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير ؛ فإذا حملته على هذا... ساغ وسلس وشاع وقبل»[1].

وأوضح الرجل رأيه بصورة أوضح فقال: «وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه. فيجري (خرب) وصفًا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائمٍ أبوه، فتجري قائمًا وصفًا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضُمِّن من ذكره والأمر في هذا أظهر من أن يُؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفًا

---

(١) الخصائص: ١/ ١٩١ – ١٩٢.

على (ضبّ) وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ على تقدير حذف المضاف، على ما رأينا، وقلّت آية تخلو من حذف المضاف نعم، وربّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع. وعلى نحو من ذلك حمل أبو علي – رحمه الله – كبير أناسٍ في بجادٍ مزمّلِ. ولم يحمله على الغلط، قال: لأنّه أراد: مزمّل فيه. ثمّ حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول. فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطّرد كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به، ومثله قول لبيد[1]:

أو مُذهَبٌ جُدَدٌ على ألواحهـــــنّ الناطقُ المبروزُ والمختوم

أي: المبروز به؛ ثمّ حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول، وعليه قول الآخر:

إلى غير موثوقٍ من الأرض تذهب

أي: موثوق به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول"[2].

وردّ بعضهم رأي السيرافي وابن جني بأن فيه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وهذا لا يجوز[3].

(١) ديوانه ص ١٥١.

(٢) الخصائص: ١/ ١١٩٢-١٩٣،

(٣) ينظر المغني ٨٩٦.

٤- ويرى ابن مالك أنّ الخفض على الجوار جائز دون رابط إذا أُمِن اللبس [١].

٥- و يرى ابن هشام أنّ الخفض على الجوار قليل في النعت نادر في التوكيد [٢].

٦- ويرى أبو حيّان والسمين الحلبي أنّ الخفض على الجوار مقصور على النعت، وأنه ضرورة في التوكيد [٣].

٧- ويرى أبو جعفر الطوسيّ أن الإعراب بالمجاوزة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصوله فلا يجوز، وأنه لا يشتبه على أحد أنّ (خَرِب) من صفة (جحر) لا الضبّ، ولكن ليس الأمر كذلك في قراءة حمزة وغيره ﴿ فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافقِ وامسحوا برؤوسِكم وأرجلِكم إلى الكعبين ﴾؛ لأنّ الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة [٤].

****

---

(١) ينظر المساعد: ٢ / ٤٠٣.

(٢) ينظر المغني ص ٨٩٥.

(٣) ينظر الارتشاف ١٩١٣، الدرّ المصون: ٤ / ٢١١،٢١٢ .

(٤) التبيان: ٣ / ٤٥٣.

القضية الثامنة عشرة:

حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه:

ذكر الخطيب التبريزي أنه قد حذف المنعوت وأقيم النعت مقامه في قول امرئ القيس:

تَصُدُّ وتُبدي عن أَسيلٍ وتَتَّقي   بناظرةٍ من وَحْشِ وَجْرَةَ مطفلِ

والتقدير: عن خدٍّ أسيلٍ ؛ فحذف المنعوت (خدّ) وأقيم النعت (أسيل) مقامه لدلالته عليه كقولك: مررت بعاقل، أي: بإنسان عاقل. وكذلك على الرواية الأخرى «عن شتيت» يكون التقدير: عن ثغرٍ شتيت ؛ فحذف (ثغر) وأقيم (شتيت) مقامه [1].

ومما حمل على حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه عند بعضهم قوله: (كبكرِ المقاناة) في البيت التالي [2]:

كبكرِ المقاناةِ البياض بصفرةٍ   غذاها نميرُ الماء غيرَ المحلّلِ

والتقدير: كبكر البيض المقاناة ؛ فحذف المنعوت (البيض) وأقام النعت (المقاناة) مقامه وأدخل الهاء في (المقاناة) لتأنيث الجماعة ؛كأنّه قال:كبكر جماعة البيض المقاناة، قاله أبو جعفر النحاس [3].

---

(١) ينظر شرح القصائد العشر ص ٥٧. وينظر كذلك شرح المعلّقات السبع ص ٣٢.

(٢) ديوانه ص ٤١ (دار المعرفة).

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات: ١ / ١٥٤ – ١٥٥.

وممّا حمل عند بعضهم على حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه كلمة (ضافٍ) في قول امرئ القيس[1]:

ضليعٍ إذا استدبرتَه سدّ فرجه بضافٍ فويق الأرض ليس بأعزلِ

والتقدير:بذنب ضافٍ، أي: تام[2]، ومنه كذلك كلمة (منجرد)-عند بعضهم- في قوله[3]:

وقد أغتدي والطير في وكناتها بمنجردٍ قَيدِ الأوابدِ هيكلِ

أي: بفرس منجرد[4].

....

(١) ديوانه ص ٥٩ (دار المعرفة).

(٢) ينظر السابق ص ١٧٥.

(٣) ديوانه ص ٥٣ (دار المعرفة).

(٤) ينظر السابق: ١ / ١٦٥.

القضية التاسعة عشرة:

حكم العطف بالفاء بعد (بين) في قوله:

بِسِقطِ اللوى بين الدَّخولِ فحوملِ

اختلف النحويون في حكم العطف بالفاء بعد (بين) في بيت امرئ القيس التالي[١]:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ   بِسِقطِ اللوى بين الدَّخولِ فَحَوملِ

فيرى الفرّاء – وتابعه في ذلك يعقوب بن السكّيت[٢] – أنّه إنما جاز النسق بالفاء في البيت ؛ لأنّ المعنى: بين أهل الدخول فأهل حوملٍ. أي أنّه على تقدير حذف مضاف فيهما، واحتجّ لذلك بقول الشاعر[٣]:

قفا نسألْ منازلَ آلِ ليلى   فتوضحَ بين حومل أو عرادا

---

(١) ديوانه ص ٨. وقد ذكر كثير من النحويين هذا البيت برواية (ومنزلي) شاهدًا على وصل اللام في حال الكسر بالياء للترنُّم ومدّ الصوت. ينظر المنصف (١ / ٢٤٤)،والأمالي الشجرية (٢ / ٣٩)،والخزانة (٤/ ٣٩٧) وشرح شواهد الشافية ص٤٢،والعيني (٤ / ٤١٤).

(٢) ينظر التصريح: ٢ / ١٣٦.

(٣) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١١٥، برواية أخرى وهي:

قفا نسألْ منازلَ مِن لُبَيْنى   خلاءً بين قَرْدَةَ أو عُرادا

وذكر أنّه أراد: بين أهل حومل وبين أهل عراد. واحتجّ كذلك بقول الآخر:

لجاريةٍ بين السليل عروقها وبين أبي الصهباء من آل خالد

مشيرًا إلى أنّه جعل السليل أبًا جامعًا، وكذلك جعل أبا الصهباء، فلهذا المعنى ردّ (بين) مع الاسم الثاني[(١)].

والجماعة يقدّرون المضاف المحذوف بـ (أماكن)؛ أي: بين أماكن الدَّخول فأماكن حومل وأنه بمنزلة قولهم: اختصم الزيدان فالعمران، إذا كان كلّ فريق منهم خصمًا لصاحبه، وهذا ما أكّده خطّاب المرادي حين أشار إلى أنّ هذا على اعتبار التعدّد حكمًا؛ لأنّ الدَّخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعدّدة، كما تقول: قعدتُ بين الكوفة، تريد: بين دورها وأماكنها وذكر أنّ هذا التفسير أصحّ عنده من حمل هذا ونحوه على الشذوذ إذا ثبتت الرواية[(٢)].

ونقل ابن الأنباريّ عن هشام بن معاوية الكوفي الضرير أنّ الفاء بمعنى (إلى) وأنّ المعنى بسقط اللوى ما بين الدخول إلى حومل، فأسقط (ما)[(٣)] وهذا خطأ عند الفرّاء لأنّ (ما) حدّ بين الشيئين فلا يجوز سقوطها، مشيرًا إلى أنّ من

---

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٥٠.

(٢) ينظر التصريح: ٢ / ١٣٦.

(٣) ينظر السابق، ص ٥٠.

قال: شربنا ما زبالة فالثعلبية، على معنى: ما بين زبالة إلى الثعلبية، لم يسقط (ما)؛ لأنها هي الحدّ بين الموضعين[١].

و حكى الزجاجي عن بعضهم أن الفاء بمعنى (إلى) والمعنى: منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة[٢].

ويرى الأصمعي أنّ الرواية المشهورة: ((بين الدّخولِ وحوملِ)) وهي القياس ؛ لأنّ البينية لا يعطف فيها بالفاء لأنّها تدلّ على الترتيب، وأنه لا يقال: المالُ بين زيدٍ فعمرٍو، ولكن يقال: المال بين زيدٍ وعمرٍو[٣]. وهذا ما أكّده أبو جعفر النحاس في قوله: «لا يجوز أن تقول: زيد بين عمرو فخالد. لأنّ (بين) إنّما تقع معها الواو ؛ لأنّك إذا قلت: ((المال بين زيدٍ وعمرو)) فقد احتويا عليه، فهذا موضع الواو لأنها للاجتماع، فإن جئت بالفاء وقع التفرّق فلم يجز، وعلى هذا كان الأصمعي يرويه: «بين الدخول وحومل» . وأما الاحتجاج لمن رواه بالفاء فلأنّ هذا ليس بمنزلة قولك ((المال بين زيد وعمرو)) ؛ لأنّ الدَّخول موضع يشتمل على مواضع، فلو قلت: عبد الله بين الدخول، تريد:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١ / ٢٢ .

(٢) نقله رضي الدين الأستراباذيّ. ينظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٠٨ – ٤٠٩.

(٣) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٠، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٢، والمغني: ٤١٠ – ٤١١، والتصريح: ٢ / ١٣٦ .

بين مواضع الدخول لتمّ الكلام، كما تقول: دربُنا بين مصر، تريد: بين أهل مصر. فعلى هذا قوله: بين حومل. ولم يُرِد موضعًا بين الدخول فحومل [1].

---

(١) شرح القصائد التسع المشهورات ص ٩٩ – ١٠٠. وكلام النحاس المذكور نقله التبريزي في شرح القصائد العشر ص ٢٢.

القضية العشرون:

القول في عطف الإنشاء على الخبر، وفي الإخبار عن النكرة بالنكرة، وفي اشتقاق لفظة (مُعوَّل) ودلالتها، وذلك في قوله (١):

وإنَّ شفائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ فَهَل عِندَ رَسمٍ دارِسٍ مِن مُعَوَّلِ ؟

لوحظ في هذا البيت ثلاث قضايا جديرة بالبحث والتحرّي: الأولى تتعلق بعطف الإنشاء في قوله في الشطر الثاني: فَهَل عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِن مُعَوَّلِ ؟ على الخبر في الشطر الأول، والثانية تتعلق بالإخبار بالنكرة عن النكرة، والثالثة تتعلّق باشتقاق لفظة (مُعَوَّل) ودلالتها.

أمّا عطف الإنشاء على الخبر وعكسه فقد منعه البيانيون وابن مالك في شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح وهو مذهب الأكثرين، كما أشار إلى ذلك جلال الدين السيوطي في همع الهوامع (٢)، وأجازه الصفّار وجماعة ؛ واستدلوا على ذلك بالبيت المذكور وبعدد من الشواهد القرآنية منها قول الحق تبارك وتعالى في سورة البقرة: ﴿ وبشِّر الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ أنّ لهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ كلّما رُزقوا منها من ثمرةٍ رِزْقًا قالوا هذا الذي

---

(١) ديوانه ص ٩.

(٢) ٣/ ١٩٢.

رُزِقْنَا من قَبْلُ وأُتُوا به متشابهًا ولهم فيها أزواجٌ مطهّرةٌ وهم فيها خالدون ﴾[١]، وكذلك قوله جلّ شأنه في سورة يونس : ﴿ وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوَّءا لقومكما بمصرَ بيوتًا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشِّر المؤمنين ﴾[٢].

وتأوّل المانعون ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على (قل) مقدّرة قبل (يا أيُّها)، أو على أمر محذوف تقديره في الآية الأولى (فأنذر) وفي الآية الثانية (فأبشر) كما ذكر جار الله الزمخشريّ في كشافه في تفسيره الآية الكريمة ﴿ واهجرني مَلِيًّا ﴾[٣] ؛ حيث أشار إلى أن التقدير فيها: فاحذرني و اهجرني ؛ لدلالة (لأرجمنّك) على التهديد والتقريع[٤].

وفي البيت على حذف (أقول) بعد الفاء، وعلى ذلك تكون الفاء في (فهل) لمجرد السببية عندهم[٥].

ومنهم من قال إنّ (هل) في البيت وردت للجحد ؛ أي أنه استفهام يراد به النفي لذلك دخلت على الخبر إلا في قوله تعالى ﴿ هل جزاء الإحسان إلا

---

(١) الآية (٢٥).

(٢) الآية (٨٧).

(٣) مريم: من الآية (٤٦).

(٤) ينظر الكشاف: ٣ / ١٧.

(٥) ينظر الهمع: ٣ / ١٩٢.

الإحسان ﴾[١] وعلى الباء في قول الفرزدق [٢]:

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ   ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ [٣]

وأمّا القضية الثانية في البيت وهي الخاصة برواية سيبويه هذا البيت في كتابه[٤] بتنكير (شفاء) هكذا: وإنّ شفاءً عبرةٌ مُهَراقةٌ . فهي عنده من قبيل الاحتجاج على أنّ النكرة يخبر عنها بالنكرة بشرط الإفادة. وربما كانت على حذف المضاف إليه (الياء) لفظًا مع وضعه في الذهن معنى وتقديرًا.

وأما القضية الثالثة وهي الخاصّة باشتقاق (مُعَوَّل) ودلالتها فقد تحدّث ابن جني عنها حديثًا وافيًا في كتابه سرّ صناعة الإعراب فأشار إلى أنّ في قوله (مُعَوَّل) مذهبين، أحدهما: أنّه مصدر (عوَّلتُ) بمعنى (أعولت)؛أي:بكيت،ويكون المعنى:فهل عند رسم دارس من إعوال وبكاء ؟ والثاني: أنّه مصدر (عوَّلت) على كذا، أي: اعتمدت عليه، كما تقول: إنّما عليك معوَّلي أي: اتّكالي.

---

(١) الرحمن: ٦٠. وينظر الهمع: ٣/ ٥٠٥ -٥٠٦.

(٢) ديوانه ص ٨٦٣ (طبعة الحاوي).

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٢/ ٤٠٤- ٤٠٥، وقد نقله السيوطي في الهمع: ١/ ٤٠٥.

(٤) ينظر الكتاب: ١/ ٢٨٤ ؟ ونقله عنه أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٠٤ — ١٠٥ وكذلك نقله عنه الدماميني في كتابه تعليق الفرائد: ٤/ ٢٩.

وأشار الزجل إلى أنّ دخول الفاء في قوله (فهل) حسن جميل على كلا المعنيين، ولم يكتفِ بهذا، ولكنه شرع يتحدّث عن دلالة الكلمة في سياقها فقال: «إذا جعلت المعوَّل بمعنى العويل والإعوال، أي: البكاء فكأنَّه قال: إنّ شفائي أن أسفح عبرتي. ثمّ خاطب نفسه أو صاحبيه فقال: إذا كان الأمر على ما قدّمته من أنّ في البكاء شفاء وجدي فهل لي من بكاء أشفي به غليلي ؟ فهذا ظاهره استفهام لنفسه ومعناه التحضيض لها على البكاء،كما تقول: قد أحسنتَ إليَّ فهل أشكرك ؟ أي: فلأشكرنّك. وقد زرتني فهل أكافئك ؟ أي: فلأكافئنّك. وإذا خاطب صاحبيه فكأنّه قال: قد عرَّفتكما سبب شفائي – وهو البكاء والإعوال – فهل تعوِّلان وتبكيانِ معي لأشفي وجدي ببكائكما ؟ فهذا التفسير على قول من قال: إنّ (معوّل) بمعنى (إعوالي)، والفاء عقدت أوّل الكلام بآخره لأنّه كأنّه قال: إن كنتما قد عرفتما ما أوثره من البكاء فابكيا وأعولا معي...وأمّا من جعل (معوّلي) بمعنى (تعويلي) على كذا، أي: اعتمادي واتّكالي عليه، فوجه دخول الفاء على (فهل) في قوله أنّه لما قال: إنّ شفائي عبرةٌ مُهَراقة. فكأنّه قال: إنّما راحتي في البكاء، فما معنى اتّكالي في شفاء غليلي على رسم دارس لا غناء عنده عني، فسبيلي أن أقبل على بكائي ولا أعوّل في برد غليلي على ما لا غناء عنده،وهذا أيضا معنى يحتاج معه إلى الفاء ليرتبط آخر الكلام بأوّله ؛ فكأنّه

قال: إذا كان شفائي إنما هو في فيض دمعي فسبيلي ألآ أعوِّل على رسم دارس في دفع حزني، وينبغي أن أجِدَّ في البكاء الذي هو سبب الشفاء»[١].

****

(١) سرّ صناعة الإعراب: ١ / ٢٥٧ – ٢٥٨.

القضية الحادية والعشرون

القول في أصل الألف في قوله (فيا عجبا) في البيت التالي:

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيّتي ... فيا عجبًا من رحلها المتحمَّلِ [(١)]

وهل ينادى العجبُ؟

أشار أبو جعفر النحاس إلى أنّ الألف في (عجبًا) بدلٌ من الياء، والتقدير: فياعجبي ؛ كما تقول: يا غلاما، وأنت تريد: يا غلامي[(٢)]، وقال: «وقرأتُ في كتاب من أمالي أبي إسحاق الزجاج في قول الله عزّ وجلّ إخبارًا: {يا ويلتا أألد وأنا عجوز}[(٣)] أنّ الألف بدل من الياء. ويقال: كيف يجوز أن ينادى العجب وهو مما لا يجيب ولا يفهم ؟ فالجواب عن هذا أنّ العرب إذا أرادت أن تعظّم الخبر جعلته نداء»[(٤)]. ونقل عن سيبويه أنّك إذا قلت: يا عجبًا، فكأنّك قلتَ: تعالَ يا عجبُ، فإنّ هذا

---

(١) ديوانه ص ١١.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات: ١ / ١١٣.

(٣) هود: من الآية ٧٢.

(٤) المصدر السابق.

من أيامك،مشيرًا إلى أن هذا أبلغ من تعجّبتُ [١]. ونقل عن أبي إسحاق أنّ قولك (يا عجبًا) معلوم فيه أنّك لا تنادي العجب، ولكنك تقول انتبهوا للعجب [٢].

....

(١) ينظر السابق، وينظر كتاب سيبويه: ٢ / ٢١٧.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات: ١ / ١١٥.

القضية الثانية والعشرون:

خلافهم في توجيه رفع (الليل) في قوله:

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي.

اختلفت كلمة النحويين حول توجيه رفع (الليل) في قوله[١]:

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي. بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثلِ

فالبصريون يذهبون إلى أنّ (الليل) في البيت صفة (أيّ) لازمة. وقد أجاز أبو عثمان المازني النصب على الردّ على الأصل ؛ أي أصل النداء، وأصل النداء نصب، نقله ابن الأنباري [٢].

ويرى ابن الأنباري أنّ (الليل) مرتفع على الإتباع لـ (هذا) ؛ لأنّه يرى أنّ الأصل: ألا أيّ هو هذا الليلُ. ونقل عن شيخ الكوفيين أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء قوله: يقال: يا أيُّها الرجلُ أقبل، ويا أيُّهذا أقبل، ويا أيُّه الرجلُ. فمن قال:

---

(١) ديوانه ص ١٨.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٩.

يا أيُّها الرجلُ أقبل. قال: الرجل تابع لهذا، فاكتفى به من (ذا). ومن قال: يا أيُّهذا الرجلُ أقبل. أخرج الحرف على أصله. قال الشاعر [1]:

ألا أيّهذا المنزلُ الدارسُ الذي   كأنّك لم يَعْهَدْ بك الحَيَّ عاهِدُ

ومن قال:(يا أيّه الرجلُ أقبل) قدّر أنّ الهاء آخر الاسم فأوقع عليها ضمّة النداء، أنشد الفرّاء:

يا أيّهَ القلبُ اللجوجُ النفس   أَفِق عن البيض الحسانِ اللعسِ [2].

****

(١) لذي الرُّمَّة ؛ في ديوانه ص ٦٢، برواية: ألا أيُّها الربعُ الذي غيَّرَ البِلى. و البيت في الكتاب: ٢ / ١٩٣ وشرح أبيات الكتاب: ١ / ٤٨٦، ٤٨٧. وبلا نسبة في المقتضب: ٤ / ٢١٩، ٢٥٩.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٩.

القضية الثالثة والعشرون:

القول في ترخيم النكرة في قوله:

أصاحِ ترى برقًا أُرِيك وميضهُ   كلَمعِ اليدين في حَبيٍ مُكَلَّلِ [1]

أراد بقوله (أصاحِ): أصاحبُ، أي: يا صاحبُ، فرخَّم على لغة من ينتظر المحذوف على حدّ قولهم: يا حارِ، ويا مالِ، ويا عامِ. في: حارث ومالك وعامر، غير أنّ حكم ترخيم (صاحب) يختلف عن حكم ترخيم حارث ومالك ونحوهما ؛لأنّ صاحبًا نكرة، وأمّا حارث ومالك ونحوهما فمعارف، والعرب ترخّم حارثًا ومالكًا وعامرًا ونحوها من الأعلام المفردة المجاوزة ثلاثة أحرف حكاه الفرّاء، والشواهد على ذلك كثيرة [2]. وهناك رواية أخرى للبيت وهي: «أ

(١) ديوانه ص ٢٤ برواية: أحارِ... كأنّ وميضه. والرواية المذكورة هي رواية قوم منهم ابن الأنباري في شرحه على المعلقة ص ١١٦، وأبو جعفر النحاس في شرحه عليها كذلك ص ١٨٧، والزوزني في شرح المعلقات ص ٥٣.

(٢) من هذه الشواهد قوله تعالى: { ونادَوا يا مالِ لِيَقْضِ علينا ربُّك } [الزخرف: ٧٧].

ومنها قول زهير (شرح ديوانه ص ١٨٠):

يا حارِ لا أرمين منكم بداهية   لم يلقها سوقة قبلي ولا ملكُ

ومنه ما أنشده الفرّاء، وهو قول الشاعر:

ألا يا حارِ ويحَك لا تلُمني   ونفسَكَ لا تضيّعْها ودعني

ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١١٦.

حارِ...»[١] وهي جارية على ما قلناه ؛ حيث رخِّم فيها (حارث) على لغة من ينتظر فقال: أحارِ.

ولكن المشكل هنا هو في ترخيم النكرة (صاحب) ؛ لأنّ النحويين يقولون لا يرخم إلا المعرفة استمع إلى أبي محمد الحريري البصري وهو يقول في منظومته الشهيرة الموسومة بملحة الإعراب:

وإنْ تَشَأ الترخيمَ في حال النِّدا فَاخْصُص به المعرفةَ المنفردا

وقولهم في صاحبٍ: يا صاحِ شـذّ لمعنى فيه باصطلاحِ

وقد علّق الإمام عبد الله الفاكهي على البيت الثاني بقوله: «هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره أن يقال: قد عُلِمَ من كلامه أنّه لا يرخّم إلا العلم أو ما فيه تاء التأنيث فلِمَ رُخِّمَ (صاحب) مع أنّه نكرة ؟ فأجاب بأنه شاذّ، وإنّما رخّموه لمعنى فيه، وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلم فعومل معاملته»[٢].

وهذا التساؤل الذي طرحه الفاكهي في المائة العاشرة من الهجرة قد سبق أن طرحه النحاس قبله بأكثر من ستّة قرون، وذلك في قوله: «وقوله: أصاحِ. ترخيم (صاحب) على لغة من قال: يا حارِ أقبل. وفيه من السؤال أن يقال: قال

---

(١) أشار إليها أبو بكر بن الأنباري. ينظر المرجع السابق. وهي رواية سيبويه في كتابه: ٢ / ٢٥٢.

(٢) كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب ٢ / ٤٨٥.

النحويون: لا ترخّم النكرة. فكيف جاز أن ترخّم صاحبًا وهو نكرة، وقد قال سيبويه: لا يرخّم من النكرات إلا ما كان في آخره الهاء، نحو قوله[1]:

جاريَ لا تستنكري عذيري

والجواب أنّ أبا العباس المبرّد قال: لا يجوز أن ترخم نكرة البتة، وأنكر على سيبويه ما قاله من أنّ النكرة ترخّم إذا كانت فيها الهاء، وزعم أن قوله «جاري لا تستنكري عذيري» أنّه يريد: يا أيّتها الجارية فكأنّه رخّم على هذا معرفة، وكذلك يقول في قوله: ((أصاحِ ترى برقًا)) كأنّه قال: يا أيُّها الصاحب، ثمّ رخّم على هذا»[2].

وفي البيت إشكال آخر، وهو حذف ألف الاستفهام قبل (ترى) ؛ لأنّ المعنى:أترى برقًا ؟ وليست الألف في قوله (أصاحِ) ألف استفهام ولكنها ألف نداء ؛ لأنه لا يجوز أن نقول: صاحبُ أقبِلْ ؛ لأنّك تسقط شيئين، لأنّك حين تقول: يا صاحب فكأنّك تقول: يا أيُّها الصاحب فثبت أنها ألف للنداء، إلا أنّها دلّت على الاستفهام ؛ إذ كان لفظها كلفظ ألف الاستفهام. وأجاز النحويون: زيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ يريدون: أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ لأنّ (أم) قد دلّت على

(١) قائله العجاج، وهو في ديوانه ص ٢٦ النحاس. والكتاب: ٢ / ٢٣١، والمقتضب: ٤ / ٢٦٠، وابن يعيش: ٢ / ١٦، ٢٠، والتصريح: ٢ / ١٨٥، والخزانة: ١ / ٢٨٣.

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٨٨ – ١٨٩.

معنى الاستفهام، وأما بغير دلالة فلا يجوز عند أكثرهم أن تقول: زيدٌ عندك، وأنت تريد معنى الاستفهام، ولذلك أُنكِرَ على عمر بن أبي ربيعة قوله (١):

ثمّ قالوا: تحبُّها ؟ قلتُ بَهْرًا   عددَ الرملِ والحصى والترابِ

قالوا لأنّه أراد: قالوا: أتُحِبُّها ؟ ثمّ أسقط ألف الاستفهام. وحُكِي عن أبي العباس المبرّد أنه قال الألف ليست باستفهام وليس السياق سياق استفهام، وإنّما هو على الإلزام والتوبيخ، كأنه قال: أنت تحبّها (٢).

والحقّ أنّ للتنغيم في العربية دورًا أساسيًّا في معرفة دلالات الجمل ؛ فهو ينقل الجملة من دلالة إلى أخرى، وهو في النطق كالترقيم في الخطّ، وهما معًا أسلوبان ضروريّان للتعبير عما في النفس من مشاعر الفرح أو الحزن أو الأسى أو اللوعة أو الفراق أو الإلزام أو التوبيخ أو الاستفهام أو الخبر... وهلمّ جرّا، ومما يؤخذ على كثير من نحاتنا القدامى أنّهم راعوا الجانب الكتابي فقط (الخطّ) ولم يراعوا الجانب الصوتي (النطق) عند تفسيرهم لكثير من القضايا اللغوية، فخرجت بعض أحكامهم غير دقيقة، وممّا يدلُّك على هذا أنّهم أجازوا: زيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ بحذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) على معنى الاستفهام، ورفضوا: (زيدٌ عندك) على سبيل الاستفهام لعدم الدلالة الكتابية أو الخطّية –

(١) ديوانه ص ٤٣١. والكتاب: ١ / ٣١١.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ١٩٠. وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٨٥.

من وجهة نظرهم – ورفضوا كذلك: "ترى برقًا" بحذف الألف على سبيل الاستفهام للعلّة ذاتها، ولكننا نرى أنّ التنغيم في الأداء النطقي للجملة والترقيم في الأداء الكتابي أو الخطّي بوضع علامة الاستفهام (؟) في نهاية الجملة كافيان جدًّا لمعرفة دلالة الجملة على معنى الاستفهام، بل إن التنغيم وحده ها هنا كافٍ للتمييز بين الدلالات المختلفة لهذه الجملة ؛ فجملة: "زيدٌ عندك" إذا نطقت بتنغيم هابط دلّت على التقرير، وإذا نطقت بتنغيم صاعد دلّت على الاستفهام. وكذلك الأمر مع جملة "قالوا تحبُّها" في بيت عمر بن أبي ربيعة السابق ؛ وجملة "ترى برقًا" في بيت امرئ القيس موضوع المناقشة إذا نطقت الجملتان بتنغيم هابط كان على معنى التقرير، وكان المعنى: أنت تحبُّها، وأنت ترى. وهذا هو المعنى الذي أشار إليه أبو العباس المبرد حين أشار إلى أنّ الألف المحذوفة ليست ألف الاستفهام. وإذا نطقت الجملتان بتنغيم صاعد كانت دلالتهما على معنى الاستفهام، وهذا أولى ؛ لأن إرادة معنى الاستفهام أوضح بدليل إجابته "قلتُ بهرًا" في بيت عمر، وبدليل السياق وتمام البيت عند امرئ القيس. وهذا يعني أنّ التنغيم يقوم بوظيفة نحوية دون الحاجة إلى أداة استفهام، وربما لم يقتصر دوره على التمييز بين الدلالات التركيبية وإنّما يتعدّى ذلك إلى إظهار الوظيفة الانفعالية Emotional Function من غضب أو همّ أو ضيق أو ارتياح أو فرح أو حزن... وهلمّ جرًّا.

وقد تنبّه ابن هشام إلى ذلك حين أشار إلى أقوال النحويين في هذا البيت بعد أن أورده وذلك في قوله:«فقيل:أراد أتحبّها؟،وقيل:إنّه خبر،أي:أنت تحبها... وقيل معناه عجبًا»[1]

....

(١) مغني اللبيب ص ٢٠.

القضية الرابعة والعشرون:

القول في تفسير (عنيزة) الواردة في قوله:

ويوم دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عنيزةٍ

. فقالت لكَ الويلات إنك مرجلي [١]

مما قيل في عنيزة إنها المرأة التي كانت حملته في هودجها فتمايل الهودج بها مرّة وبه أخرى فقالت له: «لك الويلاتُ إنّك مرجلي». وهذا القول أرجح الأقوال التي قيلت حول تفسير (عنيزة)، وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث شأنها في ذلك شأن فاطمة وعائشة ونحوهما، ولكنّ الشاعر لمّا اضطرّ إلى صَرْفِها صَرَفَها عائدًا بها إلى أصلها ؛ إذ إنّ أصل الأسماء الصرف وإنما تمنع من الصرف لعلل تدخل عليها[٢].

وثمّة أقوال أخرى منها ما يشير إلى أنّ (عنيزة) هضبة، ومنها ما يشير إلى أنها تنهية الأودية، ومنها ما يشير إلى أنّها أودية باليمامة، وقيل هي موضع بين البصرة ومكّة[٣].

---

(١) الديوان ص ١١.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٥، وشرح القصائد التسع المشهورات ص ١١٧.

(٣) ينظر معجم البلدان: ٣ / ٧٣٨.

القضية الخامسة والعشرون:

أصل الألف في (العذارَى) في قوله:

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيّتي

ونوع التنوين في (عذارٍ)

العذارَى جمع العذراء، والعذراء من النساء التي لم تُفْتَضّ، يقال: عذراء وعذارٍ وعذارَى.

وعذارٍ منوَّنة في حالتي الرفع والجرّ ولا تنوَّن في حالة النصب. وهم يربطون بين الصيغتين – عذارٍ وعذارَى – ويشيرون إلى أنّ عذارِي – بالياء – أصل لـ عذارَى – بالألف المقصورة _ وأنّ الألف بدل من الياء لأنها أخفُّ منها، يقول سيبويه[1]: «وإن جاءت – أي الألف المقصورة – في جميع ما ينصرف فهي غير منوّنة، كما لا ينوَّن غير المعتلّ ؛ لأنّ الاسم غير مُتَمٍّ، وذلك قولك: عذارَى وصحارَى، فهي الآن بمنزلة مدارَى ومعايا [2] لأنها مَفاعِل وقد أتمّ وقلبت ألفًا».

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٠٩ – ٣١٠.

(٢) جاء في حاشية هذه الصفحة من الكتاب ما نصّه: « يقال: إبل معايا، أي معيية. ويونس والخليل يجمعان معيية على معايٍ. وإنّما قالوا معايا كما قالوا مدارَى وصحارَى. والكسر مع الياء أثقل ؛ إذ كانت الياء تستثقل وحدها فقط».

ونقل أبو جعفر النحاس عن الخليل أنّ (عذارَى) إنّما أبدلت من الياء فيه الألف لأنّه لا يشكل ؛ لأنه ليس في الكلام فعالِل، ولم تقلب الياء ألفًا في (قاضٍ) فيقال (قاضا) لأنّه في الكلام (فاعَل) مثل (طابَق – خاتَم)(١).

وتساءل أبو جعفر على لسان بعضهم فقال: «فإنْ قيل: لِمَ لا تنوَّن (عذارَى) في موضع الخفض والرفع كما تنوَّن (عذارٍ) ؟ «وأجاب قائلاً: «فالجواب في هذا أنّ سيبويه زعم أنّ التنوين في (عذارٍ) وما أشبهه عوض من الياء، فإذا جئت بالألف عوضًا من الياء لم يجز أن تعوِّض من الياء شيئًا آخر. وزعم أبو العباس محمد بن يزيد أنّ التنوين في (عذارٍ) وما أشبهه عوض من الحركة. فإذا كان عوضًا من الحركة والألف فلا يجوز أن تحرّك، فكيف يجوز أن يدخل التنوين عوضًا من الحركة فيما لا يحرّك؟»(٢).

....

(١) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١١٢.

(٢) السابق. وقد نقل التبريزي ما ذكره أبو جعفر برمّته دون زيادة في شرحه للقصائد العشر ص ٣٥ – ٣٦.

القضية السادسة والعشرون:

خلافهم حول ناصب الفعل المضارع (يبتلي) الواقع بعد لام التعليل في قوله:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَه ... عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي[١]

الفعل (يبتلي) في البيت السابق منصوب، وقدّر الشاعر الفتحة للضرورة الشعرية، وهذا أمر لا خلاف فيه، ولكن الخلاف في ناصبه ؛ فالبصريون يذهبون إلى أنّ الفعل (يبتلي) - ونحوه مما وقع بعد لام التعليل - منصوب بأنْ مضمرة بعد اللام، والتقدير: لأنْ يبتليَ. وكذلك التقدير في الآية الكريمة: ﴿ يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ﴾[٢]: لأنْ يُطفئوا[٣]. ومذهب أكثر الكوفيين أنّ الفعل منصوب بلام التعليل بطريق الأصالة من غير تقدير (أنْ)[٤]،والمعنى في

(١) الديوان ص ١٨.

(٢) الصف: من الآية (٨).

(٣) ينظر المغني ص ٢٣٥.

(٤) ينظر السابق.

البيت «لكي يبتليَ»، وفي الآية الكريمة «لكي يطفئوا»[١]. وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري وهو بصدد شرح بيت امرئ القيس المذكور[٢].

ولأحمد بن يحيى ثعلب رأي يُعَدُّ وسطًا بين الرأيين البصري والكوفي؛ حيث يرى أن الناصب اللام -كما قال الكوفيون- ولكن بالنيابة عن (أنْ) المحذوفة[٣].

ولابن كيسان والسيرافي رأي آخر وهو أنّ الناصب يجوز أن يكون (أنْ) المقدرة ويجوز أن يكون (كي)، ولا تتعيّن لذلك (أنْ)، ودليلهما صحّة إظهار (كي) بعدها[٤].

والبصريون يقولون لا يصحّ عندنا أن يكون الناصب اللام؛ لأنّ اللام من عوامل الأسماء، وما كان من عوامل الأسماء لا يعمل في الأفعال، فتحتم أن يكون الناصب عندنا (أنْ) المضمرة وكانت المضمرة (أنْ) دون غيرها، لأنّ الفعل مع (أنْ) بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجرّ، وهي من ناحية أخرى أمُّ الباب تختص بأمور تنفرد بها دون سائر أخواتها فكان تقديرها

---

(١) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف / م ٧٩ / ص. ٤٦٩. وينظر كذلك المغني ص ٢٣٥، و التصريح: ٢ / ٢٤٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٧.

(٣) ينظر المغني ص ٢٣٥، والتصريح: ٢ / ٢٤٤.

(٤) ينظر المرجعين السابقين.

أولى من غيرها، ولهذا يمكن إضمارها بعد اللام ويمكن إظهارها كما في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وأمرنا لنسلمَ لربِّ العالمين ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ وأمرتُ لأنْ أكون أوّل المسلمين ﴾[٢]، كما أنه يمكن إضمار الفعل بعدها وإظهاره. وعلّة حذف (أنْ) بعد اللام – وكذلك بعد الواو والفاء – التخفيف، والحذف للتخفيف كثير في كلامهم[٣].

والكوفيون يحتجّون لصحّة مذهبهم بأنّها قامت مقام (كي) وأنها تشمل معنى (كي) وكما أنّ (كي) تنصب المضارع فكذلك ما يقوم مقامها. واحتجّ عدد منهم لصحّة مذهبهم الكوفي بأنها إنّما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط، فأشبهت (إنْ) الشرطية، ولكنّ (إنْ) لما كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بـ (إنْ) ونصبوا باللام للفرق بينهما[٤].

وقد أجاب أبو البركات الأنباري عن كلمات الكوفيين بإجابات تتفق ومذهبه البصري وهي مبسوطة في كتابه الإنصاف، ولمن أراد الوقوف عليها الرجوع إليها في مواضعها هناك[٥].

---

(١) الأنعام: من الآية (٧١).

(٢) الزمر: من الآية (١٢).

(٣) ينظر الإنصاف ص ٤٧٠.

(٤) ينظر المرجع السابق ص ٤٦٩.

(٥) ينظر الإنصاف ص ٤٧٠ – ٤٧٢.

القضية السابعة والعشرون:

جازم الفعل المضارع (نبكِ) في قوله:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ

بسقطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فحوملِ [١]

اختلف أهل اللغة والنحو حول علّة جزم الفعل (نبكِ) في البيت السابق ؛ فذهب بعضهم إلى أنّه مجزوم لأنّه جواب جزاء مقدّر، والتقدير: قفا إنْ تقفا نبكِ. كما تقول لأخيك: ذاكرْ تنجحْ، والمعنى: إنْ تذاكر تنجح، وكما تقول للرجل: اقصد فلانًا ينفعْك، والمعنى: إنْ تقصده ينفعك. ومثله قول الحقّ تبارك وتعالى ﴿ قل تعالَوا أتْلُ ﴾ [٢]. والمعنى -والله أعلم- تعالَوا إنْ تأتوا أتلُ [٣] وهذا ما رجّحه ابن كيسان [٤].

---

(١) ديوان امرئ القيس ص ٨.

(٢) الأنعام: من الآية (١٥١).

(٣) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٩، وشرح القصائد العشر ص ٢٩.

(٤) جاء في ح ٢٥ - ص ٩٩ من كتاب شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس - تعليقًا على قول النحاس في المتن: نبكِ: مجزوم على الأمر: « زاد في شرح ابن كيسان ورقة ١ : والأجود أن يكون جواب شرط مقدَّر» .

وذهب قوم منهم أبو جعفر النحاس إلى أنّ (نبكِ) مجزوم على تأويل الأمر على تقدير: قفا فلنبكِ، واحتجّ بقول الله تبارك وتعالى: ﴿ ذَرْهُمْ يأكلوا ويتمتَّعوا ﴾[1]. وأشار إلى أنّ المعنى المراد – والله أعلم – ذرهم فليأكلوا. وكذلك قوله تعالى: ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا ﴾[2]، أي: قل لهم فليغفروا[3] وهذا القول عند أبي حيان «ليس بشيء؛ لأنه لا يطّرد في مواضع الجزم إلا بتجوّز كثير»[4].

ونقل ابن الأنباري عن الفرّاء أنّ الأمر لا جواب له في الحقيقة، وذلك أنّك لو قلت للرجل: أطع الله يدخلك الجنة، والتقدير: أطع الله إن تطعه يدخلك الجنة؛ لأنه لا يدخل الجنّة بأمرك، وإنّما يدخل الجنّة إذا أطاع الله تبارك وتعالى[5].

وقد عرض ابن هشام طرفًا من الخلاف في هذه المسألة فذكر ثلاثة أقوال وهي:

---

(١) الحجر: من الآية (٣).

(٢) الجاثية: من الآية (١٤).

(٣) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٩، وشرح القصائد التسع المشهورات ص ٩٩، وشرح القصائد العشر ص ٢٩.

(٤) ينظر التذييل والتكميل: ٥ / ١١٣ب.

(٥) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٩.

- القول الأول: أنّ الفعل مجزوم بنفس الطلب لما تضمّنه من معنى (إنْ) الشرطية كما أنّ أسماء الشرط إنّما جزمت لذلك. وعزي هذا القول للخليل وتلميذه سيبويه[١]، وهو ظاهر كلام المبرد[٢] وأبي بكر الزبيديّ[٣] واختاره ابن خروف[٤] وابن مالك[٥].
- القول الثاني أنّه مجزوم بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر. وعزي هذا القول للسيرافي والفارسي، واختاره ابن عصفور[٦].
- القول الثالث، وهو قول الجمهور[٧]، وهو القول الذي بدأنا به هذه المسألة: وهو أنه مجزوم بشرط مقدّر بعد الطلب[٨]. وإليه ذهب عدد من

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ص١٥٥١، والتذييل والتكميل: ٥ / ١١٢ ب،

(٢) ينظر المقتضب: ٢ / ٨٠، ١٣٣.

(٣) ينظر الواضح ص ١٠٨ – ١٠٩.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٢ / ٨٦٣.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٥١.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٢ / ١٩٢.

(٧) ينظر إعراب القراءات السبع: ٢ / ٩-١٠، والبيان: ٢ / ١٢٠، والتخمير: ٣ / ٢٤٥ – ٢٤٧، وتوجيه اللمع ص ٣٧٩، وابن يعيش: ٧ / ٤٨-٤٩، وشرح ابن الضائع على جمل الزجاجي: ١ / ٦٧٠، والمحصول في شرح الفصول ١٣٥ ب، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٨٣ – ٦٨٤.

(٨) ينظر المغني ص ٢٥٢.

النحويين؛منهم ابن السرّاج[١] والسيرافي[٢] والفارسي[٣]والجرجاني[٤].

وهو ما يفهم من كلام الفراء في معاني القرآن [٥].

وقد رجّح ابن هشام قول الجمهور على القول الأول بقوله: «لأن الحذف والتضمين وإنْ اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضًا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع وإما غير كثير» .ورجّحه على القول الثاني بقوله: «لأنّ نائب الشيء يؤدّي معناه، والطلب لا يؤدّي معنى الشرط» [٦].

وأبطل ابن مالك أن يكون الجزم في نحو ما ذكر في جواب شرط مقدّر؛ أبطله بالآية الكريمة: ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾[٧]. وحجته

---

(١) ينظر الأصول: ٢ / ١٦٢.

(٢) ينظر شرحه على الكتاب: ٣ / ٢٤٨ أ.

(٣) ينظر الأغفال: ٢ / ٢٩٦، والإيضاح ص ٣٢٢، والتعليقة:؛ ٢ / ٢٠٢ – ٢٠٣.

(٤) ينظر المقتصد ص ١١٢٤.

(٥) ينظر ١ / ١٥٩، ٢ / ٣٦، ٧٧، ١٦٢، ٣٠٦.

(٦) ينظر السابق.

(٧) سورة (إبراهيم): من الآية (٣١).

أن تقديره يستلزم أن لا يتخلّف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع [1].

....

(١) وأجاب ابنه بأنّ الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كلّ فرد منهم، فيحتمل أن يكون الأصل: يقم أكثرهم، ثمّ حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل. قاله صاحب المغني في ٢٥٢.

القضية الثامنة والعشرون:

خلافهم حول تحديد جواب (لمَّا) في قوله:

فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى ... بنا بطنُ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عقنقلِ [1]

نقل أبو جعفر النحاس وابن الأنباري عن أبي عبيدة أنّ جواب (لمّا) في البيت هو ((هصرتْ بفوْدَي رأسِها)) وأنّ الواو في قوله (وانتحى) واو نسق، و (انتحى) نسق على (أجزنا) [2].

ومذهب الكوفيين، واختاره ابن الأنباري، أنّ الجواب ((انتحى)) والواو مقحمة لمعنى التعجب، وأنّ الواو تقحم مع لمّا وحتى إذا، كما ورد في نحو قول الحقّ تبارك وتعالى: ﴿فلمّا أسلما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم﴾ [3]. المعنى: ناديناه، بزيادة الواو. وفي قول الله تعالى: ﴿حتّى إذا فُتِحَتْ يأجوجُ ومأجوجُ وهم من كلّ حَدَبٍ يَنْسِلون وَاقْتَرَبَ﴾ [4] أي: اقترب، بزيادة الواو

---

(١) الديوان ص ١٥.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨١، و شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٧. وهذا الرأي هو الذي اختاره الخطيب التبريزي في شرح القصائد العشر ص٥٤.

(٣) الصافات: ١٠٣ – ١٠٤.

(٤) الأنبياء: ٩٦ – ٩٧.

على الجواب أيضًا. وقوله عزّ وجلّ: ﴿ حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾[١]،
أراد: فتحت أبوابها. ومثله قول الأسود بن يعفر[٢] مما أنشده الفرّاء وأحمد ابن يحيى ثعلب[٣]:

حتّى إذا قَمِلتْ بطونُكم ورأيتمُ أبناءكم شبّوا
وقلبتُمُ بطنَ المجَنّ لنا إنّ اللئيمَ العاجزُ الخَبُّ

والمعنى عنده وعند الكوفيين: قلبتم. فأقحم الواو[٤].

ولم يرتضِ أبو جعفر النحاس هذا القول في قوله: « وزعم بعض أهل اللغة أنّ الواو مقحمة في قوله: (وانتحى)، والتقدير: فلمّا أجزنا ساحة الحيّ انتحى بنا، فيكون (انتحى بنا) جواب (لمّا)، وزعموا أنّ قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فلمّا أسلما وتلّه للجبين ﴾ أنّ الواو مقحمة فيه، وأنّ المعنى: فلمّا أسلما تلّه للجبين[٥].

---

(١) الزمر. من الآية ٧٣.

(٢) ديوانه ص ١٩.

(٣) ينظر مجالس ثعلب ص ٤٧.

(٤) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٨١. وينظر كذلك معاني القرآن للفرّاء: ١ / ١٠٨، ٢ / ٥٠، ٢١١، ٣٩٠، ٣ / ٢٩٤.

(٥) بل المنقول عنهم أن الواو الزائدة في هذه الآية الكريمة هي التي تسبق (ناديناه) لا التي تسبق (تلّه).

وكذا قالوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿ حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾، قالوا التقدير: حتّى إذا جاءوها فتحت أبوابها»[١].

ونقل أبو جعفر عن أبي العباس المبرّد أنّه كان ينكر هذا القول ؛ يقول: «وكان أبو العباس محمد بن يزيد لا يعرّج على هذا القول، وينكر أن يقع الشيء زائدًا لغير معنى في شيء من الكلام، ويقول في قوله عزّ وجلّ: ﴿ حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾: جواب (إذا) محذوف، والتقدير: حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها سعدوا بدخولها»[٢].

ونَقَل أيضًا عن أبي إسحاق الزجّاج أنّ جواب (لمّا) محذوف ولكن التقدير عنده مختلف عن تقدير أبي العباس في الآيات ؛ يقول الرجل: "وقال أبو إسحاق:التقدير عندي في الجواب: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها دخلوها.ودلّ عليه قوله عزّ وجل: ﴿ طبتم فادخلوها خالدين ﴾[٣]. فأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿ فلمّا أسلما وتلّه للجبين ﴾ فالجواب أيضًا محذوف والتقدير: فلما أسلما وتلّه للجبين أجزل الله له الثواب أو سعد أو ما كان في معنى هذا. فتقدير

(١) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٦.

(٢) السابق.

(٣) الزمر: من الآية (٧٣).

البيت أن يكون الجواب فيه محذوفًا أيضًا، والتقدير: فلمّا أجزنا ساحة الحيّ أمِنّاه»[١]. وهذا التقدير هو ما ارتضاه أبو جعفر[٢].

ونُقِلَ عن أبي إسحاق كذلك أنّ الواو واو الحال، و (قد) مقدّرة، وأنّ التقدير في بيت امرئ القيس:«فلمّا أجزنا ساحة الحيّ أجزناها وقد انتحى». وهكذا في كلّ ما عداه.

ونُقِلَ عن ابن عصفور أنّ الواو يجوز زيادتها في الشعر خاصة[٣].

ونقل أبو بكر عن أبي عبيدة أنّ الواو واو نسق والجواب محذوف في البيتين اللذين أنشدهما الفراء ((حتى إذا قملت بطونكم...)) وذلك لعلم المخاطبين به، وكذلك الجواب محذوف عنده لعلم المخاطب في قول امرئ القيس[٤]:

ألا يا عينُ بَكّي لي شنينًا وبكّي لي الملوكَ الذاهبينا

ملوكًا من بني حُجْر بن عمرٍو يُساقون العَشِيَّةَ يُقتلونا

فلو في يومِ معركةٍ أُصِيبوا ولكن في ديار بني مَرينا

---

(١)شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٦ – ١٣٧. وينظر كذلك شرح القصائد العشر ص ٥٥.

(٢) السابق.

(٣) ينظر شرح المفصّل: ٨ / ٩٤ (الحاشية).

(٤) ديوانه ص ٢٠٠.

وتقدير الجواب عنده: فلو كان في يوم معركة أصيبوا لكان أسهل. وحمل أبو عبيدة حذف جواب (لمّا) على حذف خبر (إنّ) في قول الأخطل[١]:

خلا أنّ حيًّا من قريش تكرّموا على الناس أو أنّ الأكارمَ نهشلا

حيث إنّ الأخطل حذف خبر (إنّ) اتّكالاً على علم المخاطبين به، والتقدير: فعلوا كذا[٢].

والقول بزيادة الواو في هذه الشواهد هو مذهب الكوفيين[٣] وأبي الحسن الأخفش[٤] وأبي العباس المبرِّد[٥]، والهروي[٦]، وأبي القاسم ابن بَرهان[٧]، وابن

---

(١) ينظر الخزانة: ١٠ / ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢. وينظر البيت في المقتضب: ٤ / ١٣١، و الخصائص: ٢ / ٣٧٤، وشرح ابن يعيش: ١ / ١٠٤.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨١ -٨٢.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٤٣٣، وشرح اللمع لابن برهان: ١ / ٢٤٥، والإنصاف م ٦٤ ص ٣٧٤، وابن يعيش: ٨ / ٩٣، ورصف المباني ص ٤٢٥، والجنى الداني ص ١٦٤.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٣٢، ١٤٧، ٢ / ٤٩٧، وينظر كذلك الإنصاف ص ٣٧٤.

(٥) ينظر الإنصاف ص ٣٧٤.

(٦) ينظر الأزهية ص ٢٣٤ – ٢٣٦.

(٧) ينظر شرح اللمع: ١ / ٢٤٦.

مالك[١]، وجماعة من النحويين[٢]. ولكن جمهور البصريين يرونها واو عطف غير زائدة ويقدرون جوابًا مناسبًا لكل شاهد من الشواهد التي حكم الكوفيون بزيادة الواو فيها[٣].

وقد أفاض أبو البركات الأنباري في ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين حول قضية جواز مجيء واو العطف زائدة من عدمه مفصّلاً في إيراد حجج كلّ فريق، مفصّلاً في الجواب عن كلمات الكوفيين فليذهب إليه من أراد الاستزادة[٤].

....

(١) ينظر شرح التسهيل. ٣/ ٣٥٥–٣٥٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب ص ٤١٧.

(٣) ينظر المقتضب: ٢ / ٧٨، وإعراب القرآن للنحاس:: ٣ / ٤٣٣، وسرّ صناعة الإعراب: ٢ / ٦٤٦، والإنصاف ص ٤١٧، والجنى الداني ص ١٦٦. شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٩٤.

(٤) ينظر الإنصاف / م ٦٤ / ص ٣٧٤ – ٣٧٨، ومغني اللبيب ص ٤١٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ٤١٦.

القضية التاسعة والعشرون:

خلافهم حول طبيعة (مهما) في قوله:

وأنكِ مهما تأمري القلبَ يفعلِ.

اختلف النحويون حول طبيعة (مهما) الواردة في قول امرئ القيس:

أغَرَّكِ منّي أنْ حُبَّكِ قاتلي وأنَّكِ مَهْمَا تأمُري القلبَ يَفْعَلِ

بين الاسمية والحرفية،وبين البساطة والتركيب إلى أقوال خلاصتها ما يلي:

- مذهب الجمهور: أنّ (مهما) اسم، ودليلهم عود الضمير إليها في قوله تعالى: ﴿ مهما تأتنا به من آيةٍ لتسحرنا ﴾ (١). وعلى ذلك فهي عندهم بسيطة وليست مركبة من كلمتين (٢)، وهو اختيار ابن هشام (٣) وأبي حيان والسيوطي (٤). وعليه فوزنها (فَعلى)، وحقّها أن تكتب بالألف المقصورة، ولو سُمِّي بها لم تنصرف لكون الألف زائدة، ولو قيل إنها للتأنيث لم تنصرف مع تنكيرها أيضًا (٥).

---

(١) الأعراف: من الآية (١٣٢).

(٢) ينظر المغني ص ٣٦١، ٣٦٢، وينظر كذلك: التصريح: ٢ / ٢٤٨.

(٣) ينظر المغني ص ٣٦٢..

(٤) ينظر الهمع: ٢ / ٤٥١.

-(٥) قاله الرضي في شرح الكافية: ٤ / ٩١.

- رأي الخليل: أنّها مركبة من (ما) الشرطية التي في نحو قولك: ما تفعلْ افعلْ. و(ما) الزائدة للتوكيد ؛ يقول سيبويه [١] وقد سأل شيخه عن رأيه: "سألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلتَ معها (ما) لغوًا، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتني آتكَ، وبمنزلتها مع (أين)، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ [٢] ؛ وبمنزلتها مع (أيّ) [في] [٣]: ﴿ أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ [٤]. ولكنهم استقبحوا أن يكرّروا لفظًا واحدًا فيقولوا (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى". وهذا المذهب اختاره الرضي قائلاً: «ومذهب الخليل قريب قياسًا على أخواتها» [٥].
- مذهب سيبويه: عرض سيبويه رأي شيخه الخليل في هذه المسألة دون أن يعلّق عليه لا بالقبول ولا بالتضعيف، مما يدلّك على أنه مقتنع به

---

(١) الكتاب: ٣ / ٥٩ – ٦٠. ومذهب الخليل ذكره أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٢٨، والتبريزي في شرح القصائد العشر ص ٤٨.

(٢) النساء: من الآية (٧٨).

-(٣) في نص سيبويه: إذا قلت. واستبدلناها بـ في.

(٤) الإسراء: من الآية (١١٠).

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي: ٤ / ٩١. وينظر كذلك المغني: ص ٣٣٠، والتصريح: ٢ / ٢٤٨.

وجانحٌ إليه، ولكنه زاد عليه رأيًا آخر رآه ممكنًا وجائزًا ؛ حيث يقول بعد عرضه مذهب شيخه: «وقد يجوز أن يكون (مَه) كـ (إذ) ضُمَّ إليها (ما)»[1].

- مذهب الأخفش والزجاج: أنّ (مهما) أصلها (مَهْ ما)، وأنّ (مه) بمعنى (كُف) و أنّ (ما) فيها للشرط، وجواب الشرط (يفعل)[2]. وقد استبعده الرضي بقوله: «وفيه بعد ؛ وهو أن يقال في «مهما تفعل أفعل» إنّه ردٌّ على كلام مقدّر ؛ كأنّه قال لك قائل: «أنت لا تقدر على ما أفعل «فقلت: « مهما تفعل أفعل». ولو ثبت ما حكاه الكوفيون عن العرب: (مهمن) بمعنى (مَن) كما في قوله:

أماويّ، مهمن يستمع في صديقه   أقاويلَ هذا الناس ماويَّ يندم

لكان مقوّيًا لمذهب الزجاج »[3].

- قول الفرّاء وابن الأنباري: يرى الفرّاء – وتابعه ابن الأنباري – انّ (مهما) اسم في موضع نصب بـ (تأمري)، وأصله (ما)، فحذفت

(١) المصدر السابق: ١ / ٦٠.

(٢) نقله الزجاج في شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٢٨. وينظر المغني ص ٣٣٠؟.

(٣) شرح الكافية: ٤ / ٩٢.

العرب الألف منها، وجعلت الهاء خلفًا منها، ثمّ وصلت بـ (ما) فدلّت على المعنى، وصارت كأنها صلة لـ (ما) ومثلها قول زهير[1]:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ولو خالها تخفى على الناس تُعلمِ

فمهما هنا في موضع رفع بما في تكن من ذكره، على نحو ما يذهب إليه الفرّاء وابن الأنباري في نحو هذا، وهو المسمى عند الجمهور باسم (تكن) المرفوع بـ (كان) نفسها وعندهما أنّها مثل (مَهْمَن) كما في قول الشاعر:

أماويَّ مَهْمَن يستمع في صديقه أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يندمِ

وموضع (مهمن) رفع بما في يستمع[2].

- قول السهيلي وابن يسعون: ذهب السهيلي وابن يسعون إلى أنها حرف بمنزلة (إنْ) ودليلهما أنها لا محلّ لها من الإعراب، واستدلّ السهيلي على حرفيتها بقول زهير السابق واستدلّ ابن يسعون بقول الشاعر:

قد أُبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فهي ضاويةٌ مهما تصبْ أُفُقًا من بارقٍ تَشِمِ

---

(١) ديوانه، ص ٣٢.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٧٢ – ٧٣.وينظر كذلك شرح القصائد العشر ص ٤٨.

قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط في الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما فتعيَّن أنها لا موضع لهما[١].

وردّ ابنُ هشام قول السهيلي وابن يسعون وردّ البيتين اللذين احتجا بهما بقوله: «والجواب أنها في الأول إما خبر (تكن) وخليقة اسمها، ومِنْ زائدة ؛ لأنّ الشرط غير مُوجِب عند أبي علي وإما مبتدأ واسم (تكن) ضمير راجع إليها، والظرف خبر وأنت ضميرها ؛ لأنها الخليقة في المعنى، ومثله (ما جاءَتْ حَاجَتَكَ) فيمن نصب حاجتك، ومِنْ خليقة تفسيرٌ للضمير، كقوله:

فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَل

وفي الثاني مفعول تصب، وأفقًا ظرف، ومن بارق: تفسير لـ (مهما) أو متعلّق بـ(تُصِبْ) فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تَشِم. وقال بعضهم: مهما ظرف زمان، والمعنى أي وقت تصب بارقًا من أفق، فقلب الكلام أو في أفق بارقًا، فزادَ (مِنْ)، واستعمل أفقًا ظرفًا»[٢].

(١) راجع المغني ص ٣٦١ - ٣٦٢، والتصريح: ٢ / ٢٤٨. والهمع: ٤ / ٤٥١.

(٢) المغني ص ٣٦٢.

والراجح مما ذكرنا من الأقوال والمذاهب هو رأي الجمهور ومن وافقهم وهو أنّ (مهما) اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثمّ ضُمِّن معنى الشرط وهي بسيطة وليست مركبة خلافًا لزاعمي ذلك، وهذا الرأي هو الذي يتمشى وطبيعة الدرس اللغوي الحديث الذي يطالب بدراسة اللغة من أجل اللغة ذاتها دون اللجوء إلى افتراض أصل مزعوم.

****

القضية الثلاثون:

القول في حقيقة (إذا) في قوله:

إذا قيل هاتي نوليني تمايلت.

وهل يُجازى بها ؟

ممّا تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنّ (إذا) ظرفية مضمّنة معنى الشرط غالبًا [١]، وهي ملازمة للظرفية عند سيبويه [٢] وتابعه في ذلك جمهور النحويين [٣] كما نصّ على ذلك ابن هشام في المغني [٤]. ولكنّ جماعة من النحاة منهم أبو الحسن الأخفش وابن جني وابن مالك يذهبون إلى أنّها قد تخرج عن الظرفية فتكون مبتدأ ومفعولاً به كما تكون في محلّ جرّ [٥]، وقد أورد ابن هشام أدلة القائلين بخروجها عن الظرفية وتخريجات الجمهور لها [٦].

---

(١) ينظر الأزهية ص ٢١١، وشرح ابن يعيش: ٤ / ٩٦، وشرح الكافية الشافية ص ٩٤٣، والتسهيل ص ٩٣ .

(٢) ينظر الكتاب: ٣ / ٢٨٥.

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة: ١ / ٢٤٧، والجنى الداني ص ٣٧٣.

(٤) ينظر المغني ص ١١٠.

(٥) ينظر الجنى الداني ص ٣٧١، والمغني ص ١٠٩.

(٦) ينظر المغني ص ١٠٩ – ١١٠.

وهي في البيت من الظروف المبنية على السكون لأنه الأصل، وعلّة بنائها شبهها بالحرف من ناحيتين ؛ الأولى من ناحية افتقارها إلى جملة توضّح معناها، ومن ناحية أخرى تضمُّنها معنى الشرط، وهي في موضع نصب على الظرفية، لكنهم اختلفوا حول عامل النصب إلى أقوال خلاصتها ما يلي:

- **قول جمهور النحاة:** وهو أنّ العامل فيها هو جوابها ؛ لأنها مضافة إلى شرطها [١]. وهذا القول نسبه أبو حيّان للجمهور [٢] ولكنّ المرادي يشير إلى أنّ مذهب الجمهور أن العامل هو جوابها إن كان صالحًا للعمل، فإن منع من عمله مانع فالعامل فيها مقدّر يدل عليها جوابها [٣].
- **قول بعض النحاة:** أنّ العامل فيها هو شرطها كما عمل في متى وأين وغيرها. واختاره أبو حيّان [٤].

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش: ٤ / ٩٦، والفوائد الضيائية: ٢ / ١٣٨.

(٢) ينظر البحر المحيط: ١ / ٦٤.

(٣) ينظر الجنى الداني ص ٣٦٩.

(٤) ينظر البحر المحيط: ١ / ٦٤.

- قول ثالث لبعضهم: أنها إن عملت الجزم كان الفعل بعدها هو العامل، وإن لم تجزم كان العامل جوابها [١].

ومما يشار إليه أيضًا أنّ بين (إذا) وبين حروف الشرط تشابهًا في بعض الأمور، من هذه الأمور أنّها تردّ الماضي إلى المستقبل كما تفعل حروف الشرط، فقولك: إذا قمتَ قمتُ، بمعنى: إذا تقومُ أقومُ، وهذا في المعنى مثل: إنْ تقم أقم معك. ومنها أيضًا أنّها لابدّ لها من جواب كحروف الشرط، كما يظهر في المثال السابق ؛ يقول أبو جعفر النحاس: «وفي (إذا) معنى الشرط، فلذلك تحتاج إلى جواب» [٢]. ومنها أنها تقتضي جملتين بعدها فتربط بينهما تلازمًا فتعلّق حصول إحداهما بحصول الأخرى، فتصير الأولى شرطًا والثانية جوابًا، كما في قول امرئ القيس: إذا قيل هاتي نوّليني تمايلت ؛ فتعلّق التمايل على حصول القول. ومنها أنّه لا يليها إلا فعل – كما هو مذهب جمهور البصريين – والشرط لا يكون إلا بالأفعال، فإنْ وليها اسم أضمرتَ معه فعلاً، كقول ذي الرمّة [٣]:

---

(١) ومن أصحاب هذا الرأي مكي وعبد القاهر والرضي الأستراباذي. ينظر مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢١٩ والمقتصد: ١١١٩، وشرح الكافية: ٢ / ١١٠.

(٢) إعراب القرآن: ١ / ٣١٦. وهذا ما ذكر سيبويه وتابعه أكثر النحويين. ينظر الكتاب: ٣ / ٦١ والمقتضب: ٢ / ٧٦ ومشكل إعراب القرآن: ١ / ٣٧٦، والأزهية ص ٢١١، والأمالي الشجرية: ١ / ٣٢٢ والجنى الداني ص ٣٦٧ .

(٣) ديوانه ص ١٢١ برواية (بلالٌ).

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِه　　　فقام بفأسٍ بين وِصليك جازرُ[1]

والتقدير: إذا بلغتِ ابنَ أبي موسى بلالاً[2].

لكن التساؤل الذي يفرض نفسه الآن، وبعد أن عرفنا أنّ (إذا) تشبه حروف الشرط في بعض أحوالها: هل يجوز أن يجازى بها كما يجازى بهنّ ؟.

---

(١) ينظر البيت في الكتاب: ١ / ٨٢، والكامل ص ٦٢٠، والمقتضب: ٢ / ٧٧، وابن يعيش: ٢ / ٣٠، ٤ / ٩٦، والمغني ص ٢٩٨، والخزانة: ٣ / ٣٢، ٣٧. والممدوح بلال هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. والوِصْلُ - بكسر الواو - واحد الأوصال وهي المفاصل.

(٢) ورواية النصب هذه هي رواية ابن الأنباري والنحاس وغيرهما (ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٥، وشرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٩) ورواية سيبويه وكثير من أهل اللغة والنحو بالرفع: إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ. وكان سيبويه يجيز النصب والرفع ولكنه يرى الرفع أجود (ينظر الكتاب: ١ / ٨٢). والرفع عنده على الابتداء لا على إضمار فعل مفسّر. وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا) كما في المغني ص ١٠٨، وكان أبو العباس المبرد يرى أنّ رفع ما بعد (إذا) على الابتداء غلط ولكنه أجاز الرفع على أنّه نائب فاعل لفعل محذوف والتقدير: إذا بُلغ ابنُ أبي موسى (ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٥ وشرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٩). ووافقه في هذا أبو إسحاق الزجاج (ينظر ح ٤ في الكتاب: ١ ٨٢).

أجاب أبو جعفر النحاس فقال إنّ الخليل وأصحابه يستقبحون أن يجازوا بـ (إذا) وإن كانت تشبه حروف المجازاة في بعض أحوالها فإنّها تخالفهنّ بأنّ ما بعدها يقع مؤقتًا ؛ لأنّك إذا قلت: آتيك إذا احمرّ البُسر،فهو وقت بعينه،وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ إذا السماء انشقت ﴾[1] وقت بعينه، فلهذا قبح أن يجازى بها إلا في الشعر[2] ؛ ويؤكّد هذا قول سيبويه، وهو يسأل شيخه الخليل عن هذه القضية[3]: «وسألته عن إذا، ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت: أتذكرُ إذ تقولُ. فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى. ويبيّنُ هذا أنّ إذا تجيء وقتًا معلومًا ؛ ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البُسرُ، كان حسنًا ولو قلتَ:آتيك إن احمرّ البُسرُ، كان قبيحًا. فـ (إنْ) أبدًا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء. وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين، كأنّك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه. وقال ذو الرّمّة[4]:

تُصْغِي إذا شدّها بالرحلِ جانحةً حتّى إذا ما استوى في غَرْزِها تَثِبُ

وقال الآخر، ويقال وضعه النحويون:

---

(١) الانشقاق: الآية (١).

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٩. وهذا النصّ نقله التبريزي برمّته في شرح القصائد العشر ص ٥٦.

(٣) الكتاب: ٣ / ٦٠ – ٦٢.

(٤) ديوانه ص ١٥. برواية (بالكُورِ) بدلاً من (بالرحل).

إذا ما الخبزُ تأدِمُهُ بلحمٍ فذاك أمانةَ الله الثريدُ

وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإنْ حيث رأوها لما يستقبل،وأنّها لابدّ لها من جواب. وقال قيس بن الخطيم الأنصاري[١]:

إذا قَصُرَت أسيافُنا كان وصلُها خطانا إلى أعدائنا فنضاربِ

وقال الفرزدق[٢]:

ترفعُ لي خِندِفٌ والله يرفع لي نارًا إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

وقال بعض السلوليين:

إذا لم تزل في كلّ دارٍ عرفتَها لها واكفٌ من دمعِ عينِك يَسْجُمِ

فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ،ولكنّ الجيّد قول كعب بن زهير[٣]:

وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها مغربَ الشمسِ ناشطًا مذعورًا ".

فالخليل وأصحابه يستقبحون المجازاة بها ؛ لأنها خالفت أدوات الشرط العاملة في معنى الإبهام ؛ لأن أدوات الشرط العاملة لا تكون إلا مبهمة والفعل بعدها محتمل الوقوع وغيره بخلاف (إذا) التي تعيّن وقت تعلّق جوابها بشرطها، وهذا يعني أنّ حقيقة الشرط في (إذا) تختلف عنها في أدوات الشرط،

---

(١) ديوانه ص ٤١.

(٢) ديوانه ص ٢١٦.

(٣) ديوانه ص ١٦١.

ولهذا جعلها سيبويه بمنزلة (إذ) في الماضي [١] ولكنّه ينصّ على أنّ فيها مجازاة، وذلك في قوله: « وأما إذا فَلِما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة وهي ظرف» [٢].

ومع أن في (إذا) مجازاة، كما نصّ على ذلك سيبويه وغيره، إلاّ أنّها لم تجزم إلاّ في الشعر كما نصّ على ذلك الخليل فيما نقله سيبويه عنه،وكما هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين [٣] وهذا ما اختاره ابن هشام في قوله [٤]: «ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة، كقوله:

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى ... وإذا تُصِبْك خصاصةٌ فتجمَّلِ ".

وذهب ابن بابشاذ إلى أنه لا يجزم بها في الشعر إلاّ إذا زيدت معها (ما) فيقال (إذا ما) وما ذهب إليه مردود بالشواهد السابقة [٥].

وذكر صاحب الجنى الداني أنّ مذهب الكوفيين جواز الجزم بـ (إذا) مطلقًا، وإذا جُزِمَ بها تكون بمعنى (إنْ) الشرطية، ويزول عنها معنى الوقت حينئذٍ فتخرج عن معنى الظرفية وتلتحق بالحروف، شأنها في ذلك شأن (إنْ) الشرطية، وتختلف وهي

---

(١) ينظر الكتاب: ٣ / ٦٠.

(٢) الكتاب: ٤ / ٢٣٢.

(٣) ينظر الكتاب: ٣ / ٦٠، ومعاني القرآن للفرّاء: ٣ / ١٥٨، والمقتضب: ٢ / ٥٤، والأصول: ١ / ٣٧٦ والمقتصد ص ١١١٨، وابن يعيش: ٤ / ٩٧.

(٤) مغني اللبيب ص ١٠٨. وانظر أيضًا ص ١١٢، ص ٨٠٥.

(٥) ينظر شرح المقدمة المحسبة: ١ / ٢٤٨.

جازمة عنها وهي غير جازمة ؛ حيث إنها غير جاوزمة ملازمة لمعنى الوقت لا تنفكّ عنه [1].

ويؤيّد هذا الذي ذكره المرادي عن الكوفيين أنّ أبا العباس أحمد بن يحيى كان يذكر لها معنيين ؛ معنى (إنْ) ومعنى الوقت [2].

وقد رُصِد لابن مالك أكثر من رأي في مسألة الجزم بـ (إذا) ؛ فنراه في التسهيل [3] يشير إلى أنّه قد يجزم بإذا الاستقبالية، حملاً على (متى) وفي شواهد التوضيح [4] يحكم بندرته وفي شرح الكافية الشافية [5] يمنع ذلك في السعة ويجعله مقصورًا على الشعر كما يرى الجمهور.

وقد توسّع المحقّق الرضي في الحديث عن (إذا) طبيعتها ودلالتها وأجاد في ذلك وأوفى وخصّ (إذا) هذه - المضمّنة معنى الشرط - بحديث خاص، ومما جاء فيه قوله: « لما كان (إذا) موضوعًا للأمر المقطوع بوجوده، في اعتقاد المتكلم، في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده، لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى (إن) الشرطية، لأن الشرط كما بيّنّا، هو المفروض

---

(١) الجنى الداني ص ٣٦٨.

(٢) ينظر مجالس ثعلب: ١ / ٣٧٤.

(٣) ص ٢٣٧ .

(٤) ص ١٨.

(٥) ص ١٥٨٣.

وجوده ؛ لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرًا في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها، على خلاف ما نتوقعه، جوَّزوا تضمين (إذا) معنى (إن) كما في (متى) وسائر الأسماء الجوازم. فيقول القائل: ((إذا جئتني فأنت مكرم))، شاكًّا في مجيء المخاطب غير مرجّح وجوده على عدمه ؛ بمعنى: متى جئتني. سواء... ولما كثر دخول معنى الشرط في (إذا)،وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى (إن) الشرطية، وذلك في الأمور القطعيْة، استعمال (إذا) المتضمنة لمعنى (إنْ) وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطًا وجزاء ؛ كقوله تعالى: (إذا جاءَ نصرُ الله والفتح)[1] إلى قوله: (فسبح)» [2].

ولعبد القاهر الجرجاني كلام جيّد يوضّح لنا حقيقة الشرط في (إذا) ؛ حيث أشار إلى أنّ في (إذا) تعيينًا وتخصيصًا كما في نحو: آتيك إذا احمرّ البُسْرُ، والمعنى: آتيك وقت احمرار البُسر واحمرار البُسْر له وقت معلوم،ولهذا لا يكون ما بعدها علّة في حصول جوابها لتعيّن وقوعه ولأنهم وضعوها على ما يناسب التخصيص ويبعد عن الإبهام،وحقّ ما يجازى به الإبهام،ولكنّه لما تعلّق جوابها

---

(١) النصر: (١).

(٢) شرح الكافية: ٣ / ٢٧٢. وينظر الهمع: ٢ / ١٢١، ١٣٢.

والتـزم حـصوله عنـد وقـت حـصول شرطهـا صـار كأنّـه سـبب في حـصول جوابها[(١)].

••••••••••••••••••

(١) ينظر المقتصد ص ١١١٨ . وقد أفاد ابن يعيش من كلام عبد القاهر وهو يبيّن معنى الجزاء فيها ينظر شرح المفصّل: ٤ / ٩٧، ٩ / ٤. وقد درس أخي وزميلي الدكتور ناصر كريري (إذا) دراسة جادة مستفيضة في كتابه أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين ص ١٢٠ - ١٣٥.

القضية الحادية والثلاثون:

القول في (مُطفِل) الواردة في قوله:

تَصُدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتقي
بناظرةٍ من وحشِ وَجرةَ مُطفِلِ (١)

نقل النحاس عن أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء أنـهّ قـال (مُطْفِـل) ولم يقـل (مطفلة) لأنّ هذا لا يكون إلا للنساء، فصار عندهم مثل قولهم: امرأة حـائض. وهو على مذهب سيبويه على النسب، كأنّه قال: ذات أطفال. ورجّـح النحـاس مذهب سيبويه بقوله (٢): « والذي يبيّن أنّ المذهب ما ذهب إليه سيبويه أنه يجوز أن يقال (مطفلة) إذا أردت أن تأتي به على قولك: أطفلت فهي مطفلة، ولو كان ما يقع للمؤنث لا يشركه فيه المذكر ولا يحتاج إلى الهاء فيه، مـا جـاز (مطفلـة)، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ يومَ ترونها تذهلُ كلَّ مرضعةٍ عمّا أرضعت ﴾ » (٣).

... ...

---

(١) ديوانه ص ١٦.

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٤٣. وكلام النحاس نقلـه التبريـزي في شرح القصائد العشر ص ٥٨.

(٣) الحج: من الآية (٢).

القضية الثانية والثلاثون:

القول في إعراب (مصابيح) في قوله:

يضيءُ سنا برقه أو مصابيح راهب.

رويت كلمة (مصابيح) بالرفع والنصب والجرّ في قول امرئ القيس التالي[١]:

يضيءُ سَناهُ أو مصابيحِ راهبٍ   أهان السليطَ في الذُّبالِ المُفَتَّلِ

فمن رفع قال هي معطوفة على (سناه)، أو معطوفة على ما في الكاف من ذكر البرق، أو ما في الكاف من ذكر الوميض[٢].

ومن نصب عطف على البرق أو على الوميض في البيت السابق، وهو قوله:

أصاحِ ترى برقًا أُريك وميضَه   كلمعِ اليدينِ في حبِيٍّ مُكَلَّلِ[٣].

ومن خفض قال هي معطوفة على (لمع اليدين) والتقدير: كلمع اليدين أو كمصابيحِ راهبٍ[٤]

والنصب عند أبي الحسن الأخفش أجود؛ ذكر ذلك أبو جعفر النحاس وهو بصدد شرح البيت المذكور[٥].

---

(١) ديوانه ص ٢٤.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ١ / ١٩١.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر السابق، وينظر كذلك: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١١٧.

(٥) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات: ١ / ١٩٠.

وروى الأصمعيّ هذا البيت برواية:

كأنّ سناه في مصابيحِ راهبٍ أهان السليطَ للذّبال المفتَّلِ[١]

(١) ذكره ابن الأنباري في شرح البيت. ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١١٧.

القضية الثالثة والثلاثون:

القول في مفرد (أنابيش) الواردة في قول امرئ القيس[١]:

كأنّ سباعًا فيه غرقى غُدَيَّةً بأرجائه القصوى أنابيش عُنصُلِ

الأنابيش جماعات من العُنصل يجمعها الصبيان. وقيل: الأنابيش العروق؛ سمّيت أنابيش لأنها تُنْبَشُ، أيْ: تُخْرَج من تحت الأرض، قاله ابن الأنباري[٢] ونقله التبريزي[٣].

ونقل أبو جعفر النحاس عن أبي الحسن بن كيسان أنّ ابن بُندار قال: أنابيش لا واحد له، وأن غيره قال: واحده أنبوش ووزنه (أُفعول) من النَّبش[٤].

ونقل ابن الأنباري عن أبي عبيدة أنّ الأنابيش واحد[٥].

---

(١) ديوانه ص ٢٦.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٢٥.

(٣) ينظر: شرح المعلّقات العشر ص ٩٣.

(٤) ينظر المصدر السابق ص ٢٠٣. وينظر كذلك شرح القصائد العشر ص ٩٤.

(٥) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٢٥.

القضية الرابعة والثلاثون:

خلافهم في وزن اسم مصدر الفعل (بات) في قوله:

فبات عليه سرجه ولجامه ....

الفعل (بات) الوارد في البيت المذكور اسم مصدره (بيتوتة)، ونظيره: ساد سيدودة، وقال قيلولة، وكان كينونة، وصار صيرورة، وبان بينونة، وطار طيرورة، وحاد حيدودة، وغابت الشمس غيبوبة. ووزن بيتوتة وغيرها مما ذكرنا (فيعلولة) عند البصريين[1]؛ فحذف منها منها حرف كما حذف حرف من (مَيِّت) فصارت (مَيْت). ووزنها عند الكوفيين (فعلولة) واحتجوا بأنّه ليس في الكلام (فيعلولة). وردّ النحاس على حجّة الكوفيين بأنّ هذا الاحتجاج لا يجب؛ لأنّ المعتلّ تقع فيه أشياء لا نظير لها في السالم. وأنّ الذي قالوا من أنّها (فعلولة) فإنّ (فعلولة) لا يعرف في كلام العرب، ويجب على قولهم أن يقال: كان كُونونة وهذا لا يقال[2]. ولنترك المجال لعالم أستراباذ الشهير ركن الدين الأستراباذيّ ليفصّل القول في الخلاف الصرفي بين الفريقين حول أصل (كينونة)؛ فيقول: «قال البصريون: إنّه مغيَّر عن (كَيِّنونة). بدليل عوده إليه في قوله:

---

(١) ينظر كتاب سيبويه: ٤ / ٣٦٥، والمنصف: ٢ / ١٥، والممتع: ٢ / ٥٠٢ – ٥٠٣.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٨٧.

حتّى يعودَ الوصلُ كَيِّنونه.

واستدلوا عليه بوجود (فيعلول) كـــ (خَيتعـور). وقـال الكوفيـون: هـو مغيَّر بإبدال ضمّة أوّله فتحة، وأصله (كونونة) عـلى وزن (سُرجُونـة) – وهـي الطبيعة» [١].

وبعد أن عرض الرأيين البصري والكوفي نراه يرفض الرأي الكوفي بقولـه: «وهو ضعيف ؛ لأنه لو كان الأمر في هذا كما قال الكوفيون لم يكن لإبدال الواو ياء وجه، ولا لإبدال ضمّة أوّله فتحة» [٢].

....

(١) شرح الشافية لركن الدين الأستراباذيّ ص ٨٠٧. وينظر كذلك ص ١٠٨ – ١٠٩.

(٢) المصدر السابق ص ٨٠٧.

القضية الخامسة والثلاثون:

هل هناك تناقض في المعنى بين قوله في البيت الثاني في المعلقة «لم يعفُ رسمُها»وقوله في البيت السادس«فهل عند رسمٍ دارسٍ من معوّلِ» ؟

عنّ لي سؤال عندما قرأتُ البيتين التاليين:

فتوضحَ فالمقراةَ لم يعفُ رسمُها
لِمَا نسجتها من جنوبٍ وشمألِ

وإنّ شفائي عَبرةٌ إن سفحتُها
فهل عند رسمٍ دارسٍ من معوّلِ ؟

وهذا السؤال هو: هل هناك تناقض بين قوله ((لم يعفُ رسمُها)) وقوله: ((فهل عند رسمٍ دارسٍ من معوّلِ)) ؟ وهل الرسم كان وقت إنشاد القصيدة دارسًا أم باقيًا ؟.

ويبدو أنّ هذا التساؤل قد عنّ من قبلي لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ فطرحه وأجاب عنه فقال: «إنْ قال قائل: كيف قال في البيت الأول "لم يعفُ رسمُها" فخبّر أنّ الرسم لم يدرس، وقال في هذا البيت: عند رسم دارسٍ ؟ قيل له: في هذا غير قول: قال الأصمعي: قد درس بعضه وبقي بعضه ولم يذهب

كلّه، كما تقول: قد درس كتابك، أي: ذهب بعضه وبقي بعضه. وقال أبو عبيدة:رجع فأكذب نفسه بقوله: فهل عند رسم دارس، كما قال زهير [١]:

قِفْ بالدّيار التي لم يَعْفُها القِدَمُ   بَلَى، وغيَّرَها الأرواحُ والدِّيَمُ

وقال آخرون: ليس قوله في هذا البيت «فهل عند رسم دارس» يناقض قوله «لم يعف رسمها» لأنّ معناه: لم يدرس رسمها من قلبي وهو في نفسه دارس [٢]. وقالوا: أراد زهير في بيته: قف بالديار التي لم يعفها القِدَمُ من قلبي، ثم رجع إلى معنى الدروس فقال:بلى وغيّرَها الأرواح والدّيَم.

---

(١) مطلع قصيدته الشهيرة التي يمدح بها هَرِمَ بنَ سِنان المُرِّي. ينظر شرح ديوان زهير لثعلب ص ١٢٦. ونقل ثعلب عن أبي زياد في شرح البيت قوله «عفا بعضها ولم يعف بعض» ونقل عن أبي عُبيدة أنّ زهيرًا قد «أكذبَ نفسه، لم يعفها: لم يدرسها، ثمّ رجع فقال:: بلى» ونظّره ثعلب بقول الطُّهَوِيّ:

فلا تَبْعَدَنْ يا خيرَ عمرِو بنِ جُنْدَبٍ   بلى، إنّ مَنْ زار القبورَ ليبعَدا

ينظر شرح ديوانه ص ١٢٦.

(٢) وهذا القول نسبه ابن الأنباري إلى أبي بكر محمد العَبْدِيّ.ينظر:شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٢.

وقال آخرون: معنى ((فهل عند رسم دارس)) الاستقبال ؛ كأنه قال: فهل عند رسم سيدرس بمرور الدهر عليه وهو الساعةَ باقٍ،كما تقول:زيد قائم غدًا. معناه:زيد يقوم غدًا» [١].

وفي موضع آخر يوضح لنا أبو بكر رأي الأصمعي، فيقول: «قال الأصمعي: معناه لم يدرس لما نسجته من الجنوب والشمال فهو باقٍ فنحن نحزن، ولو عفا لاسترحنا... ويذهب الأصمعي إلى أنّ الريح أقبلت وأدبرت على هذه المواضع حتى عفتها وأبقت منها الأثر أو الرسم» [٢].

وقال بعضهم:لم يعف رسمها لاختلاف هاتين الريحين؛لأن إحدى الريحين تدرس الأثر بتغطيته بالتراب ثمّ تأتي الريح الأخرى فتهبّ فتكشف عن الرسم ما غطته الريح الأولى، وحجّتهم في ذلك قول ذي الرمّة[٣]:

من دمنةٍ نَسَفَتْ عنها الصَّبا سُفَعًا   كما تُنَشَّرُ بعد الطيّة الكُتُبُ
سيلاً من الدِّعص أغشَتْه معارفَها   نكباءُ تسحبُ أعلاه فينسحبُ

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٦ – ٥٧.وينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص١٠١. وكلام ابن الأنباري هاهنا نقله التبريزي برمّته في كتابه شرح القصائد العشر ص ٣٠. وينظر في شرح البيتين شرح المعلقات السبع للزوزني ص ١٠-١١، ١٣.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥١.

(٣) ديوانه ص ١١ من قصيدته الطويلة التي عنوانها: ما بال عينك.

والمعنى: أن النكباء ألبست معارف هذه الدمنة سيلاً من الدعص فسفته عنه الصَّبا، فكذلك هذا الرسم ألبسته ريح الجنوب التراب والرمل فكشفته عنه ريح الشمال؛ فمعنى هذا القول أنّ الرسم لم يدرس. قاله ابن الأنباري[1].

والرأي عندنا أنّه لا تناقض بين العبارتين؛ لأنّ معنى البيت الأول أنه لم يعفُ أثرها لنسج الجنوب والشمال فقط؛ ولكنه عفا لأشياء كثيرة منها هذا السبب، ويضاف إليه أسباب أخرى؛ كمرّ السنين وترادف الأمطار وهلمّ جرّا[2]. وهذا يعني أن الأثر في البيت الأول انمحى ودرس وهو كذلك في البيت الآخر.

....

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥١ – ٥٢.

(٢) وهذا المعنى واحد من الأقوال التي ذكرها النحاس، ونقله عنه الزوزني. ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ١٠١. و شرح المعلقات السبع للزوزني ص ١١.

الخاتمة:

كانت هذه أبرز القضايا النحوية التي استوقفتني عند قراءتي لهذه القصيدة وآمل أن يكون هذا العمل فاتحة خير لإعادة قراءة تراثنا الشعري الذي هو ديوان العرب قراءة نحوية لغوية تفتح آفاق الدارسين والباحثين على ما يتضمّنه هذا التراث من ظواهر لغوية جديرة بالبحث والدراسة.

وإن كان لهذا العمل من مزايا فمن أبرز هذه المزايا إضافة عدد من القضايا الخلافية النحوية والصرفية إلى مسائل الخلاف المدونة في كتب الخلاف التي وصلت إلينا كالإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وغيرها ؛ إذ إن غالب هذه المسائل مما خلت منه هذه الكتب.

وقد توصَّل البحث إلى عدد من النتائج خلال هذه الجولة كان من أبرزها ما يلي:

١- أنّ الربط بين التفكير اللغوي العربي عبر مراحله المختلفة وبين معطيات الدرس اللغوي الحديث أصبح ضرورة مُلِحّة، وأنّ إفادة كلٍّ منهما من الآخر بات مطلبًا في غاية الأهمية، وأنه علينا أن نفيد من منجزات العلم الحديث في النهوض بتراثنا كما أفاد هو من منجزات تراثنا اللغوي العربي الخالد. وهذا المطلب قد نادى به عدد من أساتذتنا في كتاباتهم ممن فتح الله لهم وعليهم وزادهم في العلم بسطةً. وقد أفدتُ من منجزات الدرس اللغوي في هذا البحث في قضية الفعل المعتلّ بينِ الإعراب والبناء وربطت بين التفكيرين.

٢- كاف التشبيه الواردة في جميع أبيات المعلقة هي عند شرّاح المعلقة – ابن الأنباري وأبي جعفر النحاس والخطيب التبريزي- اسم أبدًا، وهي بمعنى (مِثْل)، ولها موضعها من الإعراب بحسب ما يقتضيه السياق، ولكنها عند سيبويه وجمهور البصريين حرف جرّ. ولكني أراها في أبيات المعلقة تحتمل الأمرين الاسمية والحرفية، والمعنى يؤيّدني.

٣- أنّ العرب قد أجرت كثيرًا من أحكام المجاور على المجاور حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى، مع العلم بأنّ كلّ موضع حمل فيه على الجوار هو خلاف الأصل إجماعًا؛ للحاجة.

٤- حُمِلَتْ بعض الشواهد في المعلقة على الجوار، وقد اختلفت كلمة النحويين في قبول الحمل على الجوار؛ فمنهم من يرى أنّ الخفض على الجوار شائع كثير ووجّهوا عليه جملة من الشواهد منها بعض شواهد المعلقة؛ ومن هؤلاء الفراء وجمهور الكوفيين وأبو عبيدة وأبو الحسن الأخفش وابن الأنباري وابن شقير. ومنهم من يراه مقصورًا على السماع؛ كسيبويه والنحّاس وابن خالويه وأبي البركات الأنباري وغيرهم. وأنكره بعضهم في القرآن الكريم كالزجاج ومكي بن أبي طالب القيسي ومنهم من يراه غير جائز ويتأوّل ما ورد منه؛ كما فعل السيرافي وابن جني. وعند ابن مالك وأبي جعفر الطوسي جائز دون رابط إذا أُمِن اللبس. وعند أبي حيّان والسمين مقصور على النعت،

وأنه ضرورة في التوكيد. وعند ابن هشام قليل في النعت نادر في التوكيد.

٥- أرى أنّ (المُزَمَّل) في بيت امرئ القيس* يحتمل أن يكون مخفوضًا نعتًا لـ (كبير) المرفوع حملاً على الجوار على معنى: كبيرٌ مزمَّل، كما يرى الكثيرون،وهنا نجد الشاعر يراعي القافية فيأتي باللام مكسورة وهو يعلم تمام العلم أنه نعت لـ (كبير) المرفوع، وساعده في هذا أنه فصل بين النعت والمنعوت بشبه الجملة (في بجاد)؛ فلما تباعد ما بينهما ضعف تأثير العامل في النعت فأخذ حكم المجاور على نحو ما أقرّته العرب في قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» وما جرى مجراه؛ فهذا تفسيري لخفض (مُزَمَّلٍ) في البيت المشار إليه. هذا ونرى (مُزَمَّل) كذلك يحتمل توجيهًا آخر، وهو الخفض نعتًا للمجرور (بجاد)؛ على معنى: في بجادٍ مُزَمَّلٍ فيه الشيخُ؛ كما يرى الفارسي وابن جني.

٦- وُجِّهَتْ بعض الشواهد في المعلّقة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو عند سيبويه من قبيل الاتساع في اللغة أو الإيجاز لعلم المخاطب، وهو عند ابن جني وأبي الحسن الأخفش كثير شائع وأنّ في القرآن الكريم منه زهاء ألف موضع؛ نصّ على ذلك ابن جني في الخصائص.

---

* كأنَّ ثَبيرًا في عرانين وبلِهِ كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

٧- أرى معلقة امرئ القيس ثريَّـةً حافلـة بالعديـد مـن القـضايا النحويـة واللغوية، وأنّ أبياتها لأهميتها في بناء القواعـد تعـجّ بهـا جُـلّ مـصادر النحو واللغة والشواهد، وهي تحتمل دراسات أخرى ؛ في بناء الجملة، أو في أبنية مفرداتها، أو في أساليبها، أو نحو ذلك. وفـق الله الجميـع لمـا يحبّ ويرضى.

(والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات)

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاه الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي: تحقيق طارق الجنابي،الطبعة الأولى،عالم الكتب والنهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري: نشر المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٣٨٤هـ.
- الإتحاف،للدمياطي:تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت،طبعة أولى،١٤١٩ هـ.
- أثر ابن جني في بناء الدرس اللغوي الحديث، عبد المقصود محمد عبد المقصود، مجلة عالم الكتب، الرياض، ع (٤،٣)، ذو القعدة – ذو الحجة ١٤٢٧هـ / محرم – صفر ١٤٢٨هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس، طبعة أولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي:تحقيق عبد المعين الملّوحيّ، مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، طبعة أولى،

١٩٧٥م. وأخرى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة ثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين، د.ناصر كريري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، طبعة أولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي: تحقيق عبد العال سالم مكرّم. مؤسّسة الرسالة، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٥م. وأخرى بتقديم وتعليق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة ثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت طبعة أولى، ١٤٠٥هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- الأغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، المجمع اللغوي، طبعة أولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الإقليد في شرح المفصّل، لتاج الدين الجندي، تحقيق محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، منشورات جامعة الإمام بالرياض، طبعة أولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، طبعة أولى ١٣٤٩هـ.
- أمالي القالي، لأبي علي القالي: تحقيق أبي الفضل، القاهرة ١٩٥٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة أولى ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،بيروت،د. ت.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، طبعة أولى، ١٣٨٩هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، عالم الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، ١٤١٣هـ. وأخرى

طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري: تحقيق طه عبد الحميد طه، مصر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- بين التراث والحداثة ؛ قسمات لغوية في مرآة الألسنية، د.عبد الفتاح الزين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد بجاوي، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، د. ت.
- تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي: تحقيق عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض طبعة أولى، ١٤١٤هـ.
- التخمير، لصدر الأفاضل الخورزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين،دار الغرب الإسلامي، بيروت، طبعة أولى، ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن مؤسّسة الرسالة، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٦ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة،١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، طبعة عيسى الباب الحلبي القاهرة، ١٩٧٥م.
- التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية ١٩٢٩ م جمع رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي،القاهرة، طبعة ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،للدماميني:تحقيق محمد المفدى، طبعة أولى، ١٤٠٣هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي : تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة القاهرة، طبعة أولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني لهنري روبرت فليش تعريب وتحقيق دعبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٢٣، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث القاهرة، طبعة ثالثة، ١٤١٦هـ.
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني: تحقيق معيض العوفي، دار المدني، جدة، السعودية طبعة أولى١٤١٠هـ- ١٩٨١م.

- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق فايز دياب، دار السلام، القاهرة، طبعة أولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني،للمرادي،تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق حامد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حجّة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة خامسة، ١٤١٨هـ.
- حماسة البحتريّ (الوليد بن عبيد): اعتنى بضبطه لويس شيخو،بيروت، د. ت.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض طبعة أولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة ثالثة، ١٩٨٩م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني،تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٧١هـ.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، لمنصور الوليدي، عالم الكتب الحديث، الأردن، طبعة أولى ٢٠٠٦ م.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم دمشق، طبعة أولى، ١٤٠٨هـ.
- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، دار الفيصل الثقافية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، طبعة أولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية، طبعة أولى ١٩٨١م.
- دروس في علم أصوات العربية، لـ جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، نشر مركز الدراسات بتونس، ١٩٦٦ م.

- دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، طبعة أولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، نشر جوستاف جرونيام، (ضمن دراسات في الأدب العربي) ترجمة إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، طبعة أولى ١٩٥٩ م.
- ديوان الأسود بن يعفر: جمع نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقيّة، طبعة أولى، د. ت).
- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، د. ت.
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب: جمع نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.
- ديوان الحطيئة، المكتبة الثقافية، بيروت، د. ت.
- ديوان الراعي النميري، نشر فرانس شتايز بفيسبادن، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٠م.
- ديوان الشمّاخ بن ضرار، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، طبعة أولى ١٩٦٨ م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، دمشق (د.ت).

- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت، وطبعة الصاوي ١٣٥٤ م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، طبعة ثالثة د.ت وأخرى باعتناء المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، طبعة ثالثة ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.
- ديوان حاتم الطائي، الوهبية، ١٢٩٣هـ.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري،دار صادر بيروت، د.ت.
- ديوان ذي الرمّة، باعتناء عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دريد الخطيب ولطفي السقاف، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة، مصر ١٣٧١هـ.
- ديوان عمرو بن قميئة البكري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية مجلد ١١، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ديوان عمرو بن كلثوم: جمع إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة أولى، ١٩٩١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري،دار صادر، بيروت، د. ت.
- ذيل الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب المصرية ١٩٢٦م.

- رسالة في أسباب حدوث الحروف، لأبي علي الحسين بن سينا، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيى علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٣م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي تحقيق أحمد الخرّاط دار القلم، دمشق، طبعة ثانية ١٤٠٥ هـ.
- الزمن النحوي في الشعر الجاهلي، ليث أسعد عبد الحميد، دار الضياء للنشر والتوزيع،عمّان الأردن، طبعة أولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم،دمشق طبعة أولى، ١٩٨٥م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، لأبي عبيد البكري تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، طبعة ثانية ١٩٨٤ م.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان السجستاني، بتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، طبعة أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السِّيرافيّ:دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ١٩٧٩م.
- شرح أبيات مغني اللبيب،عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق دار الثقافة العربية، دمشق، طبعة أولى.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر، طبعة أولى، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي: تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، طبعة أولى د.ت.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. وأخرى بتحقيق عبد السلام هارون، طبعة ثانية، دار المعارف بمصر، د.ت.
- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي: تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت،طبعة رابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان د.ت.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك: تحقيق عبد المنعم هريدي،منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، طبعة أولى،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق صلاح رواي، مطبعة السعادة، القاهرة، طبعة ثانية.
- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، طبعة أولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المعلقات السبع، للزوزني: تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، باعتناء عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت طبعة ثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح المفصّل، للموفّق الأندلسي ابن يعيش،عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبي، القاهرة.
- شرح المقدّمة المحسبة، لابن بابشاذ: تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت طبعة أولى، ١٩٧٦م.

- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف: تحقيق سلوى محمد عرب جامعة أم القرى مكة المكرمة، طبعة أولى، ١٤١٩هـ.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، طبعة أولى ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لأحمد بن يحيى ثعلب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين الأستراباذي،تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذي، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، طبعة أولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.
- شرح شذور الذهب،لابن هشام الأنصاري:تحقيق محمد شرف،بيروت،طبعة أولى:١٤١٠ هـ..
- شرح شواهد الشافية، لعبد القادر البغدادي (مطبوع ضمن شرح الشافية للرضي) دار الفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السّيوطيّ: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

- شرح شواهد إيضاح أبي علي الفارسي، لعبد الله بن بّريّ، تحقيق: عيد مصطفى درويش مطبوعات مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، ١٩٨٥م.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقيَّة، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٤م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت طبعة أولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح لمع ابن جني، لابن برهان: تحقيق فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، طبعة أولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ: تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق.
- شعر نصيب بن رباح: جمع داود سلّوم، مكتبة الأندلس، بغداد طبعة أولى، ١٩٦٨م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجمع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباري عالم الكتب، بيروت، د. ت.

- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د. مصطفى أديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، طبعة ثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- الصرف وعلم الأصوات،د.ديزيره سقّال،دار الصداقة العربية، بيروت، طبعة أولى، ١٩٩٦م.
- الكافي في علمي العروض والقوافي، لأبي العباس الخواص، تحقيق د.عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة طبعة أولى ٢٠٠٢م.
- كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ): تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، طبعة أولى د.ت.
- الكشاف،لجار الزمخشري: دار الكتاب العربي بيروت، طبعة أولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب للحريري،لعبد الله الفاكهي، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، طبعة أولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب مؤسسة الرسالة بيروت طبعة خامسة، ١٤١٨هـ.
- لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، طبعة دار المعارف، مصر، د. ت.

- لمع الأدلة في أصول النحو: تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة: تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، د. ت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الأمام، الرياض برقم (٢٣٨ / ف).
- المحلَّى (وجوه النصب)، لابن شقير البغدادي، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة / بيروت، ودار الأمل / الأردن، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي: دار الرائد العربي بيروت لبنان، طبعة أولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السرّاج إبراهيم الحندود، طبعة أولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- المساعد على تسهيل الفوائد،تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م. وأخرى بتحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- معالم التنزيل،للبغوي:تحقيق محمد النمر وآخرين،دار طيبة بالرياض،طبعة أولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني الحروف، للرماني: تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، طبعة ثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء، عالم الكتب، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان د. ت.
- المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.

- المعجم في بقية الأشياء، لأبي هلال العسكري: تحقيق الإبياري وشلبي، مصر ١٩٣٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق، محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- المفصّل في علم العربية، لجار الله الزمخشري، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- مقاييس اللغة، لابن فارس: تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرّد: تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة،منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، طبعة ثانية، ١٣٩٩هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور: تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، طبعة أولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المنصف، لأبي الفتح عثمان ابن جني: تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة الحلبي القاهرة، طبعة أولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: تحقيق علي محمد الضباع، المكتبة التجارية مصر النوادر، لأبي علي القالي، دار الكتب المصرية ١٩٢٦م.
- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. وأخرى طبعة دار المعرفة، بيروت (د. ت).

****

المحتوى